

مقرر

تاريخ آسيا الحديث

الفرقة الثالثة التعليم العام شعبة التاريخ

أستاذ المقرر

د/ هبة أحمد محمد

قسم التاريخ - كلية الآداب بقنا

العام الجامعي
٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ م

الفهرس

الصفحة	أولاً : الموضوعات
٢	المقدمة
٦٢-٦	الفصل الأول: دول شرق آسيا (الشرق الأقصى)
٦	أولاً: الصين
٣٢	ثانياً: اليابان.
٥٥	ثالثاً: كوريا
٨٥-٦٤	الفصل الثاني: دول جنوب شرق آسيا
٦٤	أولاً: إندونيسيا.
٧٣	ثانياً: الفلبين.
٨١	ثالثاً: فيتنام.
١٣٩-٨٧	الفصل الثالث: شبه القارة الهندية
٨٧	أولاً: الهند
١٠١	ثانياً: باكستان
١٢٢	ثالثاً: مشكلة كشمير
١٥٢-١٤١	ثانياً : الخرائط
	شكل ١: خريطة جغرافية سياسية لقارة آسيا شكل ٢: النفوذ الأوروبي في قارة آسيا في عام ١٩٠٠ م شكل ٣: آسيا والشرق الأقصى. شكل ٤: خريطة جغرافية لليابان شكل ٥: خريطة جغرافية للصين. شكل ٦: خريطة جنوب شرق آسيا شكل ٧: خريطة فيتنام وإندونيسيا شكل ٨: خريطة الفلبين. شكل ٩: خريطة الهند. شكل ١٠: خريطة باكستان. شكل ١٠: منطقة كشمير وجامو. شكل ١٣: خريطة لإيران.
١٥٥-١٥٤	ثالثاً: قائمة المراجع
	رابعاً: روابط الفيديو
	فيديو ١ https://www.youtube.com/watch?v=j9gz0J1DilE
	فيديو ٢ https://www.youtube.com/watch?v=MvAZzTjaZ3k

المقدمة

لمحة جغرافية عن قارة آسيا:

إن دراسة أهمية الموقع الاستراتيجي والسياسي لأي قارة يقتضي دراسة موقعه الجغرافي وبيان كمية الثروات الطبيعية التي يمتلكها، وبعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، فضلاً عن كونه أحد العوامل الأساسية في دراسة الجغرافية السياسية، لتأثيره في السلوك السياسي للدولة وعلاقتها الإقليمية بالدول الأخرى.

وقد لعب الموقع الاستراتيجي الذي احتلته قارة آسيا أهمية كبرى، فتضم قارة آسيا تنوعاً جغرافياً كبيراً، كما تنتشر فيها السهول والوديان والانهر، فضلاً عن كونها تطل على محيطين الهندي والهادئ، وتكثر فيها الموانئ الاستراتيجية التي توصل الشرق بالغرب، لذلك تحتل قارة آسيا مكانة بارزة بين القارات جميعها من ناحية الحجم والارتفاع، كونها تغطي ثلث مساحة اليابسة في العالم ، إذ إن إجمالي مساحة قارة آسيا يصل إلى (١٧) مليون ميل مربع، وهي مساحة أكبر من مساحة قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية مجتمعتين، والذي يقدر بـ (١٤) مليون ميل مربع، كما تعد مساحة قارة آسيا أكبر من مساحة قارة أوروبا نفسها بأربعة أضعاف، وبالنسبة للأبعاد فإن القارة الآسيوية تمتد إلى مسافة مقدارها (٦٠٠٠) ميل من الشرق إلى الغرب، وإلى مسافة (٥٠٠٠) ميل من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وفيما يتعلق بارتفاع قشرة الأرض، فلا توجد هناك قارة تضاهي القارة الآسيوية، إذ إن ارتفاع قمة جبل ايفرست يصل إلى نحو (٢٩١٤١) قدماً، وهو يفوق ارتفاع جبل (ماكنلي) في الاسكا الذي يصل ارتفاعه إلى نحو (٢٠٣٠٠) قدم، ومع ذلك فإن الخاصية المميزة لشكل القارة الآسيوية، لا يكمن في حجمها الفريد من نوعه ولا في قمم جبالها، إنما في هضبتها، التي تمتد إلى مسافة تفوق الـ (٩٠٠٠) ميل، على شكل قوس كبير وعظيم يمتد من منطقة شرق البحر المتوسط إلى مضيق (بيرنج) القريب من قارة أمريكا الشمالية من جهة الاسكا، وتتسع في بعض المناطق كي تصل إلى أكثر من (٢٠٠٠) ميل في قلب هضبة (التبست) في الصين، وانها تغطي نحو الخمسين من الأرض

الآسيوية، إلا إنها في الوقت نفسه لا تغني في المعيشة الا عدداً محدوداً من السكان، الذين يعملون في رعي المواشي.

تشكل قارة آسيا إحدى أهم المناطق التي تحتوي على المواد الأولية والمعادن المهمة التي تدخل في مختلف الصناعات مثل الحديد الصلب والقصدير والنحاس والفضة، فضلا عن احتوائها على الكثير من المواد الغذائية والتي تعد قوام الاقتصاد في عدد منها مثل الارز والحنطة والشعير والشاي والخزف والمطاط والبهارات.

تنقسم قارة آسيا إلى عدة أقسام؛ لسهولة الدراسة لهذه القارة:

- ١- منطقة الشرق الأقصى وتضم (الصين واليابان وكوريا).
- ٢- منطقة جنوب وشرق آسيا وتضم (فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلند وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا والفلبين).
- ٣- منطقة شبه القارة الهندية وتضم (الهند وباكستان وبنغلادش وسريلانكا).
- ٤- منطقة آسيا الوسطى وتضم (أفغانستان وكازاخستان واوزبكستان وقرغيزستان وطاجكستان وتركمنستان).
- ٥- أما الشمال فيشمل روسيا.
- ٦- وأخيراً غرب آسيا ويضم الدول العربية الخمسة في إقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين)، ودول الخليج العربي السبعة مثل السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان ثم اليمن ، إلى جانب إيران وتركيا وقبرص وأرمينيا وأذربيجان .

كل منطقة من هذه المناطق لها أهميتها الخاصة، فعلى سبيل المثال إن الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأقصى المطللة على المحيط الهادئ، انعكست على الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول الثلاث (الصين واليابان وكوريا)، لكون الصين الدولة المطللة على المحيطات، أما واليابان تصنف من ضمن الدول الجزرية التي تحيط بها المياه من كل ناحية، وكوريا تصنف من ضمن الدول شبه الجزرية، إذ تحيط بها المياه من ثلاثة اتجاهات، وإن هذا الاتصال بالمياه ولاسيما بالمحيط الهادئ يمنح الدولة عنصراً مهماً في قيمتها السياسية ويوجه سياستها الخارجية نحو

اتجاهات معينة، وبعبارة أخرى يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحتها وحالتها الاقتصادية والسياسية.

أما شبه القارة الهندية فهي مشهورة بتوابلها والارز والقمح، كما تزخر بالثروات المعدنية مثل الحديد والالمنيوم والنحاس والفحم، ولهذا سميت بعد احتلالها من قبل بريطانيا بـدرة التاج البريطاني.

أما منطقة جنوب وشرق آسيا فإن أهميتها تكمن في موقعها الجغرافي والاستراتيجي لكونها تربط المحيطين الهادئ والمحيط الهندي، والدول المطلة على كليهما.

وتعد منطقة آسيا الوسطى من اغنى المناطق لامتلاكها المعادن الاساسية التي تدخل في صناعة الآلات والمفاعل النووية.

لذلك فإن امتلاك قارة آسيا لهذه الثروات الهائلة جعلها محط انظار الدول الغربية التي سعت في البحث عن مستعمرات لها في الشرق لتصريف منتجاتها لاسيما بعد الثورة الصناعية، من خلال البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والحصول على المواد الاولية الخام، فضلا عن الحصول على العمالة الرخيصة، ولهذا الاسباب مجتمعة بدأت الدول الغربية تتوسع تجارياً ومن ثم عسكرياً في الشرق على حساب أبناء الشعوب الآسيوية وأراضيهم.

وقد بدأ الاحتلال الغربي لآسيا مع بداية القرن السادس عشر، بعد اكتشاف الرحالة فاسكو دي جاما طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، وتمكنه من الالتفاف حول أفريقيا حتى الوصول إلى الهند، وبوصوله بدأ التنافس بين الدول الغربية على دول الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية؛ لما تمتلكه هذه الدول من خيرات وثروات زراعية ومعدينية وفيرة، وكرد فعل على الاحتلال الاجنبي، تبلورت الحركة الوطنية في معظم دول اسيا، إذ لم تقف الشعوب الآسيوية مكتوفة الأيدي، فقامت بالعديد من الثورات والانتفاضات ضد الاحتلال، وتكفل كفاحها بالنجاح، واستطاعت في النهاية تحقيق استقلالها، وتشكيل الجمهوريات في بعضها.

الفصل الأول

دول شرق آسيا

*الصين

*اليابان

*كوريا

الصين

نظرة جغرافية:

تقع الصين في أقصى شرق آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، تقدر مساحتها حوالي ٩.٦ مليون كيلو متر مربع، وتعتبر ثاني أكبر دولة من حيث المساحة (بعد كندا)، يبلغ طولها ٥٥٠٠ كم من الشمال الى الجنوب، وعرضها ٥٢٠٠ كم من الغرب إلى الشرق، يحدها من الشرق كوريا و بحر الصين، ومن الجنوب الهند الصينية والهند ونيبال، ومن الغرب باكستان وأفغانستان ومن الشمال روسيا ومنغوليا، وتضم الصين بداخلها حوالي ٢٠ مقاطعة أو ولاية ، معظم هذه الولايات يقطنها مسلمين، وتتنوع تضاريس الصين ما بين جبال وهضاب ومسطحات مائية، مثل صحراء(غوبي) في الشمال، وهضبة التبت في الغرب، وجبال (الهمالايا) و(تيان شان) في الجنوب، مما جعلها تتمتع بعزلة طبيعية عن العالم الخارجي، لذلك أطلق الصينيون على بلادهم اسم (إمبراطورية الوسط) أو (مملكة الشعب الوسطى الزاهرة)، أما من حيث عدد السكان فهي أول دول العالم سكانًا.

إن الحدود الجغرافية الأساسية للصين أسهمت في ظهور مجتمع مستقر ومميز، وفي هذا المجتمع كان الصينيون منغلقيين عن الأمم والحضارات الأخرى، أولاً بعوائق طبيعية كبري متمثلة بالبحر من جهة الشرق والجنوب وبالجبال من جهة الغرب وبالصحراء والأراضي الشديدة الانحدار من جهة الشمال، وأخرى بعوائق صناعية متمثلة ببناء سور الصين العظيم في عهد الإمبراطور "شى هونج دي" في النصف الأخير من القرن الثالث ق. م؛ لحماية الصين ودفاعاً عن حدودها من هجمات البربر الشماليين، ويبلغ طوله ٣٢٦٦ ميل، واستغرق بناؤه عشر سنوات، ويرى الصينيون أنه أهلك جيلاً وأنقذ أجيالاً، هذا ما جعل الصين شبه منعزلة عن العالم الخارجي، ومتعها في الوقت نفسه بخصائص جغرافية دول البلدان المجاورة.

لمحة تاريخية عن تاريخ الصين القديم:

يرجع المؤرخين تاريخ الصين المكتوب إلى عام ٢٥٩٣ قبل الميلاد ، حين استقرت قبائل التتار من الجنس المغولي في أرض الصين ، وقد أعادت قبائل جديدة من المغول غزو الصين في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي بقيادة جنكيز خان، الذي لم يمنعه سور الصين العظيم من غزو البلاد، وسيطرت القبائل الجديدة من المغول على الأراضي الصينية ، وأسسوا لهم حضارة راقية ونظام حكم ملكي عاصمته مدينة بكين .

ومنذ عصور ما قبل الميلاد عرف الصينيون الكتابة فكانت لهم رموز مميزة ، وعرفوا أيضاً نظم المقاييس والأعداد الحسابية، وغير ذلك من أدوات الحياة اليومية؛ لذلك أسهمت الصين قديماً في الحضارة الإنسانية بمجالاتها المختلفة، ولاسيما الثقافية والفنية، ونجحت الصين قديماً في صناعة الورق والحبر والبارود والطباعة، ويشير وول ديورانت في قصة الحضارة إلى هذه العظمة، كما تشهد بذلك كتابات الرحالة الغربيين.

أما عن ديانة الصينيين فقد أجمعوا على عبادة الأجداد، وكانوا يعتقدون أنهم أبناء السماء الذين لا نظير لهم في البلاد المجاورة وأن غيرهم من الأمم شياطين ، وعرف الصينيون أيضاً الديانة الكونفوشية -نسبة إلى كونفوشيوس وهو فيلسوف صيني قديم- منذ القرن الخامس ق. م، بالإضافة إلى الطاوية (الطاوية) وقيل أنها تعني (طريق السماء) وبدأت بالتشكل منذ القرن الثالث الميلادي، وتقاسمت مع الكونفوشية ولاء الصينيين مدة ألف عام تقريباً، كما ظهرت أيضاً الديانة البوذية نسبة إلى الفيلسوف الهندي (هارتا جوتاما) المعروف ب (بوذا) وتعني المتيقظ، وقد اختلطت هذه الديانات الثلاث مع بعضها اختلاطاً عجيباً، وأثرت بشكل كبير في الفكر الصيني.

إلى جانب هذه الأديان الثلاثة، تسربت إلى الصين (المانوية) و(المجوسية) خلال القرن السابع الميلادي، أما المسيحية فقد وصلتها على أيدي النساطرة عام ٦٣٦م أي في القرن السابع الميلادي أيضاً، ثم تلى ذلك انتشار الإسلام.

أما عن النظام الاجتماعي القديم في الصين، فهو يستند على حضارة زراعية، حيث أن ٨٥ % من السكان يعملون بالزراعة، وكان المجتمع الصيني يتكون من ثلاث طبقات هي،

الطبقة العليا وتشمل كبار موظفي الدولة (حملة الشهادات الكونفوشية)، وملاك الأراضي الذين يتمتعون بامتيازات كبيره ثم طبقه الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان واخيرا طبقه الحرفيين والتجار الذين ينتشرون في المدن، وكانت العملة المتداولة في الصين هي النقود النحاسية، اما الفضة فلم تكن سوى سلعة تجارية استخدمت كنقود في تسوية المعاملات الكبيرة.

أما عن النظام السياسي القديم للصين، فيأتي فيه الامبراطور على رأس الهرم السياسي وهو في نظرهم " ابن السماء" والد رعيتيه ، ويتمتع بصلاحيات مطلقة، فهو يحتكر السلطات السياسية والحرية الدينية المطلقة ، وكان يعيش في بكين منعزلاً عن الرعية في قصور كأنها مدينة منعزلة، ومن الناحية الإدارية قسمت الصين الى (مقاطعات أو أقاليم)؛ لصعوبة تطبيق النظام المركزي، إذ كانت المسافات التي تفصل الاقليم عن بعضها طويلة، فضلاً عن انعدام وسائل المواصلات والنقل، وصعوبة تموين جيش كبير يكفي لفرض سلطة الحكومة المركزية على شعب كبير العدد، فكانت هذه العوامل كلها تضطر الدولة إلى أن تمنح كل مقاطعة أو إقليم استقلالاً ذاتياً، أما عن الشؤون الخارجية، فلم تكن هناك إدارة للشئون الخارجية؛ لان الصين آنذاك لم تعترف بان في العالم دولة مساويه لها، فضلاً عن كونها اتبعت سياسه العزلة عن العالم الخارجي وبالتالي لم تكن هناك إدارة للشئون للخارجية.

شهدت القرون السبعة الأولى ظهور عدة ممالك قسمت الصين فيما بين ملوكها ، ثم فترة اضطرابات فيما بين القرن الثامن والعاشر حتى توحدت الصين في مملكة واحدة، إلا أن الاضطرابات استمرت حتى مجيء الاستعمار الأوربي في القرن السادس عشر الميلادي.

الإسلام في الصين:

دخل الإسلام إلى الصين منذ أيام الخلفاء الراشدين، فكان أول وافد إلى الصين في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفي العهود التالية ذهبت الوفود المسلمة والتجار المسلمون من العرب بل والفرس أيضاً إلى الصين، فكان لهؤلاء التجار دور كبير في انتشار الإسلام في الصين، ولم يقتصر على جهة واحدة بل إنهم انتشروا في الصين بكاملها، وفي عهد جنكيز خان ازداد انتشار الإسلام ، فقد كان يجمع الجنود حوله من كل مكان دون أن يعياً

بديانتهم ، فدخل في جيشه كثير من الجنود المسلمين من الترك والأفغان والفرس والباتان وكل هؤلاء مسلمون زادوا من انتشار الإسلام في الصين .

وقد تنوعت أساليب نشر الإسلام في الصين ما بين تجارة المسلمين ثم تجنيدهم داخل صفوف الوثنيين من المغول التتاريين ، هذا إلى جانب الفتوحات الإسلامية، بالإضافة إلى زواج المسلمين من الصينيات وتناسل أعدادهم ، وشراء التجار المسلمين لأبناء الصينيين ، وتربيتهم على الإسلام، وأخيراً اختلاط الصينيين بالمسلمين في كافة تلك التعاملات السابقة وتأثرهم بآداب المسلمين وسلوكياتهم.

وهكذا اندمج المسلمين في المجتمع الصيني منذ عهد المغول، ولكنهم حافظوا على تقاليدهم الإسلامية، واكتسب الإسلام أتباع جدد بالمصاهرة بين الأسر من أصل عربي أو إيراني وبين الأسر الصينية، وقد حافظ العرب على نسبهم وتميزوا عن غيرهم.

توالى على حكم الصين عدة أسر كان آخرها الأسرة المانشورية التي ظلت تحكم من عام ١٦٦٤م حتى عام ١٩١١م عندما أطاحت بها الثورة وحولت الصين إلى جمهورية لأول مرة في تاريخها، فقد اضطهدت هذه الأسرة المسلمين وأذاقتهم كل أنواع العذاب ، وانتهكت حرمانهم وصادرت أموالهم ، ولم تفلح الثورات والانقلابات المختلفة التي قام بها المسلمون هناك في رفع هذا الظلم عنه، فتغيرت أوضاع المسلمين في هذا العصر وكان عهد ظلم واستبداد ضد المسلمين، وظهرت عدة (انقلابات) في شمال الصين، وشينجيانج (التركستان الشرقية) ، وراح ضحيتها الآلاف من المسلمين في هذه الفترة، وعلى الرغم من الاضطهاد الذي عاشه المسلمون في تلك الفترة إلا أنه في عام ١٨٦٢م ظهرت أول ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة الصينية.

وبعد سقوط الأسرة المانشورية في عام ١٩١١م أعلن الحكم الجمهوري ، وأعلن رئيسه الجديد أن الأمة الصينية تتكون من خمسة عناصر يشكل المسلمون إحداها، وكان علم الجمهورية يتكون من خمسة ألوان، للمسلمين اللون الأبيض، ونال المسلمين حقوقهم بعد أن عانوا من الظلم ثلاثة قرون، وأدخلت الشوائب على العقيدة الإسلامية، ولكن بعد سقوط آخر حكام المانشو ناصر عدد كبير من أبناء المسلمين بالصين فكرة تأسيس الجمهورية بقيادة الدكتور

صن يان صن وانتما للحزب الوطني الحاكم (الكومين تان)، ولقد حكم أبناء المسلمين أجزاء عدة من الصين ذات أغلبية مسلمة حكما ذاتي وذلك بعد سقوط الحكم الامبراطوري في بداية القرن العشرين ولكنهم كانوا يتبعون الحكومة المركزي ببيكين.

وعندما أعلنت جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ ، بعد قيام الثورة الشيوعية هناك ،واستيلاء الشيوعيين على حكم الصين في عام ١٩٤٩ م هادن الشيوعيون المسلمين أول الأمر، وذلك لضمان استمرار مساعدتهم بعد انتهاء الحرب الأهلية، وقد وزعت نشرات عن منح الحكم الذاتي للمسلمين في الصين ضمن ٣٤ مقاطعة، ثم انقلبت الأوضاع فابتدأ الشيوعيون حكمهم بارتكاب مجزرة ضد مسلمي الصين راح ضحيتها مليون مسلم وذلك عام ١٩٤٩ م .

وقد واجه المسلمين هذا بكفاح كما حدث في التركستان الشرقية في عام ١٩٦٢ م، فقد غير اسمها إلى شينجيانج وتعني (المستعمرة الجديدة)، كل هذا دفع المسلمين للقيام بثورات عديدة، ففي فترة حكم "ماوتسي تونج" للصين بين ١٩٤٩ - ١٩٦٨م قام المسلمون خلالها بأكثر من ٤٥ ثورة ضد الحكومة الصينية التي يعتبروا أنها احتلت تركستان الشرقية، اعتقل على إثر هذه الثورات أكثر من ٥٠٠ ألف مسلم وتم ترحيلهم للعمل في معسكرات الأشغال الشاقة، وقتلت القوات الحكومية ما يقارب من ٣٦٠ ألف مسلم .

حكم أسرة المانشو ١٦٦٤-١٩١١م:

توالى على حكم الصين عدة أسر حكمتها حكما وراثيا مستندا إلى نظرية التفويض الالهي المتمثل بالإمبراطور وهو بنظرهم ابن السماء، وفي عام ١٣٦٨ استطاع (هونج وو) الذي قاد ثورة ضد المغول واحتل بكين وأعلن نفسه إمبراطور لأسرة (مينج)، وبلغت الصين في عهد هذه الاسرة أقصى اتساع لها آنذاك، لكنها في أواخر عهدها عانت الصين من تردي الأوضاع الداخلية، والتنافس على السلطة بين أبناء مينج، لذلك تمكنت أسرة (المانشو) من استغلال هذه الظروف والسيطرة على الحكم عام ١٦٦٤م، وكان أول عمل اقدمت عليه أسرة (المانشو) هو القضاء على المتمردين والمعارضين من أعوان أسرة (مينج)، وإخضاع بقية أجزاء الصين، ولتثبيت سيطرتها وزعت قواتها على الحاميات العسكرية في المدن الرئيسية وفي العاصمة.

امتازت السياسة التي اتبعتها أسرة (المانشو) بالتمييز، إذ أصدرت أوامرها بعدم السماح للموظفين الصينيين بتولي مناصبهم في مقاطعاتهم والمقاطعات الأخرى، منعاً لقيام التكتلات، ونتج عن ذلك ظهور تباين واضح بين مناطق الصين الشمالية والجنوبية، فالمناطق الشمالية بحكم قربها من منشوريا (موطن المانشو) ووجود العاصمة فيها، سيطر (المانشو) عليها وبقيت موالية لهم، أما المناطق الجنوبية التي أخضعت بالقوة بعد أربعين عاماً من دخول (المانشو) العاصمة (بكين)، فإنها بقيت مسرحاً للحركات المعارضة طوال حكم (المانشو)، فضلاً عن ذلك فإنهم ظلوا يشعرون بالغبن، فكانت واردات الخزينة المركزية معظمها تأتي من الجنوب لكنها تنفق على بناء القصور والمعابد في الشمال، ومما زاد من تدمرهم حرمانهم من المناصب العليا في الإدارة حتى في مقاطعاتهم، لأن هذه المناصب بقيت حكراً على (المانشو)

وترتب على السياسة الجديدة فقدان عنصر الكفاءة، وصارت اللغة المنشورية لغة رسمية إلى جانب اللغة الصينية، وصار (المانشو) يتمتعون بالامتيازات ويسيطرون على الأراضي والمال، واتبعوا سياسة عنصرية استعلائية، فكانوا ينظرون إلى الصينيين نظرة ترفع، بل انهم أرادوا فرض عاداتهم وتقاليدهم ومظاهرهم على أهل البلاد بالقوة، ففرضوا على رجال الصين ان يلبسوا الملابس المنشورية، وعلى الرغم من ذلك فإن أسرة (المانشو) أعجبت بالحضارة الصينية، وبدئوا يتقبلونها ويستسخون الكتب الصينية، ويقربون العلماء إليهم، ويندمجون بالمجتمع، واتخذوا من الكونفوشية عقيدة رسمية لهم، ولم تمض أكثر من خمسين عاماً حتى صار أباطرتهم يحكمون طبقاً لأنظمة الصين وأخلاقها، وازدهرت الآداب والعلوم الصينية بفضل تشجيعهم، وتعصبوا للحضارة الصينية، وبلغت الصين في عهدهم أقصى اتساع لها فشملت منشوريا ومنغوليا وكوريا ودول جنوب وجنوب شرق آسيا والتبت وتركستان كلها .

التنافس الأوروبي على الصين:

ارتبطت معرفة الأوروبيين بالصين بالعلاقات التجارية، فضلاً عن المبشرين المسيحيين الذين وفدوا إلى الصين منذ القرن السابع الميلادي، وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية كانت للإمبراطورية الرومانية علاقات مع الصين، لاسيما تجاه الحرير عبر (طريق الحرير)، المار عبر أواسط آسيا وأوروبا الشرقية ومن ثم إلى الخليج العربي أو البحر الأحمر فالبحر المتوسط

وأوروبا، وفي القرن السادس الميلادي نقلت دودة الحرير إلى القسطنطينية، فلم تعد صناعة الحرير حكراً على الصين، ومن تغير ميزان التبادل التجاري بين الغرب والشرق، وأصبحت السلع التي تستوردها أوروبا هي التوابل، وصارت أغلبية هذه التجارة في أيدي العرب لاسيما بعد سقوط دولة المغول في العراق وإيران عام ١٣٣٧م، واستمرت السيطرة العربية على الطرق البحرية الى شرق اسيا حتى القرن السادس عشر فظلت الطرق البريه مقله في وجه الاوروبيين، لذا اخذوا يبحثون بأنفسهم عن طريق توصلهم الى الشرق، حتى تم اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح عن طريقه الرحالة (فاسكو دي جاما) عام ١٤٩٧م، ثم وصل إلى الهند فاصبح البرتغاليون سادة البحار الشرقية تمكن البرتغاليون من تأسيس مراكز تجارية لهم في جاوا، ثم استولوا على شبه جزيره الملايو عام ١٥١١، وبذلك تمت السيطرة للبرتغاليين على طريق التجارة بين الهند والصين، وتمكنوا من إقامة أول مركز تجاري في الصين بالقرب من مدينة كانتون عام ١٥١٥م.

وبذلك تمكن البرتغاليون عن طريق اكتشافاتهم الجغرافية في القرن السادس عشر من الوصول إلى الشرق الأقصى، فكانوا أول قوة أوروبية تصل إلى المنطقة، وكان أول اتصال بين البرتغال والصين في عام ١٥١٦م عن طريق المكتشفين البرتغاليين، والذين حاولوا وضع قدم لهم في الصين عن طريق إقامة مراكز أو قلاع، ولكنهم فشلوا أمام حرص الصين على عدم السماح للأجانب بالدخول إلى بلادهم؛ لخوفهم من فتح بلادهم أمام البرتغاليين فيرتكبون من الفظائع ما ارتكبه في جزر الملايو وغيرها، ومن ثم فلم يكن يسمح للبرتغاليين إلا بالتجارة مع المواني الجنوبية للصين، وبذلت البرتغال عده محاولات لفتح العلاقات الدبلوماسية مع بكين، ولكن الرفض نصيبها على الدوام حتى القرن التاسع عشر، في عام ١٥٢٢م وصل ألفونسو مارتيز دي ملو ومعه عمارة بحرية على امل دخول بكين، فهوجم ودمرت عمارته، وكانت المحاولة الثانية في عام ١٥٥٢م لكن البعثة السياسية لم تتقدم عن ملقا، حيث نصح حاكمها البعثة بأن تعود أدرجها علمًا منه بموقف الصينيين في هذا الصدد.

أما الإسبان فقد اتصلوا بالصين عام ١٥٧١م وكان أول من زار الصين من الاسبان قسيسين هما مارتين دهيرادا وجيرونو مومارين وتأسست العلاقات الودية مع سلطات الصين الجنوبية، ولما بلغ القرن نهايته حصلوا على الإذن بالإتجار في كانتون، ولكن الاسبان لم يكن حظهم من النجاح أعظم من حظ البرتغاليين في محاولتهم إنشاء العلاقات الدبلوماسية، فقد كانت

تجاره إسبانيا مع الصين عن طريق أمريكا الوسطى، فكانت الفضة المستخرجة من المناجم الأمريكية يتقايض عليها مقابل المنسوجات الأسيوية المصنوعة من القطن والحريز ومقابل التوابل والخزف الصيني البورسلاني مع غش خزانة الدولة التابعة لأصحاب الجلالة الملوك الكاثوليك.

وعلى ذلك فقد فشل البرتغاليين والإسبان في دخول الصين ويرجع ذلك للعزلة التي فرضوها على أنفسهم، فقد عاشت الصين حياة عزلة لا إرادية من قبيل الاعتزاز بالنفس ، فلم يكن من عالم متحضر سوى الصين ، ولم يكن إمبراطور الصين يسمح لأعضاء البعثات الدبلوماسية بمقابلته إلا في أضيق الحدود على أن يدخلوا عليه راكعين ، كنوع من الشعور بالعظمة ، وهذا الشعور كان ميراثاً لحضارة الصين القديمة.

وعلى الرغم من فشل البرتغاليين والإسبان للدخول إلى الصين ولو على سبيل إقامة علاقات تجارية مع الصينيين ، إلا أن هولندا نجحت فيما فشلوا فيه بعد استقرارها في جزر الهند الشرقية في القرن السابع عشر، بل إن الهولنديين احتلوا جزيرة فرموزا (تايوان حالياً) وكانت تابعة للصين وقتها ، وفي عام ١٦٠٢م وافقت الحكومة الهولندية على قيام شركة الهند الشرقية الهولندية، وبواسطتها استطاع الهولنديون أن يمسكوا زمام التجارة في ملقا وسيطروا بذلك على جزر الهند الشرقية .

بيد أن البرتغاليين أجبروا الهولنديين على الابتعاد عن سواحل الصين الشرقية فتقدم الهولنديين ناحية جزر (البسكادورس) البعيدة عن الصين إلا أن الصينيين طردوهم منها، فأقاموا مصانعهم في فرموزا وبقوا فيها حتى عام ١٦٢٤م حينها طردهم الصينيون ثانية، وتمكن الهولنديون من تقديم المساعدة لأسرة المانشو للقضاء على التمردات الداخلية، فكافؤوهم بالتصريح لهم بالمتاجرة في ميناء أموي ومنها ازدادت حركة التجارة حتى قويت عام ١٧٢٩م.

أما التوسع الفرنسي الذي اتخذ بوجه عام شكل إرسال المبشرين الفرنسيين إلى الهند الصينية، فقد تلاشى بسبب تعصب هؤلاء المبشرين، ولما كان هناك تنافس بين الانجليز والفرنسيين للسيطرة على الهند، ونتيجة لخسارة فرنسا في صراعها مع بريطانيا على الهند، الأمر الذي جعلها تولى اهتمامها نحو الهند الصينية.

أما روسيا التي توجهت خلافاً لبقية الدول الأوروبية براً وليس بحراً فقد بذلت الجهود لإقامة علاقات تجارية مع الصين إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل؛ لرفض الروس أداء المراسيم الإمبراطورية والتقاليد الصينية الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الصينية الروسية.

أما بريطانيا، فقد ساعد الهولنديون البريطانيون في الدخول إلى بحار الصين فعقدت شركة الهند الشرقية البريطانية اتفاقاً مع نظيرتها الهولندية ، فتحت بموجبه أبواب ميناء كانتون لبريطانيا وسهلت التجارة للإنجليز مع موانئ الصين، وذلك في عام ١٦٨٥م ولكن بريطانيا لم تكتفي بذلك وحاولت على مدى قرن ونصف في الدخول إلى أراضي الصين نفسها وليس التجارة عبر الموانئ فقط، وخاصة بعد أن كانت الصين قد توسعت كثيراً، وذلك في عهد الإمبراطور كانج شي (١٦٧٢-١٧٢٢) فضمت الصين وقتها منشوريا وكوريا إلى جانب الهند الصينية (فيتنام - كمبوديا- لاوس).

وكان الإمبراطور كانج شي متسامحاً في بعض الأمور ، فأخذ التجار الأوروبيون يرتادون ثغور بلاده ، وبدأت مشاكل الصين مع زيادة التبادل التجاري، وفي أواخر أيام الإمبراطور " شين لونج" (١٧٣٧-١٧٩٦) أرسلت إنجلترا بعثة إلى الصين لمفاوضة الصين في عقد معاهدة تجارية بين البلدين، وذكر المفاوضون الإنجليز للإمبراطور الصيني أنه من المفترض في المعاهدة مساواة ملك إنجلترا بإمبراطور الصين، وطالبوا تعيين ممثل لملك إنجلترا في الصين. قابل إمبراطور الصين المطالب الإنجليزية بالرفض التام وأرسل خطاباً إلى ملك إنجلترا " جورج الثالث " أوضح فيه أسباب الرفض، كما ذكر أن مصنوعات إنجلترا وبضائعها لا قيمة لها في نظر إمبراطور الصين، واقتصر هذا الموقف الرفض على إقامة العلاقات الدبلوماسية، أما العلاقات التجارية فكانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد أنشأت لها فرع في ميناء كانتون في عام ١٦٨٥ م، وتمكنت أول سفينة أمريكية من الوصول إلى نفس الميناء بعد مائة عام تقريباً، فأصبحت الصين سوقاً لتصريف منتجات الثورة الصناعية الأوروبية .

والملاحظ أن الصين خلال هذه المرحلة لم تسمح بفتح أكثر من ميناء واحد، هو ميناء كانتون، ووضعت حكومة الصين هيئة ممثلة لها في الميناء للتعامل مع التجار الأجانب، تسمى

هيئة" الهونج" يرأسها ممثل الإمبراطور الهويو، ولم يسمح الإمبراطور للأجانب بالاتصال بأفراد الشعب الصيني أو هيئاته إلا من خلال الهونج.

الصين وتجارة الأفيون:

كان الصينيون قد تعلموا تعاطي الأفيون من البرتغاليين ، لكن البريطانيين هم الذين روجوا لهذه الآفة ، حيث كانت زراعة الأفيون وتجارته كانت رائجة لبريطانيا داخل الهند وبالتالي سوف يسهل تصديره للصين القريبة من الهند، وكانت إنجلترا تهدف من وراء تجارة الأفيون إلى تحقيق أرباح سريعة، وانهاك قوى الشعب الصيني؛ ليسهل استغلاله، ولعل أهم الأسباب التي جعلت البريطانيين يتمسكون بتجارة الأفيون أن الميزان التجاري بين إنجلترا والصين كان في صالح الصين، فكانت تباع لبريطانيا أكثر مما تشتري منها، تباع لها الشاي والحبر الطبيعي والخزف وغيرها ولا تستورد سوى القليل، وتضطر بريطانيا أن تدفع الفارق من العملة الفضية، فاكتشف البريطانيين أن الأفيون يحقق لهم التوازن في الميزان التجاري ويوفر لهم العملة الفضية، التي لا تخرج من إنجلترا إلا بصعوبة بالغة.

وقد شجع الإنجليز على هذه التجارة مع الصين، أن ذلك السم قد تغلغل في المجتمع الصيني ،وظلت المراسيم الإمبراطورية الصادرة لمحاربة هذه السموم مجرد مراسيم جوفاء، عاجزة عن التطبيق، وقررت السلطات الإنجليزية في عام ١٧٧٣م أن تحتكر شركة الهند البريطانية الشرقية زراعة الأفيون في الهند وتصديره، فتم إرسال أول شحنة للصين من قبل بريطانيا في عام ١٧٨١م ، ودخلت إلى البلاد بطرق غير مشروعة ، واستمر السيناريو حتى بلغت قيمة الأفيون المهرب في عام ١٨٣١م أحد عشر مليون دولار ، ثمناً ل ٣٠٠ ألف رطل من الأفيون، في حين بلغت قيمة التجارة الرسمية للسلع المشروعة في ميناء كانتون حوالي سبعة ملايين دولار فقط.

وقد بلغ عدد مدمني الأفيون في الصين حوالي مليون مواطن في عام ١٨٣٥م، ولم تقلح أي مراسيم امبراطورية في إيقاف تعاطيه، وزادت نسبة متعاطي الأفيون حتى وصلت ل ٢٧% من أفراد الشعب الصيني، أي أكثر من ربع الشعب الصيني، فأصبحت جميع صادرات الصين عاجزة عن سداد ثمن الأفيون، حتى غدت الصين مهددة بالإفلاس.

حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠-١٨٤٢م):

من الواضح أن هذه الحروب استمدت تسميتها من تجارة الأفيون التي فرضتها بريطانيا على الصين، لكن الأفيون في حقيقة الأمر لم يكن سوى السبب المباشر لحرب الأفيون الأولى، أما الأسباب الحقيقية وراء الحرب فكان الرفض المتكرر من الحكومة الصينية للانفتاح، وعدم تجاوب الصينيين مع المطالب البريطانية المتعلقة بتحرير التجارة من القيود التي فرضتها الحكومة الصينية عليها، فضلاً عن رفض الجانب الصيني إزاء كل محاولة قامت بها بريطانيا لتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

في ذلك الوقت ظهر اتجاه قوي بضرورة القضاء على تجارة الأفيون ومثل هذا الاتجاه نائب الامبراطور السيد "تزه - شو"، الذي طلب من المستوردين الأجانب في ميناء كانتون تسليم ما في حوزتهم من الأفيون ، ولما رفضوا حاصر تزه - شو الأحياء الأجنبية ، كما أصدر مرسوماً جديداً بتحريم تجارة الأفيون عام ١٨٣٩م، وصادر ٢٠ ألف صندوق من الأفيون ، ثم أقام حفلة في كانتون في ٣ يونيو من عام ١٨٣٩م ، أحرق فيها هذه الكمية، وناشد تجار بريطانيا بوقف هذه التجارة، كما أرسل خطاباً إلى الملكة فكتوريا يرجوها وقف هذه التجارة، على اعتبار أن بريطانيا لا تسمح لأهلها بتدخين الأفيون . فكيف تسمح بتجارته للإضرار بالغير، وتساءل إذا ما كانت ديانتهم تأمرهم بذلك؟! غير أن البرلمان البريطاني رفض التخلي عن هذه التجارة لما تدره من دخل ، وقررت بريطانيا الوقوف أمام الاجراءات التي اتخذها تزه - شو.

ومن هنا بدأت شرارة الحرب عندما قام بعض البحارة البريطانيون بالاعتداء على بحارة صينيين ، فطالبت حكومة الصين بتسليم المعتدين ، إلا أن بريطانيا رفضت، حيث وجدتها فرصة لتأديب الصين بعد حادث حرق الأفيون ، فأرسلت بريطانيا سفنها الحربية إلى ميناء كانتون وحاصرته ، وأطلقت النيران على السفن الموجودة بالميناء في أبريل ١٨٤٠م.

أعلنت بريطانيا أن سبب الحرب هو معارضة الصين لمبدأ التجارة الحرة، ومعاملة تجار بريطانيا ورعاياها في الصين معاملة سيئة، ولم تذكر أن السبب الحقيقي يتمثل في منع تجارة الأفيون، بل إنها اعتبرت الأفيون تجارة مشروعة، فطالبت بتعويض عن الأفيون الذي صادرتة السلطات الصينية وأحرقته، كان طبيعياً أن يتفوق البريطانيون بأسلحتهم الحديثة كما وصل إلى

الشرق الأقصى الأسطول البريطاني فاتحه شمالاً إلى ميناء ننجاهي، فتخوفت الحكومة الصينية من عواقب الأحداث وحاولت إيجاد محاولات للصلح وعزلت تزه - شو نائب الامبراطور الذي تسبب في الحرب، والاجراء يحمل في طياته القبول بمبدأ تجارة الأفيون.

لم يتوقف البريطانيون أمام تخاذل حكومة الصين بل شرعوا في قصف بعض الحصون الصينية حتى سلمت الحكومة الصينية بكل مطالب بريطانيا، الأمر الذي أثار الأهالي ضد الحكومة، فاضطرت إلى الوقوف مرة أخرى في وجه بريطانيا، التي لم تتوانى في ضرب ميناء كانتون ، وأعملت فيه التدمير والقتل والسلب غير أن المقاومة الشعبية كانت عنيفة، فأرسلت بريطانيا بتعزيزات جديدة مكنت جيوشها من احتلال مينائي كانتون وشنغهاي، ومدن أخرى تقع كلها على شواطئ الصين الشرقية، وهددت بكين، واستمرت المقاومة الشعبية رغم ضعف الإمكانيات ، واحتلت القوات البريطانية شنكيانج وبدأت تهدد نانكينج مدخل بكين المباشر وعندما وجدت الصين أنه لا جدوى من المقاومة في هذه الحرب الخاسرة طلبت الهدنة، ورضخت للشروط البريطانية، واضطرت إلى توقيع معاهدة نانكينج Nanking في ٢٩ أغسطس ١٨٤٢م والتي تعد معاهدة استسلام الصين للمطالب البريطانية ونصت على ما يلي:

١- فرض غرامة على الصين قدرها ٢١ مليون دولار عوضاً عن الأفيون المحروق الذي تم مصادرته وحرقه في كانتون من قبل.

٢- تنازل الصين عن جزيرة هونج كونج لبريطانيا.

٣- الموافقة على فتح خمسة موانئ جديدة للتجارة البريطانية من بينها كانتون وشنغهاي ومدن أخرى تقع كلها على شواطئ الصين الشرقية.

٤- إعفاء رعايا بريطانيا من الخضوع للقانون الصيني ، والتمتع بأية امتيازات تمنح لأي رعايا أي دولة أجنبية أخرى.

٥- تخفيض قيمة الضرائب على البضائع البريطانية إلى ٥% من قيمة البضائع.

وفي ١٨ أكتوبر ١٩٤٢ وقعت معاهدة أخرى ملحقة بالأولى منحت بريطانيا العديد من الامتيازات.

وكان من أهم نتائج تلك المعاهدة ارتفاع نسبة الأفيون ومشروعية التجارة فيه ، حيث بلغت ٧ مليون و ٨٠٠ الف رطل في عام ١٨٥٠ ، وارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من ١٢ مليون رطل في عام ١٨٥٣م ، وظلت مشروعية هذه التجارة حتى عام ١٩١٧م.

وقد فتحت المعاهدة الطريق أمام الدول الاستعمارية الأخرى لعقد معاهدات مماثلة وقد شجعت هذه المعاهدة القوى الدولية الأخرى في المطالبة بالمثل، فطلبت الولايات المتحدة بحقوق مماثلة، وهددت الصين باعتبار الرفض عملاً عادئياً موجهاً ضدها، فأسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة ونجاشيا ١٨٤٤ م وجاءت المعاهدة صورة طبق الأصل من معاهدة نانكينج . وطالبت فرنسا بالمعاملة بالمثل أيضاً فعقدت معاهدة مع الصين في العام نفسه، تحمل حقوقاً مماثلة فضلاً عن حق فرنسا في حماية مسيحي الصين، وحق نشر المسيحية أيضاً، وقد عرفت هذه المعاهدات بالمعاهدات غير المتكافئة لأنها فرضت على الصين فرضاً بعد حرب الأفيون الأولى ، ولأنها انتهكت حرمة حقوق السيادة الوطنية للصين ، وقد عززت هذه المعاهدات النفوذ الأجنبي، خاصة البريطاني ، في كل الساحل الشرقي للصين، كما حصلت كل من بلجيكا والبرتغال والنرويج والسويد على امتيازات مشابهة للامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا.

كانت للمعاهدات التي عقدت بين الصين والدول الأوروبية آثارها السلبية على الصناعة الصينية، فنسبة ال ٢% التي تفرض على الواردات لم تكن تستطيع حماية الصناعات المحلية الناشئة من منافسة المنتج الأوربي ذو الجودة العالية والأسعار الأقل، ساعدت الموائى الخمسة التي مُنحت للتجارة الأوروبية الحرة على إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية، وأصبحت التجارة هي هدف المستثمرين، منصرفين بذلك عن الصناعة، ولم يعد تعامل الأوربيين التجاري مقصوراً على فئة معينة، بل أصبح من حقهم التعامل مع الشعب الصيني مباشرة.

ثورة التايبينج:

بعد انتهاء حرب الأفيون تمثلت القوى على الساحة الصينية في ثلاث جهات الأولى هي قوة الغرب التي حرصت على اكتساب المزيد، والقوة الثانية هي الإمبراطور أو الحكومة التي آثرت الارتقاء في احضان الغرب ، والقوة الأخيرة هي القوى الشعبية التي آثرت طريق المقاومة، فحرب الأفيون حفزت أبناء الصين على التخلص من حكومته المتخاذلة.

وعلى ذلك لم تتوقف ثورة الشعب الصيني منذ حرب الأفيون الأولى، فقامت أكثر من مائة حركة تمرد في الفترة من (١٨٤١-١٨٤٩م) كان معظمها في عام ١٨٤٧ م وبلغت الثورة أوجها في عام ١٨٥٠م وهي المعروفة بثورة (التاي - بنج)، ويرى البعض أنها ثورة على التدخل الأجنبي، في حين يرى الغالبية العظمى أنها ثورة ضد حكومة "المانشو" الصينية، وأياً ما كان الأمر فهي ثورة على الأوضاع المترتبة على التدخل الأجنبي السافر، وسلبية الحكومة تجاه هذه الأوضاع.

ولفهم طبيعة الثورات في الصين علينا أن نعي أن المجتمع الصيني يتكون من طبقتين:

-طبقة أصحاب الامتيازات وهم قلة لا تتعدى ٢٠%

-طبقة الفلاحين وهي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع حوالي ٨٠ % تقريباً.

وعلى ذلك فان الثورة تصنع وتحدث في طبقة الفلاحين، وطبيعة الفلاح أنه لا يثور بسهولة، فهو يصبر ويتحمل ويرضى بالقليل، لكنه إذا ثار يتذكر الإساءة قديمها وحديثها، فهو لا ينسى الإساءة وإنما يصبر عليها، ومن هنا تتسم ثورته بالعنف، والفلاح الصيني عانى طوال تاريخه من أنه هو المنتج الوحيد وأصحاب الامتيازات يحصدون ما يزرع، فالثورة هنا ليست حدثاً عارضاً وإنما تمتد بجذورها في المجتمع، وتبدأ الثورة في جمعيات سرية تنظم الناس وتوحد صفوفهم وتبعث فيهم الحماس.

بدأت الدعوة السرية للثورة على يد "هسيو شوان" الذي كان يعمل معلماً في إحدى القرى وقد اعتنق المسيحية، ثم قام بتأسيس جمعية اسمها "بأي شانج تى هو" أو جمعية "عباد الله"، وقد مزج "هسيو شوان" بين المسيحية والتقاليد الصينية، ونادى بضرورة إقامة دولة سماوية على الأرض ليس فيها إقطاع أو استغلال للفلاح أو ظلم أو استبداد وجمع حوله آلاف الفلاحين، ساعدته الظروف في عام ١٨٤٩م عندما ازدادت الأحوال سوءاً عندما حدثت مجاعة في المنطقة التي كان يقيم فيها" كوانجس" وامتدت الحركة إلى المناطق المجاورة.

وفي يناير ١٨٥١م اشتعلت الثورة في مدينة بونجان، وتمكن الثوار من التغلب على القوات الحكومية التي جاءت لإخماد الثورة، في عام ١٨٥٢ م، زحف الثوار إلى نانكينج حيث أعلنت

عاصمة لمملكة السلام السماوية، وأخذ الثوار ينكرون بقوات الحكومة والإقطاعيين والمرابيين، وانتزاع أملاكهم وتوزيعها على الفلاحين، ومع كل انتصار تزداد أعداد الثوار حتى بلغ جيشها أكثر من مليون مقاتل، وبذلك أعلن الثوار بعد استقرارهم في عاصمتهم الجديدة خطتهم للإصلاح وشيء طبيعي أن تكون الزراعة والأرض هي مجال الإصلاح وتقضى بحصر كل من يبلغ سن السادسة عشر في امتلاك قطعة أرض تكفيه لحياة كريمة، ومن هم دون هذا السن يمتلكون نصف المساحة، كما أعلنت الثورة مبدأ "الأرض لمن يزرعها" في محاولة لإبعاد شبح الإقطاع عن مملكتهم الجديدة، وأعطت الثورة للمرأة حق المساواة مع الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية، وحق امتلاك الأرض، وشغل الوظائف والخدمة العسكرية، ومنعت الزواج بالمشاركة، وأوقفت نظام المحظيات والخليات وشراء الزوجات، وعملت الثورة على محاربة البغاء والرشوة والسرقة وتعاطى المخدرات.

أبدى الأجنبي إعجاباً بالثورة وبأفكارها، لكن هذا الإعجاب كان في إطار تنظيري وضمن المبشرون أن العقيدة المسيحية لقائد الثورة سوف تفتح البلاد أمام المبشرين، ومن ثم أمام التجار الأجانب، وتسمح بإدخال التقنيات الحديثة في مجال الصناعة والزراعة لكنهم كانوا في توجس من أي هجوم يشنه عليهم الثوار، والتزمت الدول الأوروبية الحياد في أول الأمر، ريثما تتضح الأمور، ثم تحكم تصرفاتهم مصالحهم بعد ذلك، أما تجار الأفيون فكان موقفهم عدائي، نظرًا لإعلان الثورة رفضها للمخدرات منذ البداية، أما الكتاب الماديون في الغرب مثل إنجلترا وماركس فقد تفاعلوا بالثورة على أساس أنها انتصار لقوى العمال.

وعلى ذلك أصبحت الصين مقسمة إلى دولتين، إمبراطورية الإقطاع في الشمال، ومملكة الشعب في الجنوب.

حاول الثوار القضاء على حكومة الشمال، فأرسلوا حملة عسكرية عام ١٨٥٣ م فاحتلت العديد من المناطق، ووصلت إلى مدينة تيان تسين بالقرب من بكين، وتحالفت كل قوى النظام الإقطاعي والأجنبي وأعداء الثورة لخوفهم من سقوط بكين في يد الثوار، وبالفعل تمكنت تلك القوى من صد هجمات الثوار ووقف خطورتهم، ثم قطع خطوط إمداداتهم، ساعد الثوار في إنهاء

ثورتهم بتصارعهم على المناصب داخل الدولة الجديدة، الأمر الذي أضعف روح الثورة، فالثورة إذا لم تجد ما تأكل فإنها تأكل أبنائها.

وإذا كانت ثورة التايبينج لم تحقق الهدف المستهدف منها، فقد أيقظت روح المقاومة في الشعب الصيني والأجيال القادمة، وحددت لهم معالم الفترة القادمة، وأن الثورة على الأوضاع الخاطئة ليست مستحيلة، فمهدت الطريق أمامهم، وبكفي أنها عندما قامت خشي الغرب في أنها قد تؤدي إلى قيام جمهورية على أسس الحرية والمساواة، الأمر الذي تحقق في الصين بعد ذلك، إذن فالفضل يرجع إلى هذه الثورة.

حرب الأفيون الثانية (١٨٥٦-١٨٦٠م):

نجحت ثورة التايبينج في تحريم تجارة الأفيون في المناطق التي خضعت لها ، كما نجحت في إيقاظ قدر كبير من أبناء الصين وتنبههم إلى خطورة المخدرات ، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على المكاسب التجارية الأوربية ، فقررت القوى الأوربية المستفيدة من تجارة الأفيون التدخل لتأكيد مشروعيتها ، والحصول على مكاسب أكثر من تلك التي حصلوا عليها في حرب الأفيون الأولى.

قدمت القوى الأجنبية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) إلى حكومة المانشو في عام ١٨٥٤م المطالب التالية:

- تعديل اتفاقيات حرب الأفيون الأولى.
- استقبال ممثلي الدول الأوربية لدى الإمبراطور بما يليق بمكانة بلادهم ، والسماح لهم بالإقامة في العاصمة بكين.
- فتح كل أسواق الصين للتجارة الأجنبية.
- إعلان مشروعية تجارة الأفيون في الصين.
- إلغاء القيود المفروضة على نشاط رعايا الحكومات الأجنبية في الصين.
- وتتعهد القوى الأجنبية في حالة قبول المطالب المذكورة بمساعدة حكومة المانشو ضد ثوار التايبينج .

في غمرة ذلك الصراع كان الشعب يعاني من آثار الحرب والمعاهدات غير المتكافئة نتيجة فرض الضرائب الجديدة واستنزاف موارد البلاد وارتفاع الاسعار، وتعطل لكثير من الصناعات الحربية، ومن جهة أخرى استمرت الدول الغربية في سعيها لإقامة علاقات دبلوماسية أكثر مع بكين لإجبارها على فتح اسواقها بصورة أوسع أمام التجارة الأجنبية، وإتاحة حريه أكبر أمام تجارة الأفيون والعمال الصينيين، ومنحهم حرية الملاحة في نهر اليانجستي.

وعلى ذلك وقعت حكومة المانشو في خيارين، لكنها قررت أن تسلم للأوروبيين وتستعين بهم ضد الثوار الذين يهدفون إلى اجتثاث النظام من جذوره ، فدخلت الحكومة في مفاوضات مع الأوروبيين للتقليل من المغالاة في مطالبهم ، والمناورة لتقديم أقل التنازلات، ولم تكن هذه السياسة ترضي القوى الأوروبية غير أن الظروف الدولية أمهلت حكومة المانشو ، إذ انشغلت القوى الأوروبية بحرب القرم فيما بين (١٨٥٤-١٨٥٦م) وما إن فرغت بريطانيا وفرنسا من حرب القرم، حتى وقفنا تنتهزا الفرصة لتأديب الصين وفرض مطالب جديدة .

جاءت الفرصة لبريطانيا عندما قام أحد زوارق التهريب الذي تجاوز أصحابه أعمال القرصنة والتهريب إلى النهب والقتل والتخريب، فلم يسع السلطات الصينية إلا القبض على الزورق وأصحابه الصينيين وإيداعهم السجن في ٨ أكتوبر عام ١٨٥٦ فطلب المندوب السامي البريطاني في هونج كونج من السلطات الصينية ان تقدم إليه اعتذارا رسمياً وأن تفرج عن المعتقلين وترد إليهم بضاعتهم، وما ان رفض هذه المطالب، ردت بريطانيا على هذا التصرف بإرسال حملة عسكرية إلى الصين، واخذ الانجليز يمطرون البلاد الصينية بالقنابل بمشاركة فرنسا التي انتهزت فرصة مقتل أحد رعاياها من المبشرين وأعلنت الحرب على الصين في عام ١٨٥٧م وانضمت إلى بريطانيا، وبمجرد وصول قواتهما إلى تيانتنسن اضطرت حكومة المانشو إلى الخضوع والتوقيع على معاهدة " تيانتنسن" في عام ١٨٥٨ م بالشروط التالية :

- أن تجارة الأفيون تجارة مشروعة.
- ضمان سلامة التجار والمبشرين الأوروبيين في الصين، وحرية المبشرين في نشر معتقداتهم، وإقرار مبدأ التسامح الديني مع المسيحيين .
- فتح ثغور جديدة أمام التجارة الأجنبية.

- فرض غرامة حربية كبيرة على الصين.
 - قبول حكومة الصين منح الدول الغربية امتياز فتح سفارات لها في بكين مع حرية انتقال المبشرين في البلاد، واستقبال ممثلي الدول الأجنبية في بكين.
 - حرية الأجانب في التنقل والتجارة داخل الصين.
 - تخفيض التعريفات الجمركية إلى ٢.٥%.
 - حق الأجانب في استخدام العمالة الصينية خارج الصين.
- وعندما ماطلت حكومة الصين في تنفيذ الاتفاق، قامت القوات المشتركة (البريطانية والفرنسية) بغزو الصين ودخول العاصمة بكين، ففر منها الإمبراطور ، وأعملت القوات الأجنبية فيها السلب والنهب والحرق، واستولت على الحصون الصينية.
- انتهت هذه الحملة بتوقيع الصين على سلسلة جديدة من الاتفاقيات عام ١٨٦٠م عرفت باتفاقيات بكين التي تضمنت:

- ١- منح السفراء الأجانب حق الإقامة في بكين.
- ٢- ضم جزيره كولون الصينية إلى القاعدة البريطانية في هونج كونج
- ٣- فتح ميناء تيانستن امام التجارة الأجنبية
- ٤- إقرار شرعية الاتجار بالعمال الصينيين.

وبذلك فان هذه المعاهدات الغير متكافئة التي فرضت على الصين شكلك نظام المعاهدات الصادم الذي لم تتحرر الصين منه حتى منتصف القرن العشرين، إذ كانت الوسيلة التي تحولت الصين من خلالها إلى دولة شبه مستعمرة، فأخذت الدولة الأوربية تصدر رؤوس الأموال إلى الصين، فأنشأت البنوك والمصانع للاستفادة من المواد الخام من أقصر طريق، وحصلت على امتيازات التعدين، وبدأت تقسيم مناطق النفوذ الأوربي في الشرق الأقصى، فاحتلت بريطانيا بورما في أوائل الستينيات وتركزت حقوقها في جنوبي الصين، وأرغمت الصين على التنازل عن حقوقها في نيبال.

أما روسيا فقد أرغمت الصين على تأجير ميناء بورت آرثر لها، وتصدت للنفوذ البريطاني في إقليم سنكيانج، واحتلت فرنسا فيتنام عام ١٨٥٨م، واتخذتها قاعدة لنشاطها في جنوب شرقي

الصين، وبدأت اليابان تتطلع للحصول على نصيبها من الغنيمة وبالفعل دخلت في نزاع مع الصين حول كوريا في عام ١٨٩٤ م، وفي معاهدة ١٨٩٥ م تنازلت الصين لليابان عن تايوان وجزر بكادور وشبه جزيرة لياوتنج، كما فتحت عدة موانئ للملاحة اليابانية، وتنازلت الصين عن كل حقوقها في كوريا، أما الولايات المتحدة فقد نجحت في تطبيق سياسة الباب المفتوح في الصين كما استغلت ألمانيا مقتل اثنين من رعاياها ووضعت يدها على إقليم جهاو جو " وأرغمت الصين تأجيرها لها .

وغدت الصين فريسة تكالبت عليها السباع تنهشها من كل جانب ، حتى أفلست خزانتها وبدأت في الاقتراض في النهاية في عام ١٨٩٥ ، أما ضمانات تحصيل هذه الديون فكانت حقوق اقتصادية مثل تحصيل الجمارك وضريبة الملح والنقل الداخلي ، وزادت الضرائب على كاهل الشعب، وأصبحت الصين مرتعاً للأجانب يتحكمون فيها وفي اقتصادها كيفما شاءوا.

ثورة الملاكمين Boxers :

في أعقاب حرب الأفيون الثانية ساءت أحوال الصين ، وكان الإمبراطور الصيني شيان فنج" قد مات في عام ١٨٦١ وتولى العرش ابنه البالغ من العمر خمس سنوات، فتركزت الأمور في يد الوصية على العرش أم الإمبراطور الطفل، وحكمت البلاد في شبابها بجمالها وفي هرمها بقوة شخصيتها، وكان حكماً صارماً مجرداً من الرحمة، وعندما مات ابنها عام ١٨٧٥ ، أجلس على العرش غلاماً قاصراً واستبقت مقاليد الحكم في يدها، وتمكنت الإمبراطورة من وأد حركة الإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر بعد مائة يوم، وألقت القبض على زعماء الحركة، وتحطمت آمال المعتدلين من أنصار حركة الإصلاح .

ومع بداية عام ١٩٠٠ نشطت الحركة الثورية مرة أخرى في الصين، عبر الجمعيات السرية التي انتشرت بين الفلاحين وعرفت بجمعية قبضات التوافق الصالحة (أي هو جوان) وتهدف إلى محاربة العدو الخارجي ، وإذا كان الأوروبيون يتعاملون مع الصين من خلال مدن كبرى معينة، فإن المبشرين أصبحوا هدفاً لضربات الملاكمين (الثوار)، وعرف الثوار بهذا الاسم لأنهم كانوا يتدربون على الملاكمة الصيني للتغلب على مشكلة السلاح، ورفع الثوار شعار التخلص من الأجانب، اتحدت الإمبراطورة مع الأجانب في بداية الأمر، لكنها اضطرت إلى

مداهنة الثوار عندما تمكنوا من الاستيلاء على كثير من المدن الصينية، فسمحت لهم الإمبراطورة بدخول بكين، وأصبح قتال الأجانب (المسيحيين) هو أسى أهداف الثوار، وعندئذ زحفت الجيوش الأجنبية(المتحالفة) على بكين مرة أخرى ، بهدف حماية مواطنيها، تمكنت الجيوش الأجنبية من الاستيلاء على تيانتنسن، وفرت الإمبراطورة وحاشيتها من بكين، فدخلتها القوات المتحالفة في أغسطس ١٩٠٠ م، وأعملت فيها السلب والنهب والقتل انتقاماً لمقتل رعاياها، دخلت حكومة المانشو في مفاوضات مع الأجانب لوضع حد للمأساة، وفرض الحلفاء غرامة حربية باهظة على الصين واحتلت جيوشها العديد من المناطق وقرر الأجانب إصلاح المشكلة من جذورها ، فخصصوا الغرامات المفروضة على الصين للإنفاق على أبناء الصين لتعليمهم في الجامعات الغربية، وقد لعب هؤلاء الطلاب دوراً حيوياً في تاريخ الصين بعد عودتهم.

أما ثورة البوكسرز فقد فشلت لأنها لم يكن لها هدف إصلاحى محدد، فالقتل لا يحل مشكلة، بل يخلق مشاكل أكثر ومن أهم أخطائها أنها تحالفت مع حكومة المانشو حليفة الأجانب، ولكنها على أي حال كانت خطوة أخرى على طريق المقاومة الشعبية في الصين.

تطور الحركة الوطنية الصينية:

تأثرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الصيني بالنفوذ الاستعماري الأجنبي فانخفضت مستويات المعيشة ، واشتد الاستغلال الاقتصادي للفلاحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في البلاد ، وفي أثناء هذه الأحوال الصعبة ظهر (صن-يات-صن) الزعيم القومي الصيني الذي ولد في قرية صغيرة قرب مدينة كانتون عام ١٨٦٦ م وتعلم في إحدى مدارس البعثات التبشيرية ثم التحق بمدرسة ثانوية في هونج كونج وأنهى دراسته في معهد الطب، وفي عام ١٨٩٢ م انضم إلى منظمة إنقاذ الصين التي كانت تهدف إلى تصفية النظام الإمبراطوري وإقامة النظام الجمهوري ، وفي عام ١٨٩٥ م نظم صن يات صن وقاد حركة مسلحة في كانتون ضد الحكومة المحلية ، ولكن بعد إخفاق هذه المحاولة هاجر إلى اليابان ثم الولايات المتحدة وأوروبا ، لدراسة الأنظمة السياسية والاقتصادية، ونشر الأفكار الثورية بين المهاجرين الصينيين، وفي عام ١٩٠٥ عاد إلى اليابان وهناك أسس منظمة عصبة الاتحاد الصيني عام ١٩٠٥ م ، وكان برنامجها يشتمل على ثلاثة مبادئ أساسية وهي القومية والديمقراطية والاشتراكية ، وتعني

تصفية النظام القائم بما فيه من مصالح ونفوذ أجنبي ، وتأسيس حكومة وطنية ، وإقامة سلطة ديمقراطية على أساس النظام الجمهوري، وتحقيق العدالة الاجتماعية في الصين.

ثم أسس صن-يات-صن حزباً جديداً اعتماداً على تنظيمات عصابة الاتحاد الوطني الصيني وهو حزب الشعب الصيني : الكيومنتاج ، وكان مقره في البداية بمدينة يوكوهاما باليابان، وله عدة فروع في الصين، وحرص صن-يات-صن شباب الصين على المشاركة في ثورة وطنية تطيح بالنظام الإمبراطوري وتؤسس جمهورية حديثة في البلاد.

ومن أجل تحقيق مبادئ حزبه في الحرية والاستقلال وتصفية النفوذ الاستعماري قام صن-يات-صن بإنشاء جيش وطني صيني وإصدار صحيفة الشعب التي كانت تطبع في اليابان وتوزع على نطاق واسع في الصين ، وقد ازدادت الأحوال سوءاً في البلاد اثر المجاعات التي اجتاحتها ، وتعمقت الروح الثورية بين الجماهير التي بدأت تتوحد تحت قيادة صن-يات-صن وحزب الشعب الصيني الذي حدد أهدافه في الإطاحة بالنظام الإمبراطوري وتأسيس النظام الجمهوري وتصفية كل أشكال النفوذ الأجنبي وتحقيق إصلاحات جذرية شاملة في البلاد وفي عام ١٩٠٥ م أصدر الثوار منشوراً تضمن المبادئ الأساسية للثورة : إلغاء النظام الملكي الإمبراطوري وإقامة النظام الجمهوري ومساواة المواطنين في حقوقهم بشأن الأرض.

وخلال الأعوام ١٩٠٦-١٩١١م قادت العصابة الثورية العديد من الانتفاضات في مختلف المدن الصينية بزعامة (صن يات صن)، إلا أنها باءت بالفشل.

ثورة ١٩١١ وإعلان الجمهورية الصينية:

على الرغم من فشل الانتفاضات الثورية الشعبية في الصين بزعامة صن يات صن، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الثورات، ففي ١٠ أكتوبر ١٩١١، قاد الثوار الصينيين ثورة وضعت نهاية للحكم الإمبراطوري والإطاحة بأسرة المانشو، فحصل الثوار على تأييد شعبي واسع، ونظراً للانتصارات السريعة التي حققها الثوار، فضل الكثير من الموظفين وانصار الملكية الدستورية الانضمام إلى حقوقها للإفادة من ثمار النصر.

انتشرت الثورة بسرعة في أنحاء الصين كلها وتكونت حكومة للثوار الأمر الذي دفع حكومة المانشو في بكين لاستدعاء (يوان شي كاي) لقياده القوات الامبراطورية، الذي تمكن من أن يصل إلى حل وسط مع الثوار الذين اتخذوا من نانكنج عاصمة لهم، فتنازلت أسرة المانشو عن السلطة، وفي ٢٩ ديسمبر ١٩١١ تأسست جمعية مؤقتة وتم انتخاب صن يات صن رئيساً مؤقتاً للجمهورية التي اعلنت عام ١٩١٢، وفي ١٢ فبراير ١٩١٢ أعلن عن تنازل الامبراطور عن السلطة، أما صن يات صن بعد نحو ٤٥ يوماً اضطر هو الآخر للتنازل عن رئاسة الجمهورية إلى (يوان)، الذي طالب بمنصب رئيس الجمهورية بحجة أنه قاد القوات العسكرية وأرغم الأسرة الحاكمة بالتنازل عن حكم الصين، واضطر صن القبول على مضم.

وبعد تأسيس الجمهورية حدثاً بارزاً ومهماً في تاريخ الصين، لأنه وضع نهاية لأكثر من ألفي عام من الأسرات الإمبراطورية، ولكن هذه الثورة التي أسست الجمهورية لم تكن كاملة ، فهي لم تهتم بإعادة البناء الديمقراطي ومشكلة مستوى معيشة الشعب. وأغلب أنصار صن-يات-صن اهتموا بطرد إمبراطور المانشو على أمل أن يحتلوا هم عرشه وفشلت الثورة في إقامة مجتمع جديد ونظام سياسي مستقر، ولم تفعل شيئاً لمواجهة الخطر الخارجي الاستعماري خاصة من قبل اليابان وبريطانيا وروسيا، ومع ذلك تعتبر خطوة جادة في الطريق نحو الثورة الشاملة والاشتراكية، وانتقلت الصين بسرعة من النظام الجمهوري إلى النظام الديكتاتوري العسكري المتمثل في الحزب الوطني (الكيومنتانج) وقيادة يوان شيه كاي الذي كان يميل إلى الحكم المطلق ، وانهار برنامج صن-يات-صن بشأن إقامة نظام جمهوري ديمقراطي سليم ، فلجأ إلى الثورة عام ١٩١٣ م ضد الحكم الديكتاتوري العسكري وتعرف بالثورة الثانية، وبعد حرب أهلية قصيرة تمكن أتباع يوان شيه كاي خلال شهرين تقريباً من السيطرة على الوضع ، وبالتالي فشلت ثورة عام ١٩١٣م.

وبعد موت يوان شيه كاي في عام ١٩١٦ م تعرضت البلاد لحالة من التمزق والانحلال وبدأ عهد جمهورية القادة العسكريين، وفي ٧ مايو ١٩١٦ تولى (لي يوان هونج) رئاسة الجمهورية إلا أن سلطته كانت اسمية؛ لأن السلطة الفعلية كانت بيد القادة العسكريين الذين كانوا يسيطرون على المقاطعات الصينية المختلفة ، أما صن-يات-صن فقد عاد إلى ممارسة نشاطه السياسي، وبدأ في العمل لمعالجة مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية، وإعادة توحيدها؛ إلا أنه

مات في ١٢ مارس ١٩٢٥م، وظلت الصين منذ عام ١٩١٦ م وحتى ١٩٢٧ م بدون حكومة مركزية، ومن زاوية أخرى استطاع (تشانج كاي تشيك) إعادة توحيد الصين وتأسيس سلطة مركزية بعد حملته في عام ١٩٢٦-١٩٢٧م، وتم تطهير البلاد من كل القادة العسكريين ، وظلت الصين تحت الحزب الوطني بقيادة تشانج كاي تشيك حتى انتقلت السلطة من خلال الثورة والحرب الأهلية إلى الحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٤٩ م.

الحرب الصينية اليابانية ١٩٣٧-١٩٤٥م:

كانت اليابان أخطر عدو خارجي للصين في الفترة من عام ١٨٩٤ م إلى عام ١٩٤١ م وكانت منشوريا دائماً موضع الخلاف بين البلدين ، كما استولت اليابان على كوريا في عام ١٩١٠ م ، وكانت ترى أن من حق الكوريين ممارسة نشاطهم الاقتصادي في جنوب منشوريا.

ومنذ عام ١٩٣١ م شرعت اليابان في تنفيذ سياسة توسعية على حساب الصين ، وحاولت إخضاع قسم من الصين الشمالية إلى نفوذها الاقتصادي والسياسي ، ففي عام ١٩٣١م اجتاحت القوات اليابانية منشوريا ، بعد حرب قصيرة بين الصين واليابان تم توقيع هدنة في ٥ مارس ١٩٣٢م ، وفي مارس ١٩٣٣ م اجتاح اليابانيون إقليم جيهول ومن جديد تم توقيع هدنة في ١٩ مارس ١٩٣٣م وبقيت مسألة احتلال اليابان لإقليم جيهول أمراً واقعاً ، ثم احتلت اليابان في مايو ١٩٣٥ م مقاطعة هوبي التي تقع فيها العاصمة بكين ، ولمدة حوالي ست سنوات بعد عام ١٩٣١ م تفادت الصين الاصطدام العسكري المباشر مع اليابان ، وركز تشانج كاي تشيك على إعادة بناء الجيش الوطني على النمط الألماني قبل الدخول في حرب شاملة مع اليابان ، واستخدام جيشه الجديد لتنفيذ استراتيجية " الوحدة قبل المقاومة " وقام بحملات تصفية ضد الشيوعيين في الفترة من عام ١٩٣١ م إلى عام ١٩٣٤ م.

وأياً كان الأمر فإن العدوان الياباني الواسع النطاق على الصين بدأ في يوليو ١٩٣٧م وبالتالي بدأت الحرب الصينية اليابانية (١٩٣٧-١٩٤٥م) وكان الهدف الأساسي للسياسة اليابانية هو فرض سياسة التعاون الاقتصادي مع اليابان على الصين ، ومن أجل ذلك تورطت اليابان في مغامرة عسكرية ضخمة وحرب طويلة المدى. في حين اتخذت حرب المقاومة الصينية ضد الغزو الياباني التي تأجلت منذ عام ١٩٣١ م، شكلاً متماسكاً ، فالشعب الصيني والحزب

الوطني والحزب الشيوعي وقفوا كالبنيان المرصوص ضد العدوان الياباني ، وكان من الواضح أن الصين كانت متحدة في الكفاح ضد الغزاة اليابانيين ، ولكن وراء هذه الواجهة الممتازة من التضامن الوطني كانت هناك خلافات ونزاعات متوقعة ، خاصة فيما يخص قضية الحزب الشيوعي الصيني ، فقد كان التحالف الوطني الشيوعي مؤقتاً ، وابتداءً من مارس ١٩٣٩ م وقعت صدامات متكررة بين القوات الوطنية والشيوعية.

عموماً لقد حاربت الصين لوحدها منذ نشوب الحرب في يوليو ١٩٣٧ م وحتى الهجوم الياباني على بيرل هاربر في ٧ ديسمبر ١٩٤١ م بعد ذلك تحولت الحرب في آسيا إلى جزء من الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام ١٩٤٢ م حتى نهاية الحرب في عام ١٩٤٥ م ازدادت المساعدات الأمريكية للصين ، خاصة الأسلحة والمشورة العسكرية ، وقد قامت الصين بدور مهم في دبلوماسية الحرب ، وشارك تشانج كاي تشيك في مؤتمر القاهرة عام ١٩٤٣ م ونص إعلان القاهرة في ديسمبر ١٩٤٣ م على إعادة كل الأراضي الصينية التي احتلتها اليابان مثل تايوان ومنشوريا إلى الصين ، وفي هذه العام أيضاً اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إلغاء الامتيازات الأجنبية في الصين وكل ما تبقى من المعاهدات غير المتكافئة.

وبعد استسلام اليابان في ١٤ أغسطس ١٩٤٥ م ، وبعد ثماني سنوات من الحرب انتصرت الصين في الحرب ضد اليابان ودخلت البلاد فترة السلام وإعادة البناء ، ولكن الخلافات بين الحزب الوطني والحزب الشيوعي استمرت ، وظل ماوتسي تونج طوال الحرب ، يعزز قواته في هدوء ليحقق أهداف حزبه الشيوعي في الوصول إلى السلطة ، وحالما عاد السلام بدأ الشيوعيون في تحدي سيادة الحزب الوطني، واشتد الصراع بين الحزب الحاكم (حزب الكومانتانج)، (والحزب الشيوعي الصيني) وبالتالي بدأت الحرب الأهلية.

تأسيس جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩م:

كانت القوات الشيوعية الصينية تتمتع بمراكز استراتيجية في إقليم شنسي ، فمن ورائها يوجد سور الصين العظيم ومنغوليا ، وأمامها أراض جبلية تجعل الهجوم عليها من أصعب الأمور وأشقها، أما الحكومة الوطنية فلم تكن قادرة على التعامل مع التحديات الجديدة في فترة ما بعد الحرب الصينية اليابانية، وقد فشلت المفاوضات بين الحزب الوطني والحزب الشيوعي ،

فالتعاون بينهما كان مستحيلاً تقريباً ، فكلاهما حزب ثوري ملتزم بقضايا مختلفة وغير مألوفة لديهما التسوية أو التنازل وما بدأ كمناوشات محلية تطور إلى حرب أهلية على نطاق واسع في أبريل ١٩٤٦ م ، ودعا ماو إلى حرب للدفاع عن النفس وتحول الانشقاق بين الحزبين إلى ثغرة واسعة يصعب إصلاحها.

كان الشيوعيون مستعدين تماماً لحرب صعبة وطويلة، وفي مارس ١٩٤٧ م سقطت (ينان) العاصمة الشيوعية تحت سيطرة القوات الحكومية ، ووجد الشيوعيون أنفسهم في حالة انسحاب مؤقت ، ولكن في النصف الثاني من عام ١٩٤٧ م ، بدأ الشيوعيون هجومهم الشامل في هونان وهوبي ومنشوريا ، وفي خريف عام ١٩٤٧ م ، أنزلت القوات الشيوعية بقيادة (لين بياو) خسائر فادحة بالجيش الوطني في منشوريا ، كما فتح الشيوعيون شانتونج وسيطروا عليها.

ثم بدأت القوات الشيوعية تتقدم نحو مدينة نانكنج مركز الحكومة الوطنية ، وفي ١٥-٢٣ يناير ١٩٤٩ م سقطت بكين وتنين على التوالي ، وفي ٢١ أبريل ١٩٤٩ م عبرت القوات الشيوعية نهر اليانجستي ، وبعد ثلاثة أيام احتلت نانكنج ولجأت الحكومة الوطنية إلى كانتون. ثم زاد التقدم الشيوعي سرعة من جميع الاتجاهات وهو تقدم لم يكن بالإمكان وقفه، وحتى قبل أن يتم فتح الصين كلها أعلن ماو تأسيس جمهورية الصين الشعبية في ١ أكتوبر ١٩٤٩ م، وعندما فرت الحكومة الوطنية من كانتون إلى شونج كنج في ١٣ أكتوبر ، ثم إلى تايوان في ٨ ديسمبر ، كان الفتح الشيوعي للصين المركزية كاملاً، وهكذا بعد ثمان وعشرين عام من النضال (١٩٢١-١٩٤٩م) وصل ماو إلى السلطة في بلاده.

ومن الأسباب التي أدت إلى هزيمة الحزب الحاكم :

- ١- استنزاف الحكومة الوطنية عسكرياً ومالياً ومعنوياً، بسبب حربها الطويلة ضد اليابان التي دامت ثمان سنوات منذ عام ١٩٣٧م.
- ٢- الانهيار الاقتصادي في البلاد والتضخم المالي التي كانت منه ميزانية الحكومة، بسبب ظروف الحرب .

٣- تأخر الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت البلاد بأمس الحاجة إليها، وفقدان ثقة الشعب.

أما عن الأسباب التي أدت إلى نجاح الحزب الشيوعي الصيني وانتصاره، فهي:

١- فمن عوامل الانتصار الشيوعي قيادة ماو ، والقيادة الشيوعية بشكل عام كانت ممتازة من القاعدة إلى القمة.

٢- التأييد الشعبي الواسع، ومن الفلاحين جاء العنصر الرئيسي في التأييد الشعبي للشيوعيين، لأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان الصين ، ومنهم تشكلت الجيوش الشيوعية، إلى جانب انجذاب مختلف طبقات المجتمع مثل الطبقة الوسطى والطلاب والمتقنين.

٣- استراتيجية ماو التي ركزت على السعي لمحاصرة المدن لتسقط في أيدي أهل الريف وهذا ما حصل فعلاً.

٤- سيطرة الحزب الشيوعي على اغلب المناطق الصينية بعد انسحاب اليابان منها.

اليابان

لمحة جغرافية اجتماعية عن اليابان:

يطلق اليابانيون على بلادهم اسم نيبون Nippon ومعناها أرض الشمس المشرقة ، ولذلك يضعون دائرة حمراء ترمز للشمس على علم بلادهم الوطني ، تقع اليابان في أقصى شرق قارة آسيا في المحيط الهادئ مقابل الساحل الشرقي لقارة آسيا ، وتتكون اليابان من مجموعة كثيرة العدد من الجزر تصل إلى آلاف الجزر الأصغر حجما ومعظمها صغير جدا ، معظم أرضها جبال بركانية صعبة، فيها الصالحة للزراعة عن خمس المساحة ، لكن المساحة المنزرعة منها صغيرة، لذا لجأ معظم سكانها إلى البحر سعيا وراء الرزق، أهم المحاصيل القطن والأرز وقصب السكر والأشجار الزيتية والشاي، ونشأت صناعات خفيفة مثل صناعة السكر والحريير الطبيعي وعصر الزيوت والشمع، ومعظم مساحة المناطق الجبلية عبارة عن تلال مكسوة بالغابات التي تحتوى على وديان ضيقة يسكنها اليابانيون ويزرعونها.

تعتبر اليابان من أكثر بلاد العالم تعرضاً للزلازل بسبب البراكين النشطة وهذا يفرض على اليابانيين أنماطا معينة في المساكن وفي النشاط الاقتصادي، أما عن المناخ فهو معتدل في معظم فصول العام مع سقوط أمطار غزيرة ، وإن كان فصل الصيف تزيد فيه درجة حرارة الجو إلا أن الأمطار تلطف من درجة الحرارة المرتفعة.

ويسكن جزر اليابان عنصر الجنس الأصفر شأن شعوب أقطار شرق آسيا ، وهم خليط من أجناس: المغول ، الإينو ، الملايو ، انقسم مجتمع اليابان إلى عدة طبقات منها طبقة المزارعين والصيادين، وطبقة النبلاء، وطبقة الساموراي العسكرية، وقد عاشت الطبقتين الأخيرتين على إنتاج الأراضي الزراعية التي انتزعوها من طبقة المزارعين، ثم ظهرت طبقة التجار ونمت وتطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

ومن الناحية الجسمية فالياباني يتصف بأنه قصير القامة ، كما يتصف بالعيون السوداء ، والشعر الأسود الناعم والبشرة الصفراء والشعب الياباني المعاصر مزيج من الكوريين والصينيين

إلى جانب المغول والإينو والملايو، ولا يتجلى هذا المزيج العنصرى في مظاهر الخلقة فقط بل يتعداها إلى الحضارة واللغة اليابانية .

أما عن الدين، فتعددت الديانات غير السماوية في اليابان، وأوسعها انتشارًا البوذية الواردة إليهم من الصين وهى المهتمة بعبادة الطبيعة، لكنهم عدلوا فيها لتتعدد مذاهبها، وأهم هذه المذاهب الشنجون (كلمة الحق) ويهتم بالتمائم والرقى والطلاسم، وبوذية زين التي ترى أن طريق الخلاص يتطلب كبح جماح النفس البشرية وشهواتها، وهو مذهب منتشر بين الساموراي لطبيعتهم العسكرية، أما بوذية جورو فترى أن الخلاص نعمة من بوذا للأرواح التي تعتق مذهبها، وقد تأثر بالديانة الكونفوشسية، أما ديانة اليابانيين الأصلية فهي الشنتو، وهو مذهب اليابان الحالي الذى هو مزيج بين البوذية و" الكونفوشية " ديانة الصين، وقد قام الشنتو بتأليه قوى الطبيعة وأهمها الشمس، كما قاموا بتأليه أبطال تاريخ اليابان، ويقدم يابانيون الشنتو المرآة والسيف والجوهرة.

كما دخلت المسيحية إلى اليابان دخولاً سياسياً في القرن السادس عشر، إلا أن الحكومة اليابانية حرمتها وطردت المبشرين بالديانة المسيحية جميعهم، إذ عدتها وسيلة لتمزيق وحدة اليابان وأرضها، وخلال القرن التاسع عشر سمح مرة أخرى بالتبشير للمسيحية داخل اليابان.

كانت اليابان من الناحية الاجتماعية عبارة عن مجتمع إقطاعي، وقد نما وتطور من خلال ممارسة زعماء العشائر لملكية الأرض، وأخذ يطلق على سادة الإقطاع لقب (الدايمو)، وللحفاظ على أموالهم وعين سادة الإقطاع خدمًا مسلحًا لحماية أملاكهم، الذين شكلوا فيما بعد طبقة المحاربين (الساموراي) أي حملة السيوف، وامتازت هذه الطبقة باهتماماتها الثقافية.

زادت سلطة الإقطاعيين في اليابان الذين أصبحوا مستقلين عن سلطة الإمبراطور ، لدرجة أنهم تنافسوا لانتزاع السلطات من الإمبراطور، وأصبح الإمبراطور يملك ولا يحكم حين تولى زعماء أسرة (ميناموتو) منصب الدكتاتور العسكري في اليابان الذي دُعي ب(الشوجون)، أي (القائد الأعظم) ، ثم استمرت الخلافات بين الأسر؛ للظفر بالسيادة على اليابان، وحاول كل منهم توحيد البلاد عسكرياً، إلا إن تمكن (توكوجاوا ابياسو) من احراز انتصار حاسم عام

١٦٠٠ في معركة (سكجهازا)، وأصبح أعظم بارونات الاقطاع العسكريين قوة في اليابان، واتخذ عام ١٦٠٣ لقب القائد العسكري العام (الشوجن) ليصبح لقباً وراثياً لأسرته، فبدأ عهد جديد سمي فيما بعد بـ (عهد التوكو-جاوا).

وخلال عهد حكم أسرة (التوكو-جاوا) ، سعت إلى إنشاء نظام وراثي متشدد، كانت أعلى طبقة فيه هي طبقة (الساموراي) التي انتمى إليها العسكريون جميعهم من اتباع (الشوجن) ، وعرفت حكومة (الشوجن) بـ (الباكوفو)، طوال مدة حكم أسرة (التوكوجاوا) واستمرت لمدة قرنين ونصف من الزمن (١٦٠٠ ١٨٦٨) ، فأصبح المجتمع الياباني آنذاك مجتمعاً طبقياً هرمياً، وكان هناك الامبراطور علي قمة النظام الهرمي الذي أصبح حكم اسمياً وليس فعلياً، بالإضافة إلى سادة الاقطاع (الدايمو)، وحملة السلاح التابعون لهؤلاء السادة الاقطاعيين اي (الساموراي)، ثم الطبقة الكادحة المتكونة من الفلاحين والحرفيين والتجار أما (الشوجن) فكان الحاكم الفعلي للبلاد، الذي اختار لحكومته مقراً في (ايدو) (طوكيو الحالية)، وكان كل من (الدايو) و(الساموراي) تابعين له.

اليابان وسياسة العزلة:

عصر ما قبل النهضة :

كانت اليابان فترة العصور الوسطى وثلاثة قرون ونصف من العصر الحديث تعيش عزلة إجبارية واختيارية، إجبارية عاشها شعب اليابان في ظل حكم إقطاعي شديد الوطأة ، واختيارية بمعنى أن اليابان اختاروا عدم الاتصال بغيرهم من دول العالم في أوروبا بصفة خاصة خوفاً من فرض السيطرة الأجنبية.

فرضت أسرة (التوكوجاوا) سياسة العزلة عن العالم الخارجي، فكان عهد (التوكوجاوا) من أزهى العصور التي شهدتها اليابان في تاريخها الطويل، إذ تمتع اليابانيون بعصر طويل من الاستقرار والسلام في ظل حكومة تقوم على رأسها طبقة عسكرية، واتجهوا بعملهم أسمى غايات الادب والفلسفة والفن التي تبنتها طبقة (الساموراي)، إلى جانب تأكيد استمرارية النظام الإقطاعي العسكري، ومن خلال هذا النظام تمكنت حكومة (الباكوفو) استعادة السلام إلى البلاد بعد مدة طويلة من الصراع الداخلي والحروب الأهلية، وظل اليابانيون لأكثر من (٢٥٠) عاماً معزولين

عن العالم الخارجي ، لاسيما بوجه الاجانب ما عدا الهولنديين والصينيين، الذين سمح لهم بالإتجار عن طريق ميناء مدينة (ناكازاكي)، ولكن تحت رقابة شديدة.

أطلق على هذه الفترة عصر "ما قبل النهضة"، وقد اتصف هذا العصر بعدة صفات جعلته يعرف بها وأهمها:

أولا : سيادة النظام الإقطاعي في البلاد المتمثل في تكوين المجتمع الياباني من قبائل أو جماعات على رأسها الإمبراطور الذي كان رئيسا لأقوى قبيلة في البلاد ، وتتوقف سلطته على قوة القبيلة التي ينتمى إليها ، بينما يتولى رؤساء القبائل الأخرى سلطات حكم لامركزية في مقاطعتهم التي امتلكوها وطغت سلطة الإقطاعيين على سلطة الحكومة المركزية في العاصمة حتى فاقت سلطتهم سلطة الإمبراطور نفسه .

ثانيا : ظهور العسكرية اليابانية والتي عرفت باسم " الساموراي Samurai وهم أداة وعدة كبار الإقطاعيين في مقاطعاتهم يمتنون العسكرية دفاعا عن سادتهم وقد بدأ هذا النظام ينمو منذ القرن الثاني عشر الميلادي - حتى سيطر رجاله على أداة الحكم في اليابان، وفي عصر ازدهار الساموراي ظهر قادة عظام من بين هذه الطبقة ليحكموا اليابان .

ثالثا : يعتبر الشعب الياباني من أكثر الشعوب تمسكا بالدين وخاصة الديانة البوذية الممتزجة بفلسفات عبادة الطبيعة ، ومن المعروف أن الديانة البوذية عبرت إلى الجزر اليابانية، ومع ذلك فإن سيطرة البوذية في اليابان لم تمنع اعتناق أعداد لا بأس بها من اليابانيين الديانة المسيحية التي وفدت مع رجال الدين المسيحيين الذين صحبوا الكشف الجغرافي والاستعمار في القرن السادس عشر وما يليه من قرون، فقد جاء مع البرتغاليين الأوائل القادمين للجزر اليابانية من أجل التجارة رجال دين يسوعيون مارسوا نشاطا تبشيريا بمجرد استقرارهم في اليابان ، وقد نجحوا في تنصير حوالي نصف مليون مواطن ياباني حتى أوائل القرن السابع عشر ، وساد في اليابان الخوف من أن تكون الكنيسة المسيحية التي أقيمت في الجزر اليابانية طليعة الغزو الأجنبي .

ولم يمنع " هايدوشى " حاكم اليابان الدخول في مفاوضات مع الإسبان لعقد صفقة تجارية ، إلا أنه توجس خيفة من تدفق الإسبان وخطرهم ،ولذلك ما لبث أن أمر باعتقال جميع الإسبان على الأرض اليابانية وصلبهم في مدينة " نجازاكي " بتهمة الجاسوسية .

لذلك كان من أبرز العوامل التي دفعت اليابان إلى تبني هذه السياسة، هو ازدياد النفوذ الاقتصادي والسياسي للبرتغاليين والهولنديين والاسبان والانجليز في مطلع القرن السابع عشر في جزر المحيط الهادئ، وفي جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أثار مخاوف حكومة (التوكوجاوا)، لاسيما بعد اطلاعها على خطة اسبانية عام ١٦٢٢، رمت لاحتلال اليابان، فبادرت إلى إغلاق أغلب المحطات التجارية الاجنبية، ومنعت نشاط الإرساليات التبشيرية كافة، لذلك أصدرت الحكومة ثلاثة قوانين، كان الأول عام ١٦٣٥ نص على تحريم بناء السفن التي يكون بمقدورها الإيجار في أعالي البحار، وكان الهدف من وراء إصدار هذا القانون تحقيق أمرين هما، قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة داخل اليابان وبين المنفيين من رجال (الساموراي) الذين طردوا خارج البلاد، ومنع الإرساليات المسيحية من دخول اليابان، بعد أن عدت على إنها مؤامرة لتمزيق وحدة اليابان وارضيتها، لذلك فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار، والقانون الثاني صدر عام ١٦٣٦ حرم على اليابانيين جميعهم مغادرة البلاد، أما القانون الثالث فصدر عام ١٦٣٩ حرم على الاجانب دخول الموانئ اليابانية باستثناء السفن الصينية والكورية والهولندية، ولكن تحت مراقبة شديدة.

ويبدو ان الدافع الحقيقي وراء إعلان سياسة العزلة أمام الاجانب كان خشية -حكام (التوكو-جاوا) من البعثات التبشيرية المسيحية التي قد تحدث نوعاً من الانقسام في الولاء لهذا النظام الذي كان يعاني من بعض الازمات الداخلية المتمثلة بالتغيرات الاقتصادية والثقافية، كالتضخم النقدي واللجوء إلى القروض، فضلاً عن الدعوة لدراسة الكونفوشية واستيراد الكتب وترجمتها، فكان ثمن استقرار اليابان أكبر بكثير من التجارة المربحة مع الغرب، وهذا ما أراده بالضبط حكام (التوكوجاوا) من عزلة اليابان، إلا إن ذلك لم يستمر طويلاً بفعل محاولات الغرب المتكررة لكسر تلك العزلة بغية توسيع نفوذها الاستعماري في منطقة الشرق الاقصى .

اليابان والقوى الأوروبية:

حاول الأوربيين كسر العزلة اليابانية بعد أن تم اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح من قبل الرحالة (فاسكو دي جاما) عام ١٤٩٧، وبعد أن وصل إلى الهند أصبح البرتغاليون سادة البحار الشرقية، ففي أوائل القرن السادس عشر استولى البرتغاليون على جزر (ملقا)، ثم طافوا

حول شبه جزيرة (الماليو) ووصلوا بسفنهم ومدافعهم إلى ميناء (كانتون) الصيني عام ١٥١٥، فتمكنوا من تأسيس أول مركز تجاري لهم هناك ثم وصل البرتغاليون إلى اليابان في عام ١٥٤٢، وهم يلوحون بأسلحتهم الحديثة مندفعين باتجاه ساحل جزيرة (كيوشو) في الطرف الجنوبي منها، وفي عام ١٥٤٣م جاء بحارة برتغاليون اخرون وبطريق الصدفة إلى منطقة (تين كاشيما)، وهي جزيرة صغيرة تقع في الطرف الجنوبي من جزيرة (كيوشو) اليابانية ، ولكن من حسن حظ اليابان إن البرتغاليين في النصف الثاني من القرن السادس عشر لم يكونوا بالقوة التي تمكنهم من السيطرة، إذ سرعان ما طردهم الهولنديون من ممتلكاتهم ثم أعقبهم وصول الاسبان إلى الفلبين التي كانت ترتبط مع اليابان بعلاقات تجارية آنذاك.

وعلى الرغم من توسع نشاط البرتغاليين والاسبان في جزر المحيط الهادئ لاسيما في جزر (الفلبين) و(ملقا) و(جاوة)، إذ كانوا على حذر دائم من منح الاجانب أية فرصة تمكنهم الحصول على أي موطئ قدم لهم في الاراضي اليابانية.

استمرت علاقات اليابان بالقوى الأوروبية عن طريق التجار والمبشرين ، ففي عام ١٦١١م سمحت حكومة اليابان للهولنديين ببناء دار أو وكالة تجارية بمدينة " هيرادر " كما سمحت للبرتغاليين بالقيام بنشاط تجارى في مدينة نجازاكي ، ولكن تحت شرط عدم البقاء للإقامة في اليابان لأى أوروبي أكثر من عام ، وعدم اصطحاب زوجته أو أية امرأة أوروبية للإقامة معه في اليابان، وما دفع اليابانيين إلى استمرار الصلات مع القوى الأوروبية المختلفة - رغم سياسة العزلة اليابانية - هو حاجة اليابانيين إلى منتجات أوروبا وأهمها الأسلحة النارية كالبنادق والمدافع بالإضافة إلى بعض الملابس والأدوات التي تستخدم في الحياة اليومية عند اليابانيين والتي لا تتوفر لديهم ولا ينتجونها .

وكان حذر اليابانيين من الاتصال بالأوروبيين الوافدين الى شرق اسيا سببا في حرمان الاوروبيين من التواجد بكثره في اليابان، ومنع اليابانيين من الاتصال بالأوروبيين إلا تحت رقابة الحكومة اليابانية، وارسال جاسوس ياباني عام ١٦١٥ م إلى جنوب شرق آسيا لمتابعة نشاط الإسبان هناك والذين يملكون قوة بحرية كبيرة يمكن أن تهدد اليابان ، وصدور قرار من حكومة

اليابان عام ١٦٢٣ م بمنع اليابانيين الذين يعيشون في بلاد ما وراء البحار من العودة إلى بلادهم خشية أن ينشروا المسيحية في اليابان .

وفي عام ١٦٣٨م أصبحت اليابان مقفلة إقفالا تامًا في وجوه الاوربيين باستثناء مصنع هولندي صغير علي جزيره ديشيما في ميناء نجازاكي، وظلت اليابان مقفلة قرابة مائتي عام، وتعرض الهولنديون في ديشيما لإهانات لا تكاد تطاق، ولم يكونوا يتصلون بأي ياباني اللهم إلا الموظفين المختصين للتعامل معهم وكما سبق ذلك اليابان قرنين وهي بمنأى عن تيار التاريخ ومجره الأكبر، وكان فيها جماعة من السكان يقاربون ٥% هم الساموراي أي رجال الحرب، والنبلاء وعائلاتهم، يظلمون سائر السكان، وكان ذلك الانغلاق في وقت كان العالم يسير قدمًا نحو رؤى أرحب وقوى أحدث.

وعندما ظهرت الأطماع البريطانية في الصين، وهزيمة الصين فيما عرف بحرب الأفيون على يد القوات البريطانية ، تطلع البريطانيون نحو الجزر اليابانية لفتح منافذ للتجارة ، وفي المقابل عززت حكومة اليابان قوتها العسكرية تحسبًا للمطامع البريطانية المتزايدة في المنطقة ، وكانت قد اتخذت قرارا عام ١٨٢٥ م بمنع السفن الأجنبية من الاقتراب من الشواطئ اليابانية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تطل سواحلها الغربية على المحيط ولها أطماعها الاقتصادية والاستراتيجية في هذا المحيط ، فقد نشطت سفن صيد الحيتان التابعة للأمريكيين في العمل في المياه الغربية من الجزر اليابانية، وكثيرًا ما كانت هذه السفن تلجأ للموانئ اليابانية مضطرة بسبب العواصف أو الحاجة للمؤن ، ونتيجة للموقف الياباني من الأجانب كان البحارة الأمريكيون يتحملون الاجراءات الصارمة المفروضة ضد الأجانب ، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية تجارية مع حكومة اليابان ، وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في ذلك الوقت الذي فشل فيه غيرها، فقد أرسلت الولايات المتحدة بعثة تجارية لدخول مواني اليابان قابلها اليابانيون بنيران الأسلحة، فأرسلت الولايات المتحدة بعثة دبلوماسية إلى اليابان تطلب إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، لكن اليابان رفضت استقبالها، فازدادت الضغوط داخل الولايات المتحدة للضغط على اليابان.

أرسلت الولايات المتحدة القبطان بييري perry على رأس بعثة إلى اليابان، مكونة من أسطول مسلح قوي كان له تأثير كبير في نفوس اليابانيين، وصل بري إلى خليج يدو في يوليو ١٨٥٣ م، فطلب منه التوجه على ميناء نجازاكي، لكنه أصر على مقابلة أرفع الموظفين اليابانيين مكانة، فأرسلت له اليابان موظفاً كبيراً تسلم أوراق اعتماده، وأبلغه بييري بنيته العودة في العام التالي لعقد معاهدة.

عاد بييري إلى اليابان في فبراير ١٨٥٤ م فعقد معاهدة كاناجاوا مع اليابان في آخر مارس ١٨٥٤ م بعد مفاوضات طويلة، نصت المعاهدة على:

١- فتح بعض موانئ اليابان أمام السفن الأمريكية.

٢- معاملة الأمريكيين الناجين من السفن الغارقة معاملة حسنة واعدتهم إلى بلادهم.

٣- تعيين قناصل بالتبادل إذا رأت أي من الدولتين ضرورة ذلك.

٤- اعتبرت اليابان الولايات المتحدة الدولة الأولى بالرعاية.

ونتيجة لهذه المعاهدة المحدودة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية نجحت كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وروسيا في عقد معاهدات شبيهة بها، رغم ذلك فقد ظل الأجانب يخضعون لرقابة شديدة من الحكومة اليابانية لمنع الاتصال بينهم وبين عامة الشعب الياباني .

وفي أغسطس ١٨٥٨م وصل مستر هارس Harris أول قنصل أمريكي إلى اليابان، فوجد فتوراً لا يليق بمكانته أو مكانة دولته، نظراً لعدم رغبة اليابانيين في إقامة علاقات تجارية أو دبلوماسية مع الغرب، غير أن هارس لم ييأس إذ كان رجلاً لبقاً ذكياً ذا مهارات إدارية خاصة، فنجح في استمالة قلوب المحيطين به من اليابانيين وكسب احترامهم في سنوات معدودة، ووصل إلى المثل بين يدي الشوجن (رئيس الحكومة ونائب الإمبراطور)، وهي مكانة لم يبلغها أجنبي قبله، فأخذ يبين له مبادئ العلاقات الدولية الغربية، ويبدو أن بلاده قد غرسته لهذا السبب، فأهملوا شأنه عام وستة أشهر لم يرسلوا له رسالة واحدة، وكأنها زرعت هناك وانتظرت ثمرة عمله، ولم تنتظر منه خلال هذه المرحلة أية مصالح سياسية أو اقتصادية، فظهر أمام اليابانيين

في ثوب الناصح المخلص الذي لا يرجو منفعة له ولا لبلاده، الأمر الذي ساهم في نجاحه بشكل كبير .

المعاهدة التجارية اليابانية - الأمريكية ١٨٥٩م:

عندما اطمئن اليابانيون لهارس سلموا بعقد معاهدة تجارية، حقق فيها الأمريكان مكاسب جمة أهمها:

١- فتح أربعة موانئ جديدة أمام السفن التجارية الأمريكية هي نجازاكي و كاناجا و نيجاتا و كوبي .

٢- قبلت اليابان مبدأ التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين .

٣- منحت الأجانب حرية ممارسة الشعائر الدينية .

٤- اعترفت اليابان بحق الجالية الأمريكية في التحاكم وفق القانون الأمريكي .

٥- حرمت تجارة الأفيون .

٦- الاستمرار في اعتبار الولايات المتحدة الدولة الأولى بالرعاية وتفضيل المنتجات الأمريكية على غيرها .

كان للمعاهدة الأمريكية اليابانية عدة نتائج أهمها :

١ - حصول كل من بريطانيا وفرنسا على معاهدات مماثلة مع اليابان ، ومن ثم أصبح لكل دولة أساطيل تبحر في المياه الإقليمية لليابان وفي موانئها دون خطر أو حظر .

٢ - ظهور شعور كراهية أشد للأجانب بين اليابانيين ، وكان طبقة الساموراي أشد الكارهين للوجود الأجنبي على أرض اليابان واتخذوا لهم شعارا هو : مجدوا الامبراطور واطردوا البرابرة أي (الأجانب)، وظلت روح الكراهية للأجانب قائمة حتى عام ١٨٦٤ م حينما تعاملت الأساطيل الغربية مع الموانئ اليابانية بالضرب بالمدفعية لإرغام اليابانيين على إنهاء اضطهاد وقتل الأجانب وطردهم من البلاد وإحراق ممتلكاتهم ومفوضاتهم .

٣ - حدوث اضطراب في السوق التجاري الياباني نتيجة إغراقه بالمنتجات الأجنبية التي أثرت على مكانة المنتجات الوطنية ، مما زاد من كراهية اليابانيين للأجانب وسرت دعوة لمقاطعة البضائع الأوروبية وتشجيع الصناعات الوطنية واتجه معظم الشعب الياباني للالتفاف حول الإمبراطور رمز الوحدة الوطنية منادين بمواجهة التهديد الخارجي وعدم فتح منافذ البلاد أمام الأجانب .

٤ - أرغمت اليابان على قبول الوجود الأجنبي على أراضيها، وعلى الامتيازات التي فرضوها على الحكومة اليابانية ، بعد أن تعرضت الموانئ اليابانية لضربات مدفعية الأساطيل البريطانية، حيث دخلت في شهر أغسطس ١٨٦٣ وحدات بحرية بريطانية إلى خليج " كاجوشيما " وضربت المدينة ودمرت في شهر سبتمبر ١٨٦٤ م قلاع " شوشو " وهدمتها عن آخرها .

٥ - ظهور مصلحين مجددين في المجتمع الياباني يطالبون بإنهاء العزلة والأخذ بأساليب الحضارة الغربية ، في مواجهة المحافظين الانعزاليين ، فبينما رفع المجددون الإصلاحيون شعار دولة غنية وجيش قوى ، وأن الأفكار القديمة القائلة بضرورة إغلاق منافذ البلاد في وجه الأجانب لم تعد صالحة، نجد المحافظين يرفعون شعار المجد للإمبراطور ، أي إحياء النظام الإمبراطوري القديم ومواجهة الأجانب ، وقد ظل الصراع قائماً بين الطرفين حتى دخلت قوات الجيش الجديد المؤيد للإصلاح مدينة " أيدو " العاصمة في ٥ أبريل ١٨٦٨ م وبذلك يبدأ عصر النهضة .

لذلك كان الضغط الغربي على اليابان إلى جانب ما عرف اليابانيون من معلومات جديدة عن العالم الخارجي (الأوروبي) كان المحرك الأساسي لتطور اليابان والوصول بها إلى مرحلة النهضة ، ولا ننسى أنه في أثناء فترة العزلة ظلت طبقة من علماء اليابان مطلعة اطلاقاً كبيراً على الحياة في الغرب ، وكانت هذه الطبقة وما حصلت عليه من معارف إحدى الوسائل التي ساعدتهم لتجاوز التخلف إلى النهضة ، وقد حصلوا على كثير من المعارف من الكتب الهولندية التي حملت لهم التجار والمبشرون .

وإزاء المكاسب التي حققها الأجانب في اليابان وقع خلاف بين الإمبراطور وحكومة الشوجن ، فرفض الإمبراطور التصديق على المعاهدات التي عقدت مؤخراً مع الأجانب وطلب طردهم من البلاد، لكن الشوجن تغافل عن طلب الإمبراطور، فحاولت بعض عشائر الساموراي

انتهاز الفرصة والوقية بين الإمبراطور والشوجن، فقتلوا المندوب البريطاني ريتشارد سون ١٨٦٢م، فطالبت الحكومة البريطانية دفع تعويض لأسرة الفقيد ومعاقبة الجناة، في حين أصر الإمبراطور على ترحيل الأجانب، تغاضى الشوجن عن طلب الإمبراطور مرة أخرى خوفاً من الأجانب وأعلن أن حكومته قبلت دفع تعويض مالي، لكنها عاجزة عن معاقبة الجناة، فقامت بريطانيا بضرب ميناء كاجوشيما التابع لعشيرة ساتسوما المتورطة في مقتل ريتشارد سون عام ١٨٦٣ بالقنابل فدمروا جانباً عظيماً منه حتى استسلمت العشيرة المذكورة ودفعت الغرامة وعقدت صلحاً مع بريطانيا.

وفي ظل تلك التطورات السياسية التي عصفت بالبلاد تنامت حالة العداء للشوجونة والمطالبة بإسقاطها وإرجاع الحكم للإمبراطور، وشهدت البلاد قيام التمرد على السلطة الحاكمة التي حاولت احتواء الأمر عسكرياً، الأمر الذي أدى إلى قيام حروب أهلية بين عامي ١٨٦٧-١٨٦٨، انهار على إثرها نظام الشوجونة، وانتهى عهد (التوكو جاوا) تاركاً الطريق مفتوحاً أمام إعادة السلطة للعرش الإمبراطوري لبدأ عهد جديد عرف بعهد (الميجي).

عهد الميجي والحركة الإصلاحية ١٨٦٨-١٩١٢م.

سمي العهد الذي حكم بين (١٨٦٨-١٩١٢م) بعهد (ميجي)، ويعني عهد الاستنارة أو التنوير، لما شهدته اليابان خلاله من نهضة فكرية وثقافية وحركة إصلاحات شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعها.

وأول عمل أقدم عليه الإمبراطور هو الإعداد لمرسوم امبراطوري سمي بـ (وثيقة العهد) عام ١٨٦٨م، الذي وضع من خلاله ملامح السياسة الجديدة للحكومة الامبراطورية وهي

١- المناقشة العلنية للمشاكل القومية.

٢- تطبيق المبادئ السياسية والاجتماعية الجديدة لصالح المجتمع.

٣- الاستعانة بالخبرات والكفاءات التي تسهم في تحديث اليابان.

الإصلاحات اليابانية

انتقلت اليابان من العصر الاقطاعي إلى عصر النهضة بعد إلغاء عهد التوكوجاوا بشكل رسمي عام ١٨٦٩م، فأعيدت الاقطاعيات إلى الامبراطور، مقابل منحهم البقاء كحكام على املاكهم السابقة، ومنحهم مرتبات تعادل نصف إيراداتهم السابقة، وقد توافرت عدة عوامل ساعدت الإمبراطور في تنفيذ خطته الاصلاحية أهمها ما يلي:

أولاً : ظهور مصلحين مجددين من أبناء اليابان ينادون بأساليب الحضارة الأوروبية الحديثة ويطالبون بإنهاء عصر العزلة الاختيارية التي فرضها اليابانيون على أنفسهم .

ثانياً : إيمان جماعات ضغط يابانية بأن إغلاق اليابان في وجه الأوروبيين سياسة خاطئة ، كما أن الاعتداء على الأجانب المقيمين على الأرض اليابانية ليس له ما يبرره طالما أن هؤلاء الأجانب لا يسيئون إلى اليابان .

ثالثاً : حدوث الضغط الأوروبي على أقطار شرق آسيا ومحاولة الامتداد لليابان كان له تأثيره في إقناع اليابانيين بضرورة الانفتاح على أساليب الحضارة الأوروبية بإرادتهم وليس كرها منهم .

رابعاً : اعتمد الانتقال من عصر الاقطاع إلى النهضة في اليابان على تحديث التعليم على النسق الأوروبي ، كما امتد ليشمل الحياة النيابية كرمز للديموقراطية الغربية ، ويشمل الأخذ بالتكنولوجيا الأوروبية في جميع المجالات .

ولذلك جاءت قرارات الإمبراطور في مارس - أبريل عام ١٨٦٨ م محذرا الشعب الياباني من الإساءة للأجانب ، وأن يطيع أوامر الإمبراطور في كل صغيرة وكبيرة وبذلك تركزت السلطة في يد الإمبراطور ورجال الاصلاح المتأثرين بالفكر الأوروبي، ثم بادر بتنفيذ البرنامج الاصلاحى كالاتي:

أولاً: الإصلاحات السياسية:

اشتمل النظام السياسي الياباني في عصر النهضة على تغييرات في جميع نواحي الحياة السياسية متأثرة بالنظم السياسية الأوروبية، أخذ الامبراطور على عاتقه تحديث نظم الحكم على النظم الغربية خاصة الألمانية والبريطانية والفرنسية، فأسس جمعية تشريعية ١٨٦٨م لكنها كانت

شكلية غير فاعلة، فأصدر أمر بانتخاب هيئات محلية تدريباً للشعب على ممارسة الحياة النيابية، ووعد الامبراطور بدعوة مجلس النواب للاجتماع عام ١٨٩٠ م .

أرسل الامبراطور مبعوثاً يابانياً لدراسة نظم الحكم الغربية واختيار أنسبها لليابان، فزار المبعوث الياباني الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا، واستقر الرأي على الأخذ بالنظام الألماني الناشئ، ليعطي للإمبراطور سلطة مطلقة يعاونه مجلس وزاري استشاري، كما أنشأ المجلس المخصوص لمعالجة أمور البلاط الحاكم والتغييرات الدستورية.

أما عن الدستور، صدر أول دستور ياباني في فبراير ١٨٨٩، حيث تشكلت لجنة بناء على قرارات الإمبراطور في سبتمبر ١٨٧٦ م لدراسة النظم الدستورية الأوروبية الحديثة والعمل على وضع مشروع للدستور الياباني، وقد جعل الدستور السلطة في يد الامبراطور، ولا يتم تعديله إلا بموافقة الامبراطور، وتعهد الامبراطور أمام شعبه بالحفاظ على الحقوق العامة والخاصة وحرية العبادة والكلام والاجتماعات، إلا إذا هددت المصلحة العامة للدولة، فللدولة في هذه الحالة أن تحد من هذه الحقوق، ووضع نظام قضائي وطني، ونص الدستور على تشكيل مجلس نيابي (دايت) مكون من مجلسين:

- مجلس الأعيان: ويتكون من مجموعة من الأشراف والعيان يعينهم الامبراطور.

- مجلس النواب: ويتكون من أعضاء منتخبين، يقترح عليهم الامبراطور مشروعات القوانين، وللمجلس حق اقرار القوانين، لكن أعطي للإمبراطور حق النقض (فيتو)، وللمجلس حق مناقشة الميزانية واقرارها، وفي حالة رفضه للميزانية تطبق ميزانية العام السابق.

واستكمالاً للنظام السياسي الياباني الحديث على النسق الأوروبي، فقد سعت الحكومة اليابانية إلى تنشيط الحياة الحزبية فقام ما عرف باسم " حزب حرية الشعب وحقوقه " بزعامة " إيتاجاكا " مقتبساً فلسفته السياسية من الفكر الليبرالي الفرنسي، وحزب ثاني بزعامة " أوكوما " والذي حظى أيضاً بأكبر تأييد من الشعب الياباني وخاصة حكومة مييجي .

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية:

أخذ الامبراطور منذ عام ١٨٦٧ م على عاتقه إعادة تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بعد أن نجح في القضاء على الدكتاتورية العسكرية ممثلة في الشوجن، ووزع المناصب الإدارية في

الدولة على أمراء البيت الامبراطوري ونبلاء البلاط والساموراي حسب منزلة كل منهم، ونقل العاصمة من كيوتو إلى ييدو (طوكيو حالياً).

وفي عام ١٨٦٩م بدأت عملية تصفية الإقطاع في اليابان، فسلمت بعض العشائر إقطاعياتها للإمبراطور، وفي العام التالي ألغى الإمبراطور كل الألقاب الإقطاعية، وفي عام ١٨٧١م أصدر الإمبراطور مرسوماً بإلغاء النظام الإقطاعي وحول الإقطاعيات على الأراضي الامبراطورية .

وقد تأثرت طبقة الساموراي والدايميو بإلغاء الإقطاعيات فقرر الإمبراطور تعويض أفراد الطبقتين بمعاشات من ضريبة الأرض المصادرة، فوقع كثير من الساموراي فريسة للفقر بعد هذا الإجراء، ويبدو أن هذه النتيجة كانت مقصودة في حد ذاتها للقضاء على عجرفة طبقة الساموراي، واعتمد الإمبراطور على جيش جديد من صغار المزارعين .

وفي عام ١٨٧٦م حرمت الحكومة اليابانية على أفراد الساموراي حمل السيف شعارهم القديم، الأمر الذي أثار سخط هذه الطبقة فقاموا بثورة عارمة ١٨٧٧ م، استغلت الحكومة أحداث الثورة للقضاء على البقية الباقية من هذه الطبقة، فتمكنت القوة العسكرية الجديدة من سحقهم، فلم تقم لهم بعد ذلك قائمة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية صدر قانون الملكية عام ١٨٧٢م لتصبح ملكية الأرض من حق زارعها، وفي المقابل فرضت الحكومة ضرائب باهظة على الأراضي الزراعية، حتى شعر الفلاح أنها زادت من أعبائه ففضل نظام الاستئجار على الملكية الجديدة، و زادت عمليات الفرار من الأرض والاشتغال بالأعمال الحرة في المدن للعمل في المجال الصناعي الناشئ، الأمر الذي هدد المجتمعات الزراعية.

اتجهت الحكومة اليابانية إلى دعم المجال الصناعي والتجاري، فعملت على تحسين شبكة الطرق وأنشأت خطوط السكك الحديدية وخطوط البرق، ودعمت شركات الملاحة وأنشأت الموانئ والبنوك وبورصات البضائع، واهتمت أولاً بالصناعات الثقيلة من الأسلحة والسفن، ثم صرفت جهودها للاهتمام بصناعة المنسوجات بغرض التصدير، ودعمت الحكومة هذه الصناعات

والأسر الكبرى القائمة عليها وأولتها رعايتها وحمايتها، فحمت الصناعة في اليابان من الاعتماد على القروض الأجنبية التي تمتص مكاسب هذه الصناعات وتهددها بالتعطيل.

أولت حكومة (الميجي) اهتماما خاصا بإيجاد المؤسسات الصناعية الكبرى، كما اتخذت الانطلاقة الاقتصادية ثلاث مراحل متميزة، ففي المرحلة الأولى، انهمكت الحكومة في تنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية، ولم تلجأ الحكومة إلى القروض الخارجية بل استخدمت موارد ميزانيتها الذاتية وحصيلة صندوق التوفير الذي أنشأ عام ١٨٧٧، وارتبطت المرحلة الثانية من مراحل التخطيط الاقتصادي بالقانون الصادر عام ١٨٨٠ الذي شجع القطاع الخاص، أما المرحلة الثالثة فبطلت عام ١٨٩٠ كان التصنيع يتقدم بخطوات سريعة وتضاعفت أعداد المصانع التي اعتمدت الطرائق الفنية الحديثة في الإنتاج، لاسيما الصناعات المرتبطة بالدفاع القومي، كما ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى إلى ظهور الطبقة البرجوازية التي أدت دوراً مهماً في تاريخ اليابان، وأخذ طابعه المتميز بصور القانون التجاري عام ١٨٩٣، الذي رخص قيام الشركات المساهمة الكبرى التي اسهمت في تطور الاقتصاد القومي مثل شركة (ميتسوي) و(ميتسوبيشي).

كانت قمة الإنجازات التي حققت في الجانب الاقتصادي هو اصدار (قانون العملة) عام ١٨٩٧م، الذي اتخذ من الذهب قاعدة للتبادلات التجارية، وفي المجال الزراعي تم استبدال نظام المقاطعات بنظام الولايات، وتولت الحكومة مهمة الإشراف على الانتاج الزراعي.

الإصلاحات الاجتماعية.

كانت أولى خطوات حكومة (الميجي) في الجانب الاجتماعي هو قيامها بإصدار (إعادة تنظيم طبقات المجتمع الياباني) عام ١٨٦٩م فتم استبدال الطبقات الاجتماعية وهي (الساموراي والمزارعين والحرفيين والتجار) التي كانت سائدة خلال عهد (التوكو-جاوا) بثلاث طبقات جديدة هي (طبقة النبلاء) الجدد التي تألفت من نبلاء البلاط وحكام الدايمو ورجال الساموراي ذوي المناصب العليا، ثم طبقة (الهميين) وشملت رجال الساموراي ذوي المناصب الصغرى، والطبقة الثالثة (عامة الشعب)، وعلى الرغم من هذا التمايز الطبقي، إلا إن القانون كفل المساواة، كما

منحت المرأة الحقوق الاجتماعية والثقافية كافة، وفي عام أصدرت الحكومة قانون منع الإسترقاق وتحرير العبيد.

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فقد أعلنت الحكومة اليابانية رسمياً أن الشنتوية الوطنية هي عقيدة الدولة ليس بوصفها ديانة، أما بوصفها مظهراً للوطنية، وبذلك أصبحت الشنتوية دين الدولة الرسمي ، أما بالنسبة للبوذية والمسيحية، ففي عام ١٨٧٣ شرعت الحكومة بانتهاج سياسة التسامح الديني الكاملة، ويبدو أن الحكومة أرادت من وراء ذلك السيطرة فكرياً على المجتمع.

الإصلاحات القضائية:

كانت الأوضاع القانونية في اليابان مضطربة بها كثير من التجاوزات، فقضاء جائر وبوليس متعسف، لذا قررت الدول الأجنبية مع بداية التدخل في الشأن الياباني محاكمة رعاياها وفقاً لقوانينها الخاصة، الأمر الذي دفع اليابان لإجراء إصلاحات قضائية، بدأت بإنشاء إدارة للقانون الجنائي، ووضع قانون جنائي جديد وقانون إجراءات جنائية، ومع الإصلاحات القضائية بدأت الدول الغربية تثق في القضاء الياباني وتنازلت تدريجياً عن القضاء القنصلي لرعاياها.

النهضة التعليمية:

استعانت اليابان بخبراء أجنبية في إنشاء مدارس وجامعات على النمط الغربي، كما أرسلت منذ عام ١٨٦٨ م البعثات التعليمية بأعداد كبيرة من أبناء اليابان إلى الغرب الأوربي لدراسة كافة العلوم، وكانت وزارة التعليم تدقق في اختيار أعضاء البعثات من أفضل العناصر الوطنية ، وكانت معظم هذه البعثات يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا ، وعاد هؤلاء إلى اليابان ليحملوا مشعل الحضارة في بلادهم مع العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

ونتيجة هذه البعثات إلى الدول الأوروبية المتقدمة ، نهض التعليم في اليابان في عصر " مايجي " في شتى نواحيه ، حيث أنشئت المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة حتى التعليم الجامعي ، وتم إنشاء مدارس لتعليم البنات ، وأرسلت الحكومة اليابانية بعثة من خمس فتيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعند عودتهن عام ١٨٧٢ م تم إنشاء العديد من مدارس البنات .

أما عن التعليم الجامعي في اليابان ، فقد ظهرت منذ بدء النهضة في العصر المايجي عدة معاهد وكليات عليا ، حتى كان عام ١٨٧٧ م حيث تجمعت هذه المعاهد والكليات فيما عرف بجامعة طوكيو الإمبراطورية ، وضمت كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب والهندسة .

السياسة الخارجية لليابان:

كان من أبرز نتائج الحركة الإصلاحية التي شهدتها اليابان منذ عام ١٨٦٨ ، أنها حققت تطوراً كبيراً في المجالات جميعها، لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا إنها اصطدمت بندرة المواد الأولية التي احتاجتها الصناعات، لاسيما وأن الاهتمام بالجيش وتطور المجال الدفاعي والأمني تطلب الكثير من المواد الأولية مثل الفحم والحديد والمعادن الأخرى، فضلاً عن الحاجة إلى المحاصيل الغذائية، إلى جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت مشكلة توفير المواد الغذائية والحاجة إلى تصريف المنتجات اليابانية، لذلك رسمت اليابان خطة لتخليص نفسها من مشاكلها الداخلية، واقتضت هذه الخطة انتهاج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما أن كوريا كانت غنية بخامات الفحم والحديد، فضلاً عن كونها منفذ اليابان الوحيد إلى منطقة شرق آسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذا وجهت اليابان أنظارها نحو كوريا التي كانت تابعة للصين، فضلاً عن الصين ومنشوريا وجزر المحيط الهادئ بوصفها سوقاً ومنفذاً طبيعياً لليابان.

الحرب الصينية - اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥م:

استغلت اليابان ضغوط الدول الأوروبية على كوريا وارغامها على فتح أبوابها أمام السفن التجارية الغربية وحاولت اقتفاء أثر الدول الغربية، لكن كوريا رفضت استقبال مبعوثي الامبراطور الياباني، وأطلق الكوريون النار على سفينة حربية يابانية اقتربت من شواطئ كوريا، فأرسلت اليابان حملة تأديبية على سواحل كوريا عام ١٨٧٦ م، فأرغمها على عقد معاهدة صداقة وتجارة.

وجد حاكم كوريا تنافساً يابانياً صينياً على كوريا، فانتهاز فرصة اشتعال ثورة معادية للأجانب واستتجد بالصين ثم باليابان، فأصبحت قوات البلدين وجها لوجه على أرض كوريا، وعقب القضاء على الثورة رفضت القوات الصينية الانسحاب قبل انسحاب القوات اليابانية، فقامت القوات اليابانية بمهاجمة سفينة حربية صينية دون سابق إنذار في ٢٥ يوليو ١٨٩٤ م،

ووقعت كوريا في قبضة اليابان فأعلنت كوريا الحرب على الصين ، فتمكنت القوات اليابانية من إنزال عدة هزائم بالقوات الصينية في كوريا حتى طردتها تماماً من كوريا، وحطمت جانباً كبيراً من الأسطول الصيني، ثم هاجم اليابانيون منشوريا وجزيرة فرموزا، فاضطر إمبراطور الصين طلب الصلح مع اليابان، وفي ١٨ إبريل ١٨٩٥م وقعت الصين واليابان معاهدة (شيمونوسكي) التي نصت على:

- وقف حالة الحرب بين البلدين.
- اعتراف الصين باستقلال كوريا.
- تنازل الصين إلى اليابان عن جزر البسكادورس وجزيرة (فرموزا) وشبه جزيرة (لياو تونج) جنوبي منشوريا بما فيها مينائي (بورت ارثر) و(دايرن).
- دفع الصين غرامة مالية قدرها (٢٠٠) مليون (تايل) فضة إلى اليابان.
- فتح خمسة موانئ رئيسة في الصين أمام التجارة اليابانية.
- منح اليابان امتياز (الدولة الاولى بالرعاية).

ومن خلال هذه المعاهدة حصلت اليابان على قواعد عسكرية في الجزر العائدة للصين في المحيط الهادئ لحماية الأجنحة الجنوبية لقواتها والسيطرة على المسارات الحربية كافة الذاهبة إلى (بكين) عاصمة الصين.

الحرب الروسية - اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥م:

إن الاسباب التي كانت وراء قيام الحرب بين روسيا واليابان عام ١٩٠٤م متعددة، كان من أبرزها الامتيازات التي حصلت عليها اليابان نتيجة توقيع الصين على معاهدة (شيمونوسكي)، الأمر الذي أثار ردود أفعال دولية، لاسيما لدى روسيا التي عززت مصالحها في كوريا ومانشوريا، ثم باشرت بمد سكة حديد عبر سيبيريا، لذلك عقدت روسيا وفرنسا والمانيا اجتماعا في ٢٣ أبريل ١٨٩٥ أسفر عن تقديم إنذار لليابان دعاها إلى التخلي عن ضم شبه جزيرة (لياوتونج)، بدعوى انه يشكل تهديدا لأمن الصين القومي ولاستقلال كوريا وسيكون عقبة أمام السلام في منطقة الشرق الاقصى، فاضطرت اليابان إلى الإذعان لمطالب تلك الدول والتخلي عن شبه جزيرة (لياوتونج) مقابل غرامة حربية إضافية تدفعها الصين لليابان.

بدأت روسيا تعمل على تثبيت أقدامها في المنطقة، وسارعت إلى عقد معاهدة (لي-لوبانوف) في يونيو ١٨٩٦ مع الصين التي كانت بمثابة تحالف عسكري بين روسيا والصين ضد اليابان، ولم تكف روسيا بذلك ففي مارس ١٨٩٨ أجرت روسيا من الصين الطرف الجنوبي لشبه جزيرة (لياوتونج) لمدة (٢٥) عاما، التي ضمت ميناء (بورت ارثر)، وهي المنطقة نفسها التي أخرجت منها اليابان بطلب من الدول الثلاث.

لذلك اتخذت اليابان الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها في كوريا، ودخلت في مفاوضات مع روسيا للتوصل إلى تفاهم تلتزم به اليابان بعدم المطالبة بمناطق نفوذ في منشوريا مقابل إعلان روسيا رفع يدها عن كوريا، فتم عقد بروتوكول (نيشي - روزن) في أبريل ١٨٩٨ الذي تضمن:

١- اعتراف الدولتين باستقلال كوريا.

٢- اتفاق الدولتين على الامتناع عن مساعدة الجيش الكوري أو إعادة تنظيم مالية كوريا.

٣- اعتراف روسيا بمصالح اليابان التجارية والصناعية في كوريا.

إلا إن روسيا لم تلتزم بتعهداتها مع اليابان، فشرعت اليابان بالتفاوض مع روسيا عام ١٩٠٣ بغية الحصول على موافقتها في الاعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين، أرسل القيصر الروسي قوات ضخمة باتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا، وحينها قطعت اليابان المفاوضات في فبراير ١٩٠٤، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية، والحرب على روسيا ، ثم وجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء (بورت ارثر) في منشوريا.

تمكن اليابانيون من تحقيق الانتصارات على الروس في المعارك البرية والبحرية خلال الحرب، كما خشيت اليابان أن يتكرر موقف الدول الأوروبية منها في حريها مع الصين وسلبها ثمرة انتصارها عام ١٨٩٥، لذلك اتجهت اليابان إلى الولايات المتحدة الامريكية تطلب وساطتها لانهاء الحرب، وبالفعل استجاب الطرفان لوساطة الرئيس الامريكي (ثيودور روزفلت) وكان اللقاء في مدينة (بورتسموث) الامريكية، ووقع الطرفان على معاهدة (بورتسموث) في سبتمبر ١٩٠٥ التي نصت على:

- ١- حصول اليابان على ميناء (بورت ارثر) بما في ذلك الخط الحديدي الذي يربط هذا الميناء بمدينة (موكدن) في إقليم منشوريا.
- ٢- حصول اليابان على امتياز الصيد في مياه سيبيريا.
- ٣- اعتراف روسيا بضم كوريا إلى اليابان.
- ٤- سيطرة اليابان على المشاريع الإنشائية في منشوريا، ومن أهمها سكة حديد منشوريا.

وبذلك أصبح لليابان موطئ قدم راسخ وقوي في البر الاسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائياً محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا.

اليابان خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م:

إن الانتصارات التي حققتها اليابان في الحرب مع الصين نصراً معنوياً ومادياً كبيراً، مما شجعها على الاستمرار في تنفيذ خططها التوسعية الاستعمارية في المنطقة، لذا وجدت اليابان في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ فرصتها لتحقيق التوسع، ولترث الدول المنهزمة في الحرب في شرق اسيا.

لذا اشترطت اليابان على دول الحلفاء التي كانت بحاجة إلى مساعدة الاسطول الياباني لمواجهة الغواصات الالمانية في المحيط الهادئ، بالموافقة على انتقال الغنائم جميعها التي ستحصل عليها خلال الحرب مقابل دخولها الحرب إلى ، وبعد موافقة الحلفاء على شرط اليابان دخلت الاخيرة الحرب في ٢٣ أغسطس ١٩١٤، وما إن انتهى عام ١٩١٤ حتى تمكنت من الاستيلاء على الجزر الالمانية جميعها الواقعة شمال خط الاستواء في المحيط الهادئ، وكذلك على ممتلكاتها جميعاً في شرق اسيا .

وجدت الحكومة اليابانية إن فرصة حصولها على الامتيازات في الصين أصبحت وشيكة، فحين طالبت الصين القوات اليابانية الانسحاب من إقليم (شانتونج) في منشوريا، ودفع التعويضات المناسبة عن الأضرار التي أصابت الصين نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها

اليابان في الصين ، رفضت اليابان المطالب الصينية، وبدلاً ذلك قدمت المطالب الواحد والعشرين إلى الصين في ١٨ يناير ١٩١٥ التي اضطرت الاخيرة إلى الموافقة عليها رغماً عنها.

ثم سعت اليابان إلى الحصول على موافقة الدول الغربية وبشكل رسمي على المكاسب التي حققتها في الحرب، لذا عقدت اتفاقاً مع روسيا عام ١٩١٦م وتوصل اليابانيون والروس فيه إلى ضمان مصالحهما المتبادلة في الصين، ثم وقعت اليابان مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجموعة اتفاقيات سرية خلال عامي ١٩١٦ و ١٩١٧، اعترفت فيها هذه الدول بحق اليابان في إقليم (شانتونج)، والجزر الألمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء، مقابل استمرار دعم الاسطول الياباني لقوات الحلفاء ضد الهجمات الألمانية في المحيط الهادئ ، وفرصة اخرى استغلتها اليابان لتحقيق مكاسبها، وهي دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧، فسعت اليابان إلى عقد اتفاقية معها لتسوية الخلافات السياسية والعسكرية بين الطرفين ، فتم التوقيع على اتفاقية (لانسنج- ايشي) عام ١٩١٧ التي نصت على:

١- تأكيد الدولتين استمرار سياسة الباب المفتوح في الصين

٢- اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بوجود علاقات خاصة بين اليابان والصين على اساس الجوار والتشابه العنصري.

وبذلك خرجت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى مستفيدة دون ان يكلفها ذلك الكثير من الخسائر، إذ استولت على الامتيازات الألمانية في الشرق الاقصى، ومكنتها انتصاراتها من أن تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العالم آنذاك، لذا سعت بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى تحويل تلك المكاسب إلى حقوق شرعية يتم الاعتراف بها دولياً، وكانت السياسة اليابانية الجديدة هي أن يشمل نظامها الجديد (الصين والهند الصينية وتايلند والهند تحت شعار (اليابان زعيمة آسيا واليابان حامية آسيا واليابان نور اسيا).

اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م:

مع قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩م، استغلت اليابان الفرصة لانشغال الدول الغربية في الحرب؛ لتنفيذ سياستها التوسعية في جنوب المحيط الهادئ التي تعد جزءاً مكملاً وأساسياً لشرق آسيا الكبرى، إذ إن الهند الصينية الفرنسية (فيتنام ولاوس وكمبوديا)

مستعمرة فرنسية، وإن جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا) مستعمرة هولندية، وإن بورما والملايو وسنغافورة مستعمرات بريطانية، وإن الفلبين تمثل أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ، و(تيمور) البرتغالية، فضلاً عن مملكة سيام أي (تايلند)، وجميعها يمثلن جزءاً من جنوب المحيط الهادي.

وخلال الحرب، كان انهيار فرنسا في يونيو ١٩٤٠م واستسلامها لالمانيا قد غير الوضع تماماً في الهند الصينية الفرنسية، لذلك طلبت اليابان من فرنسا تقديم القواعد والتسهيلات اللازمة في الهند الصينية لمرابطة القوات اليابانية، وتم تحدي دقلم (توننج) بوصفها المنطقة المناسبة للامتيازات العسكرية اليابانية، مهددة باستخدام القوة إذا لم تدعن فرنسا للمطالب اليابانية، لذلك اضطرت فرنسا إلى التوقيع على اتفاقية (هنري- ماتسكا) مع اليابان في أغسطس ١٩٤٠، اعترفت فيه فرنسا بالهيمنة الاقتصادية والسياسية لليابان في الشرق الأقصى، ووافقت على منحها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية .

كما بدأت اليابان باستغلال الوضع الجديد لتحقيق مشاريعها التوسعية في الشرق الأقصى، ففي سبتمبر ١٩٤٠ انضمت اليابان إلى الحلف الالمانى- الايطالى، وبمقتضاه اعترفت اليابان بقيادة المانيا وإيطاليا للنظام الجديد في أوربا مقابل اعتراف المانيا وإيطاليا بقيادة اليابان للنظام الجديد في شرق اسيا، وهكذا تم تقسيم العالم بين دول المحور، فأوربا من حصة المانيا وإيطاليا وآسيا من حصة اليابان، حققت اليابان انتصارات كبيرة خلال عام ١٩٤١، إذ استولى اليابانيون على جزر سومطرة وجاوة وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية.

أرادت اليابان أن تنتهي بنجاح حربها مع الصين لكي تتفرغ لحربها في الجنوب، ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية العقبة الرئيسة في المنطقتين، شنت الطائرات والسفن اليابانية هجوماً مباغتاً على قاعدة «بيرل هاربور» الأمريكية بجزر هاواي بالمحيط الهادي في ٧ ديسمبر ١٩٤١، وفي إثر هذه الضربة قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب ضد دول المحور، وردت الضربة إلى القوات اليابانية خلال شهري مايو ويونيو عام ١٩٤٢، مما أوقف التقدم الياباني في المنطقة، وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان إنذار في يوليو ١٩٤٥ عرف (بانذار بوتسدام) الذي طالبت فيه اليابان بالاستسلام ونزع السلاح، وحصر سيادة

اليابان على الجزر الأربع الكبرى، ولما لم توافق اليابان على تلك الشروط، قامت بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين في أغسطس ١٩٤٥ أدت إلى تدمير المدنيين وتشيدهم، حينها أدركت الحكومة اليابانية النهاية المحتومة، فوجه الامبراطور (هيروهيتو) في ١٥ أغسطس ١٩٤٥ خطاباً إلى الشعب الياباني دعاه فيه إلى تحمل مرارة الاستسلام، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الخلفاء، ووقعت وثيقة الاستسلام في ٢ سبتمبر ١٩٤٥ على ظهر السفينة (ميسوري) في ميناء طوكيو.

اليابان المعاصرة:

خرجت اليابان من معارك الحرب العالمية الثانية منهزمة ومستسلمة بعد التدمير الشامل نتيجة إلقاء القنابل الذرية الأمريكية على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في ٦ و ٩ أغسطس ١٩٤٥ م، ووجد اليابانيين انفسهم أمام عملية إعادة البناء لمراكز المدن التي تعرضت إلى الدمار، ومع ذلك لم يمض وقت طويل حتى نهض اليابانيون لإعادة بناء ما دمرته الحرب بل وإحداث نهضة حضارية متميزة دفعت باليابان في مقدمة النور الاقتصادية الآسيوية، فكيف تم ذلك؟ وما هي عوامل نجاح التجربة اليابانية في البناء الحضاري؟ يمكن تلخيص هذه العوامل في اثنين هما:

أولاً: أسهمت طبيعة الشعب الياباني في تخطيه الازمة وإعادة النهوض بالبلاد واعمارها بعد الحرب، ويبدو أن هذا يعود إلى طبيعة الشعب بكونه شعباً متفائلاً، فضلاً عن ان مكنهم من النهوض بأعباء اتمام مسيرة التطور، وهضمهم مرارة الهزيمة، واحترامهم للسلطة والنظام، فإرادة المواطنين اليابانيين تغذيتها رغبتهم في قبول التحدي بالتفوق المادي صناعي وزراعي، ومع التمسك بالنواحي الروحية الأصيلة، فشخصية المواطن الياباني ومكوناتها الثلاثية: القومية، وتأثير الديانتين الكونفوشية والبوذية، وصحة الضمير عند المواطن الياباني، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الزراعية والصناعية وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل للارتقاء باليابان إلى مقدمة صفوف الدول الرائدة اقتصادياً في العالم.

ثانياً: الإدارة الحكومية الواعية لتسهيل انطلاق المواطنين اليابانيين لتحقيق إرادتهم دون عوائق أو بيروقراطية.

كوريا

لمحة جغرافية:

يطلق أسم (شوزيف) جغرافياً على شبه الجزيرة الكورية، التي تقع في شمال شرق قارة اسيا، ولها حدود برية وبحرية مع الصين، ويفصلها عن اليابان بحر اليابان، وهي بلاد جبلية، وتشكل السهول والوديان فقط خمس المساحة الاجمالية للبلاد البالغة (٨٦) الف ميل مربع، وهي ما تقارب نصف مساحة اليابان الاساسية (اي الجزر الأربع الرئيسة) فقط، وإنّ أهم السلاسل الجبلية فيها سلسلة جبال (التايهاكو) التي تمتد الى جهة الشرق بمحاذاة ساحل البحر وتنتهي بشكل مفاجئ في بحر اليابان، أمّا أنهار كوريا فتتبع من الجبال الشرقية تلك وتسير باتجاه الغرب لتصب في (البحر الاصفر) او بحر (اليلو) على الحدود بين كوريا واقليم منشوريا الصيني، وتعد معادن الذهب والحديد والفحم الحجري المعادن الرئيسة المستخرجة من كوريا.

وتحتل كوريا والجزر التي حولها موقعاً استراتيجياً مهماً لكونها تشكل معبراً طبيعياً يصل بين جزر اليابان وارض القارة الاسيوية، وعبر هذا الجسر جرت أغلب الصلات الحضارية وتحركت الجماعات البشرية منذ أقدم العصور، إذ تدين اليابان وحضارتها بالكثير الى كوريا التي من خلالها استطاعت المؤثرات الحضارية الصينية أن تصل الى اليابان،

وتنتشر في كوريا التعاليم الكونفوشية الى جانب البوذية الصينية فضلاً عن المسيحية، وعن طريق كوريا وصلت الكونفوشية والبوذية الصينية الى اليابان.

نبذة تاريخية عن كوريا:

كانت كوريا منذ تاريخها القديم- القرن السابع الميلادي- مملكة مستقلة عن كل من الصين واليابان تحكمها أسرة وسىلا Silla ، التي حافظت على استقلال شبه الجزيرة الكورية أمام تطلعات الصين، وأطماع اليابان وورثت أسرة يي Yi ، حكم شبه الجزيرة منذ عام ١٣٩٢م، وظلت تحكم حتى أوائل القرن العشرين عندما أعلنت اليابان ضم شبه الجزيرة إلى إمبراطوريتها خاصة بعد أن هزمت اليابان روسيا عام ١٩٠٥م.

وكان موقع شبه جزيرة كوريا بين الصين التي تمثل كتلة بشرية هائلة وامكانات اقتصادية وتطلعات إقليمية ، وبين اليابان التي يتوق شعبها التحرك من الجزر إلى أرض القارة وكانت كوريا أقرب أراضي قارة آسيا لليابان، وقد استفادت كوريا من هذا الموقع كما أضيفت منه، فقد كانت تشكل معبرا يربط شعوب القارة وخاصة الصينيين من ناحية وسكان جزر اليابان من ناحية أخرى، ولذا وقد إلى أراضيها العديد من الشعوب التي يأتي اليابانيون والصينيون والمغول في مقدمتها

كوريا تحت الحكم الصيني:

تعد مملكة (وايمان) أول مملكة نشأت في كوريا، التي حكمت البلاد بدءاً بعام ١٩٤ ق.م، إلا إن أسرة (الهان) في الصين تمكنت من القضاء عليها، فأصبحت كوريا تابعة للصين حتى القرن الرابع الميلادي، وفي منتصف القرن السابع استطاعت أسرة (كيم) أن تقوم بتوحيد البلاد بعد ان كانت مقسمة الى ثلاث ممالك هي (كوكولي) و(بايكشيية) و(سيلا)، وفي اوائل القرن العاشر انتقلت مقاليد الحكم الى أسرة (كوريو) التي وثقت علاقتها بأسرة (سونج) الصينية، ونتيجة لكثرة الثورات والاضطرابات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة غزت كوريا جماعات من الصين والمغول بعد أن احتلوا الصين في اواخر القرن الثالث عشر، ثم عادت كوريا الى الهدوء والاستقرار والأمن في اواخر القرن الرابع عشر خلال عهد أسرة (يي)، وظلت سيادة الصين على كوريا في أثناء حكم هذه الاسرة، وعدت دولة تابعة لها.

كما تعرضت كوريا الى غزو اليابان خلال عهد حكم الشوجون (هايديوشي)، إذ تكررت المحاولات اليابانية لأحتلال كوريا خلال الاعوام ١٥٩٠ و ١٥٩٢ و ١٥٩٧، بمساعدة من الصين خلال عهد أسرة (مينج) وتمكنت الجيوش الصينية من ردع المحاولات اليابانية لغزو كوريا، التي عدت الصين (الدولة الام) بالنسبة لها، وظلت تكن الاحترام والولاء لها، إذ ظل البلاط الامبراطوري الكوري يرسل كل عام الهدايا الى البلاط الامبراطوري الصيني مقابل الحماية الصينية لكوريا وللتعبير عن استمرار ولائها.

ومنذ بداية القرن السابع عشر لجأ الكوريون الى أتباع سياسة العزلة عن العالم الخارجي، بأستثناء البعثات التي كانت ترسل الى البلاط الامبراطوري الصيني، وذلك لتزايد النفوذ الاجنبي الذي شهدته منطقة الشرق الاقصى خلال القرن السابع عشر والتنافس بين الدول الغربية على منطقة الشرق الاقصى.

ورغم أن شبه الجزيرة الكورية خضعت للصين واليابان ، فقد حافظت على شخصيتها الحضارية المميزة لها ،وقد ساعدها على ذلك طبيعة سطحها الجبلية وإحاطة المياه بها من جميع الجهات حتى من الشمال حيث يوجد نهر إيالو Yailo وتومان اللذان يعتبران حاجزا طبيعيا بين شبه الجزيرة الكورية وبين الأرض الصينية، وكانت المياه من الجهات الأربع تمثل حدودا طبيعية لشبه جزيرة كوريا

التدخل الياباني في كوريا ١٨٧٦ :

على الرغم من التبعية الكورية للصين، الا إنَّها أحتفظت بعلاقات وثيقة مع اليابان، وجرت العادة أن ترسل كوريا أفراد البعثات السياسية في المناسبات الرسمية تحمل الهدايا لامبراطور اليابان، وخلال العامين ١٨٦٠ و ١٨٦٢، عاملت كوريا بعثتين يابانيتين تجاريتين معاملة سيئة، فتعالت الصيحات بضرورة إرسال حملة تاديبية الى كوريا، الا إنَّ الامبراطور الياباني لم يستمع لهذه النصيحة.

وفي عام ١٨٧٥ اعادت الحكومة اليابانية طلبها من الحكومة الكورية بفتح موانئها للتجارة اليابانية، وقامت خلالها السفن الحربية بعرض القوة العسكرية اليابانية قبالة السواحل الشرقية والغربية لشبه الجزيرة الكورية، وقامت بفتح النار على الموانئ الكورية وقصفها، وأرادت اليابان من خلال هذه المناورة ترك انطباع لدى الكوريين إنَّ الوقت حان شاؤوا ام أبو لفتح باب المفاوضات مع اليابان.

ثم تحينت اليابان الفرصة المناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا، وتمكنت من عقد معاهدة في ٢٦ فبراير ١٨٧٦ عرفت بمعاهدة (كانغهاوا) التي تضمنت:

١- الاعتراف بكوريا دولة مستقلة ذات سيادة.

- ٢- فتح ثلاثة موانئ كورية أمام التجارة اليابانية.
- ٣- منح اليابان امتياز إقامة القنصليات في كوريا.
- ٤- حصول اليابان على امتيازات إضافية منها محاكمة المواطنين اليابانيين فوق الاراضي الكورية وفق القوانين اليابانية.
- وبذلك فإن الصلة الرسمية بين كوريا والصين انتهت على إثر هذه المعاهدة وتمكنت اليابان من الحصول على موطن قدم سياسي واقتصادي في كوريا.
- يبدو أن الأسباب التي جعلت اليابان أن تصر على إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا تعود الى أربعة أسباب هي:
- ١- تزايد التنافس الصيني- الياباني حول كوريا التي كانت خاضعة لسيادة الصين حتى منتصف القرن الثامن عشر.
- ٢- تزايد النفوذ الاجنبي في منطقة الشرق الاقصى عن طريق التجارة والبعثات التبشيرية التي كانت لها أهداف سياسية، الأمر الذي أثار مخاوف اليابان ودفعها للتنافس حول كوريا.
- ٣- الظروف التي كانت تعاني منها اليابان، اذ كانت معرضة لأنفجار سكاني وللتخلص من هذه المشكلة وللحصول على المواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح أسواق أمام منتجاتها في كوريا.
- ٤- أهمية الموقع الاستراتيجي لكوريا، كونها المعبر الرئيس لليابان الى شرق اسيا، وحامية أمنها القومي.

التدخل الامريكي في كوريا ١٨٨٢:

على الرغم من سياسة العزلة التي أعلنتها كوريا بوجه الدول الغربية، الا إن ذلك كان منافياً لمصلحتها، فحاولت هذه الدول ان تخترق هذه العزلة بطرائق اخرى، منها إرسال البعثات التبشيرية لنشر الدين المسيحي، سواء عن طريق الصين الى كوريا بعد ان تمكنوا من كسر

عزلتها او عن طريق إرسالها مباشرة الى كوريا، وأدى النشاط القومي الذي قام به المسيحيون في مناهضة الكونفوشية في كوريا الى اضطهادهم عام ١٨٣٩، وعلى الرغم من ذلك استمرت الدول الغربية بإرسال البعثات التبشيرية، وفي عام ١٨٦٦ تعرض المسيحيون الى مذبحه اخرى في كوريا، الامر الذي دفع الدول الغربية الى الاصرار على كسر عزلة كوريا، فبعد مذبحه المسيحيين عام ١٨٦٦، شقت السفينة التجارية الامريكية (جنرال شيرمان) طريقها الى أحد انهار كوريا فحطمها الكوريون، ثم فشلت حملتان بحريتان امريكيتان عام ١٨٦٧ في معرفة مصير السفينة (جنرال شيرمان)، ولما أرسلت الولايات المتحدة الامريكية حملة اكبر عام ١٨٦٧ أيضاً، لإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا قابلتها الاخيرة بالنزاع المسلح، وأنسحب الامريكيون بعد أن دمروا مدفعية كوريا الساحلية.

وبعد ان وقعت اليابان معاهدة (كانغهو) مع كوريا عام ١٨٧٦، الأمر الذي شجع الولايات المتحدة الامريكية على تجديد أهتمامها بكوريا التي دفعتها الصين لعقد معاهدات مماثلة لمعاهدة (كانغهو) مع بقية الدول الغربية لكي لا تنفرد اليابان لوحدها بكوريا.

فأرسلت وزارة البحرية الامريكية العميد البحري (روبرت دبليو شوفيلد) للتوقيع على معاهدة تجارية مع كوريا، وبمساعدة من الدبلوماسيين الصينيين، وقعت أول معاهدة امريكية-كورية عام ١٨٨٢ التي اشترطت من بين أمور اخرى تبادل موظفي القنصليات والممثلين الدبلوماسيين بين البلدين، والاتجار مع كوريا على أساس مبدأ (الدولة الأكثر تفضيلاً)، كما تضمنت شرطاً نص على إته (إذا ما تعاملت القوى الدولية الاخرى بشكل غير متساوٍ مع اي من الحكومتين فان على الدولة الاخرى التبليغ عن هذه الحالة بغية التوصل الى اتفاقية سلمية.

ومما تجدر الاشارة اليه أن كوريا اشترطت على حكومة الولايات المتحدة الامريكية إدخال بندٍ في المعاهدة نص على (استمرار تبعية كوريا للصين)، الا إته رفضت الأمر.

سارعت بقية الدول الاوربية للتوقيع على معاهدات مماثلة مع كوريا على أساس المعاهدة الامريكية-الكورية، فوقعت المعاهدات البريطانية-الكورية عام ١٨٨٣، والالمانية-الكورية عام ١٨٨٤، والايطالية-الكورية عام ١٨٨٤، والروسية-الكورية عام ١٨٨٤ أيضاً، والفرنسية-الكورية عام ١٨٨٦.

كوريا في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥.

ظلت اليابان تحتل شبه جزيرة كوريا حتى انتهت معارك الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وهزيمة اليابان ، فدخلت القوات الروسية شبه الجزيرة من الشمال، ولكي تحبط الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة السوفيتية الكاملة على أراضي شبه جزيرة كوريا ، اقترحت الحكومة الأمريكية بأن تقوم القوات الأمريكية باحتلال شبه الجزيرة جنوب خط عرض ٣٨ لكي تحاصر القوات اليابانية المنهزمة هناك. وفي نفس الوقت اقترحت حكومة واشنطن على الاتحاد السوفيتي باحتلال الجزء الشمالي من شبه الجزيرة شمال خط العرض ٣٨ . وقد وافق الاتحاد السوفيتي على الاقتراح الأمريكي بدون اعتراض.

وهكذا بسط الاتحاد السوفيتي نفوذه على كوريا الشمالية، بينما بسطت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على كوريا الجنوبية، وسقطت شبه الجزيرة الكورية في صراع الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين، الاتحاد السوفيتي ومعه جمهورية الصين الشعبية منذ عام ١٩٤٩م تسعيان لنشر الماركسية في كوريا الجنوبية، بينما تدافع الولايات المتحدة وبعض دول المعسكر الغربي عن نهج كوريا الجنوبية الرأسمالي ومن هنا حدث ما عرف بالحرب الكورية عام ١٩٥٠م.

الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ :

تعود أسباب قيام الحرب الكورية الى عاملين، أولهما العامل السياسي الذي تمثل بقرار تقسيم كوريا وفق مقررات مؤتمر (بوتسدام) ١٩٤٥، أمّا العامل الاقتصادي، فإن خط العرض (٣٨) درجة قسم البلاد الى شطرين شطر شمالي يقطنه تسعة ملايين نسمة تركزت فيه الصناعات الثقيلة ومصادر المواد الاولية ومنابع الطاقة الكهربائية الاساسية، وشرط جنوبي يقطنه واحد وعشرون مليون نسمة يعتمد على الزراعة ويفتقر للصناعات ومصادر الطاقة، لذا فالركود الاقتصادي بدأ يعكس نفسه على نشاطات الحياة السياسية والاجتماعية جميعها.

أمّا السبب المباشر للحرب فتمثل بحدوث الاشتباكات بين قوات الدولتين، كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية منذ عام ١٩٤٩، حتى إنّ خط العرض (٣٨) درجة أصبح مسرحاً لمعارك عسكرية دائمة بين الطرفين، وفي يونيو ١٩٥٠ بلغت حوادث الشغب ذروتها حينما أقدمت بعض

قوات كوريا الشمالية بزعامة (كيم ايل سونج) على اجتياز خط العرض متجهة نحو الجنوب بهدف تحقيق الوحدة الكورية، ومن ناحية اخرى كان (سيجمان ري) رئيس جمهورية كوريا الجنوبية لا يقل حماساً للحرب على الشماليين، والذي رفع شعار (الزحف نحو الشمال)، لإعادة توحيد البلاد بالقوة، وطلب دعماً عسكرياً من الولايات المتحدة الامريكية.

وإزاء تدهور الوضع في كوريا وتقدم القوات الشمالية باتجاه الجنوب أحالت الولايات المتحدة الامريكية الموضوع لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة قضية الحرب، وفي يونيو ١٩٥٠ أصدر مجلس الأمن قراراً تضمن:

١- شجب الهجوم المسلح الذي قامت به كوريا الشمالية.

٢- الدعوة الى وقف الحرب.

٣- سحب قوات كوريا الشمالية الى خط عرض ٣٨ درجة.

كما دعا القرار الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الى مساعدة الولايات المتحدة الامريكية التي اختارت الجنرال (ماك ارثر) قائداً للقوات الدولية المتوجهة لمساعدة كوريا الجنوبية، وفي ايلول/١٩٥٠ تمكنت هذه القوات من عبور خط عرض (٣٨) درجة باتجاه الشمال لتوحيد شطري كوريا، الأمر الذي أثار حفيظة الصين، التي وجدت في ذلك العبور ووصول قوات كوريا الجنوبية الى البحر الاصفر الذي يفصل بين الصين وكوريا تهديداً لأمنها القومي ومصالحها في الشرق الاقصى، كما هددت الصين حكومة الولايات المتحدة في حال عبور هذه القوات خط عرض (٣٨) درجة، فإنها ستدخل الحرب، ولن تسمح بتوحيد كوريا تحت رعاية الامم المتحدة والقوات الامريكية، وهكذا دخلت الصين الحرب الى جانب قوات كوريا الشمالية التي تمكنت من تحقيق الانتصارات، وأجبرت القوات الدولية المتحالفة على التقهقر نحو الجنوب.

وخلال الحرب اقترح الجنرال (ماك ارثر) ضرب القوات الشيوعية في الاراضي الصينية، الا إنَّ الرئيس الامريكي (ترومان) لم يوافق على هذا الرأي إذ ربما يقود الى تدخل الاتحاد السوفيتي المباشر في الحرب، الذي كان مستعداً للدخول في المفاوضات للنظر في الحرب الكورية وإيقافها.

وفي بداية يناير ١٩٥١ عقد مؤتمر الدول الاربع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والصين والاتحاد السوفيتي لتسوية القضايا السياسية في الشرق الاقصى، وعلى الرغم من تعثر المفاوضات بين الاطراف المشاركة، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات في :

١- يونيو ١٩٥٣: تم الإتفاق فيه على وضع الأسرى الذين يرفضون العودة تحت إشراف لجنة مشكلة من خمس دول برئاسة جمهورية الهند.

٢- يونيو ١٩٥٣: نص على إقامة خط عرض ٣٨ درجة على طول الجبهة المتواجدة عليها فعلياً قوات الطرفين.

٣- يوليو ١٩٥٣: حدد المنطقة المجردة من السلاح بامتداد (٢ كم) على كل جانب.

وبذلك أنتهت الحرب الكورية التي أستمرت ثلاث سنوات، الا إنها لم تؤدِ الى توحيد البلاد، إذ بقيت كوريا منقسمة الى شطرين شمالي يدعمه الاتحاد السوفيتي، وجنوبي تدعمه الولايات المتحدة الامريكية.

وخلال عام ١٩٥٤ عقد مؤتمر دولي للبحث في مسألة الوحدة الكورية، إلا إنه أخفق في تحقيق الوحدة بين الدولتين.

الفصل الثاني

دول جنوب شرق آسيا

* إندونيسيا

* الفلبين

* فيتنام

إندونيسيا

لمحة جغرافية:

تتكون كلمه إندونيسيا من كلمتين (إند) ومعناها الهند، و (نيسيا) ومعناها الجزر، وبذلك فهي تعني جزر الهند كما تسمى بجزيره الملايو واطلق عليها العرب اسم (جاوة)، وتقع في أقصى جنوب شرق اسيا وتعتبر إندونيسيا أكبر اربخيل في العالم (والأرخبيل مجموعة من الجزر) فهي تتكون من عده جزر رئيسية، ونحو ٣٠ مجموعة من الجزر الصغيرة يبلغ مجموعها كلها حوالى جزيرة ١٧.٥٠٨ ، يقع الأرخبيل في التقاطع بين محيطين هما؛ المحيط الهادي الذي يحدها في الشرق، بينما يحدها المحيط الهندي من جهتي الغرب والجنوب، كما يحدها بحر الصين الجنوبي شمالاً، تبلغ ومساحتها ١.٩ مليون كم ٢ وهذه هي مساحة اليابس، و ٧.٩ مليون كم ٢ من المياه الإقليمية، فهي بتلك المساحة تعتبر ثالث أكبر دولة آسيوية.

تتوافر في إندونيسيا الكثير من الصناعات المعدنية كالذهب والنحاس والقصدير والفضة والاحجار الكريمة وهي غنية بموادها الغذائية السكر والشاي والبهارات الثمينة ومن انواعها وأهمها الفلفل، ولذلك اطلق الاوروبيين عليها اسم (جزر الكنز)، فضلا عن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إندونيسيا إذ تشرف أراضيها علي الممرات البحرية من الشرق الى الغرب والعكس .

الوجود الاسلامي في إندونيسيا :

يدين غالبية سكان إندونيسيا بالدين الاسلامي الذي انتشر فيها في أوائل القرن الثاني عشر والثالث عشر عن طريق التجارة والتجار المسلمون من الهند وفارس، الذين سعوا الى نشر الدين الاسلامي من خلال اتباع الوسائل السلمية لهداية الناس، كما عامل الدعاة سكان البلاد معاملة طيبة تدل على الخلق الاسلامي الرفيع الذي اسهم في إقبال الناس على الاسلام، فقد اتخذ بعض الدعاة التجارة وسيلة للصلة والتعامل معهم، وتم التزاوج بينهم وبين سكان البلاد، فتدخل المرأة في دين زوجها ويتبعها اهله من بعدها، ويحرص السكان على تعلم اللغة العربية لأنها لغة القران ولغة المسلمين التجار، ولم ينتشر الاسلام انتشارًا واسعًا إلا نتيجة لاعتناق الأباطرة والملوك

والحكام الدين الحنيف؛ مما شجع بقية السكان على اعتناقه، وفضلاً عن الاسلام اعتنق الاندونيسيين بعضهم المسيحية، وقلة يدينون بالبوذية والكونفوشية والهندوسية، ونظرا لعدد سكانها المسلمين فهي تمثل اكبر تجمع للمسلمين في العالم الاسلامي، ومن أشهر الممالك الإسلامية التي تأسست فيها هي مملكة (برلاك) في سومطرة، ومملكة (بنتام) في جاوة، ومملكة (ديماك) في وسطها، وامبراطورية (ماجاباهيت) التي اقيمت في اواخر القرن الثالث عشر واستمرت حتى القرن الخامس عشر الميلادي، وانفصلت عنها مملكة (اتشيه) شمال سومطرة وانتشر فيها الاسلام، فكانت من اقوى الممالك الإندونيسية الإسلامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

الاحتلال البرتغالي لإندونيسيا ١٥١١م:

إن اول دولة أوروبية وصلت إندونيسيا استولت على جزرها هي البرتغال، وذلك بعد عام ١٤٩٨م، إذ وصلت أول سفينة أوروبية كانت بقيادة (الفونسو دي البوكيرك) القائد البحري البرتغالي، الذي استولى على (ملقا) عام ١٥١١م؛ بهدف السيطرة على تجاره التوابل، وفي عام ١٥١٢ تمكن البرتغاليون من إقامة وكالة تجارية لهم في سومطرة.

واسهمت الأحوال السياسية والعسكرية التي شهدتها إندونيسيا نتيجة الصراع بين الحكام المسلمين والمماليك الهندوكية القديمة، في تمكين البرتغاليين من السيطرة على البلاد، وتثبيت اقدمهم فيها بعد أن عقدوا معاهدات واتفاقيات مع حكام البلاد المسلمين، وخلال مده الاحتلال البرتغالي حرصوا على إنشاء القواعد العسكرية الحصينة، واقامت الحراسة البحرية لمنع السفن الأجنبية من الوصول إليها، وتركزت التجارة كلها في (ملقا).

وبوصول الاسبان إلى جزر (الملوكا) البرتغالية عام ١٥٢١م، بعد مقتل قائدهم (ماجلان) في جزر الفلبين، دخل الطرفان في تنافس على إندونيسيا، فاستقر الاسبان في جزيره تيمور بينما استقر البرتغاليون في ملقا، وبدأت حرب عنيفة بين الطرفين عرفت باسم (حرب الفلفل)، وانتهت عام ١٥٨٠م حينما استولت اسبانيا على البرتغال فألت إليها البرتغال بكل ما لها من ممتلكات، غير أن إسبانيا لم تستطع الاحتفاظ بممتلكات البرتغال؛ وذلك لهزيمتها أمام انجلترا في موقعة (الارمادا البحرية) عام ١٥٨٨م، الامر الذي هيا الاجواء أمام هولندا التي كانت في حرب مع اسبانيا لتسيطر على إندونيسيا.

الاحتلال الهولندي لإندونيسيا ١٥٩٦.

وصل الاسطول الهندي الى إندونيسيا عام ١٥٩٦م، وتمكنوا من محاربة الاسبان والبرتغاليين وطردهم من البلاد، ولم يمض وقت قصير حتى امتد النفوذ الهولندي إلى جميع أنحاء البلاد؛ مما سمح لها بالاستقرار وتشييد الحصون والبوارج الحربية التي استطاعت بواسطتها احكام سيطرتها علي البلاد الاندونيسية.

جاء الهولنديون الى إندونيسيا كمستعمرين، ولكن استعمارهم كان ذا صبغة تجارية، وفي عام ١٦٠٢ تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية؛ لاحتكار تجاره التوابل في الشرق ، وزودت الشركة رسميًا بكل السلطات والامتيازات، وتمكن الهولنديون عام ١٦١٨ من بناء وكالة تجارية في (بيتيفا) في جاوة - التي سميت جاكرتا فيما بعد-، وأخذت هذه الوكالة توسع من دائرة اعمالها حتى اصبحت مركزًا للنفوذ الهولندي في إندونيسيا، وصارت جاوة (درة التاج الهولندي) في إندونيسيا .

اتبع الهولنديون في إندونيسيا سياسه الاستعمار (غير المباشر)، إذ حكمت عن طريق السلاطين، كما ابقت على قانون الشريعة الإسلامية ساريًا في البلاد، وحافظوا على عادات المسلمين وتقاليدهم، وابتعدوا عن أي محاولات لفرض دينهم المسيحي، فلم يمزجوا بين التجارة والدين، إذ كان هدفهم التجارة فحسب، وخلال حكم البلاد اقتصرت مهام الحكام المحليين على جمع الضرائب من السكان المتمثلة بكميات من المنتجات الزراعية، فضلا عن فرض الجزية على الأهالي، الامر الذي ينعكس سلبيًا على الشعب الاندونيسي الذي عانى من الفقر، وأدى ذلك إلى قيام الثورات، وما ان جاء القرن الثامن عشر حتى اضطرت الاوضاع في (جاوة)، وبدأت شركة الهند الشرقية- الهولندية تتعرض للخسارة.

وفي عام ١٧٨٤م اجبرت بريطانيا هولندا على إنهاء احتكارها للتجارة في إندونيسيا، وتحولت السلطة في إندونيسيا بيد الحكومة الهولندية بدلاً من شركة الهند الشرقية الهولندية وتم إنهاء امتيازاتها.

وخلال تلك الفترة نجحت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م بقيادة (الجنرال نابليون بونابرت)، الذي أبدى اهتمامًا كبيرًا بالشئون الاستعمارية، وخلال هذه المدة حصلت فرنسا على مركز بالغ التفوق في غربي أوروبا .

وفي عام ١٧٩٥م تمكن نابليون من اجتياح الأراضي الهولندية واحتلالها فهرب ملكها (وليم الخامس) إلى لندن، لكن الأمر الذي ساعد على هزيمة هولندا أمام الجيوش الفرنسية هو تأمر ضابط هولندي جمهوري النزعة اسمه (هرمان وليم) المعروف ب(ديندل) مع نابليون ضد النظام الملكي الهولندي، وشكل ديندل الذي صار رئيسًا لجمهورية هولندا بدعم من نابليون جيشًا جمهوريًا تعاون مع جيوش نابليون في الحروب النابليونية، بينما دعمت بريطانيا ملك هولندا الشرعي (وليم) الذي لجأ إليها، وهكذا صار هناك حكومتين لهولندا إحداها ملكية في لندن والأخرى جمهورية في هولندا.

وفي عام ١٨٠٨ أرسل نابليون (ديندل) ليحكم (بنتيفيا) في إندونيسيا بنفسه، وأخذ يتدخل في شؤون البلاد الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ويسخر امكانياتها لخدمة أهداف نابليون، ولو عن طريق القوة، وتشدد في جباية الضرائب، والعمل على زيادة الانتاج، وبيع الأراضي الزراعية للراغبين بالشراء من الصينيين لدعم المجهود الحربي الفرنسي.

استيلاء بريطانيا على إندونيسيا ١٨١١م.

كان للسياسة التي اتبعها (ديندل) أثرها في سخط السكان، كما دفع السلطات البريطانية في الهند إلى التفكير بغزو إندونيسيا واخذها من هولندا الجمهورية ، فأصبحت إندونيسيا تحت حكم السلطات البريطانية الهندية عام ١٨١١، التي اتبعت في اثناء احتلالها لإندونيسيا سياسة تأجير الاراضي بعدها مُلكًا للدولة، وجمع الایجار من المستأجرين على وفق ما تنتجه الارض.

غير ان انهزام نابليون وعوده استقلال هولندا مرة ثانية، أعادت بريطانيا ممتلكات لندن في إندونيسيا إليها، بموجب اتفاق عقد بين بريطانيا وهولندا عام ١٨١٤م تنازلت بموجبها هولندا عن سيلان (الهند) والکاب في جنوب أفريقيا وبعض جزر الهند الشرقية والغربية لبريطانيا، كما استولت الأخيرة على سنغافورة والملايو، في حين استقرت هولندا في إندونيسيا فقط.

عودة الاحتلال الهولندي لإندونيسيا وظهور الحركة الوطنية:

بعد عودة إندونيسيا إلى السيطرة الهولندية سارت سلطاتها على الأسلوب نفسه الذي اتبعته السلطات البريطانية الهندية قبلها لاسيما أسلوب (استئجار الأرض)، وأدى التوسع في استخدامها إلى زياده التعسف في جمع الايجارات، وافقار الفلاحين فازداد تضرر الأهالي من عودة الهولنديين وانتزاع أراضيهم واجبارهم على أعمال السخرة في مزارع الهولنديين والصينيين، الامر الذي أدى إلى تفاقم السخط الشعبي، وقيام الثورات بوجه الاحتلال الهولندي، إذ شهدت إندونيسيا استنزافاً اقتصاديا لخيراتها ومقدراتها، فبينما كانت هولندا والمؤسسات الاقتصادية الهولندية تتطور كانت خيرات إندونيسيا تستنزف.

لم يقف الاندونيسيون مكتوفي الايدي تجاه السيطرة الهولندية لبلادهم، بل قاوموا الحكم الاجنبي، إلا أن مقاومتهم خلال هذه المدة المبكرة كانت ضعيفة وغير منظمة، كما لم يكن هناك تكافؤ بين امكانيات الثوار والامكانيات العسكرية للسلطة الهولندية، وخلال القرن التاسع عشر تبلورت الحركة الوطنية بشكل أشد وأقوى وحدثت ثورات عدة هي:

١-ثورة (ديبونجارا) ١٨٢٥-١٨٣٠م: كان ديبونجارا الوارث الشرعي لعرش ولاية جاوة الوسطى، لكن السلطات الهولندية قررت أن يتولى الحكم اخوه الاصغر منه سناً، وكانوا يرون أنه سيكون خاضعاً لتنفيذ رغباتهم، وبدأت الثورة على العرش لكنها تحولت إلى نضال عام من أجل تحرير الشعب فكانت أول الثورات من أجل الحرية، التي استمرت خمس سنوات، وحينها عجز الهولنديين من إخماد الثورة، فلجئوا إلى الخداع إذ فاوضوه لعقد الصلح على أساس الاعتراف بالاستقلال، وحين وثق بهم والتقى بهم، القوا القبض عليه ونفيه إلى جزيرة سلبيس إذ توفي هناك، وبذلك انتهت الثورة.

٢-حركة إمام بونجول ١٨١٢-١٨٣٧م: في الوقت الذي نشبت فيه المقاومة بقيادة ديبونجارا في جزيرة جاوة، كانت حركة المقاومة ضد الاستعمار الهولندي قائمة في جزيرة سومطرة بقيادة عالم من رجال الدين عرف باسم (إمام بونجول) ، الذي قاد الثورة عام ١٨١٢ وظل يحارب ويقاوم وينتصر حيناً ويغلب على أمره حيناً آخر، فاحتار به الهولنديون اكثر من

سته عشر عامًا إذ أنزل بهم خسائر فادحة، لكنهم في النهاية تمكنوا من إخماد الثورة عام ١٨٣٧م.

٣- حركة مملكة اتشيه ١٨٧٣-١٨٩٨م: تعد ثورات مملكة اتشيه من أشهر الثورات التي قامت تحت قيادة رجال الدين امثال السلطان محمد داوود ضد الهولنديين، فضلا عن حركة المقاومة التي شهدتها إندونيسيا بزعامة تونكو عمر عام ١٨٩٦م، الذي انضم إليه عدد من الزعماء والعلماء، وتمكن من محاربتهم حتى عام ١٨٩٨ عندما سقط شهيدا في ميدان القتال، وبذلك سقطت اخر مملكة مستقلة في إندونيسيا تحت الاحتلال الهولندي.

إندونيسيا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية:

تطور الحركة الوطنية وظهور احمد سوكارنو .

بدأت الحركة الوطنية مع بداية القرن العشرين تأخذ شكلاً أكثر تنظيماً من السابق؛ وذلك لظهور تنظيمات وطنية اجتماعية وسياسية هي:

١- جمعيه النزعة الفاضلة او المسعى السامي عام ١٩٠٨م: وهي جمعية أهدافها اجتماعية أكثر مما هي سياسية، إذ حاولت التوثيق بين التراث الاسلامي وبين التطور الحضاري للعالم المعاصر .

٢- حزب شركة اسلام او الحزب الإسلامي عام ١٩١١م: ويعتبر أول حزب سياسي كان توجهه اسلامياً، طالب بالاستقلال والعمل على نشر السلام في البلاد، ونهضة في الدين الاسلامي والتخلص من المستعمرين وداعيا الشعب إلى الوحدة، ولاقت هذه الأهداف قبولا في جاوا، الا أن الحزب سرعان ما قسم إلى جناحين؛ بسبب الخلاف في أسلوب العمل الوطني، فالاشتراكيون دعوا إلى العنف في التعامل مع الاستعمار، فيما دعا المحافظون إلى الاعتدال واتباع الاسلوب السلمي.

٣- الحزب الشيوعي الاندونيسي ١٩٢٠م: بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ انتشرت الافكار اليسارية الاشتراكية إلى الصين ومنطقة جنوب شرق اسيا ومن ضمنها إندونيسيا، وبعد انشقاق العناصر الاشتراكية عن حزب شركة إسلام، كون الاشتراكيون حزب

شيوعيا عام ١٩٢٠م في منطقته جاوة، وظهرت حالة من المنافسة بين هذا الحزب لتوجهاته الاشتراكية وبين حزب شركة إسلام كونه ضم عناصر محافظة، كما أقام الحزب الشيوعي الاندونيسي بتدبير انتفاضتين في العامين ١٩٢٦ - ١٩٢٧م لكنهما سرعان ما أخمدا من السلطات الهولندية لذلك استمر الحزب يعمل سرًا طوال مدة بقاء الاستعمار الهولندي.

٤- الحزب الوطني الاندونيسي ١٩٢٧م: أسس الطلاب الاندونيسيين طوال العشرينيات من القرن العشرين عددًا من النوادي السياسية في المدن الرئيسية، كان من بينها (نادي الطلبة العام) في باندونج عام ١٩٢٦م، الذي تحول عام ١٩٢٧ إلى حزب سُمي (بالحزب الوطني الاندونيسي) بزعامة شخصية سياسية وطنية هو (احمد سوكارنو) الذي قدر له أن يؤدي دورًا مهمًا ورئيوسًا في تاريخ الحركة الوطنية في إندونيسيا حتى استقلالها، وقام الحزب باحتواء التنظيمات السياسية ذات التوجهات اليسارية أو الإسلامية؛ لحشد الطاقات كلها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وطالب الحزب السلطات الهولندية بتحويل بعض السلطات الحكومية بيد الشعب الاندونيسي وزعمائه، كما اتبع سياسة (عدم التعاون) و(المقاومة السلمية) و(المقاطعة) مع السلطات الهولندية، وهي السياسة نفسها التي اتبعها الزعيم المهاتما غاندي في الهند ضد البريطانيين.

وفي مطلع عام ١٩٢٧ كتب أحمد سوكارنو باسم الحزب مذكرة إلى الحكومة الهولندية مؤكدًا فيها وجود ثوره تختمر لدي الشعب الاندونيسي وانها حركة وطنية خالصة تعبر عن مختلف الأفكار الوطنية الثورية والاشتراكية والإسلامية، وعلى الحكومة الهولندية أن تراعي مصلحة الشعب قبل أن يحصل الانفجار، وعلى إثرها طردت السلطات الهولندية احمد سوكارنو، وفي عام ١٩٢٩ لقت القبض عليه في أثناء اجتماع له مع قادة حزبه، وتم نفيه إلى جزيرة (فلورس) شرقي جاوة.

بعدها حرمت السلطات الهولندية أية اجتماعات لها طابع سياسي، والغت الاجتماعات الحزبية، وفرضت الرقابة على الصحف، واعتقلت الزعماء الوطنيين، وزجتهم في السجون، واستمر هذا الوضع حتى قدوم اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية إلى إندونيسيا من عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٤٥م.

إندونيسيا في ظل الاحتلال الياباني ١٩٤٢ - ١٩٤٥م:

خلال الحرب العالمية الثانية باشرت اليابان وخلال ثلاثة اشهر من ٧ ديسمبر ١٩٤١ حتى ٩ مارس ١٩٤٢ باحتلال المستعمرات الأوروبية والأمريكية جميعا في جنوب شرق اسيا، ومن ضمنها إندونيسيا، وبطبيعة الحال تمثلت أهداف اليابانيين في وضع هذه الجزر في خدمة المجهود الحربي الياباني، كما اظهرت اليابان نفسها بمظهر المدافع عن الدين الاسلامي، وبمحاولة إلي كسب الدعم الاسلامي شجعت اليابان تأسيس ما سمي (بمجلس المسلمين الاندونيسيين) الذي عرف باسم (حزب مسجومي) عام ١٩٤٣، لتوحيد الجامعات الإسلامية كلها في البلاد، وفي العام نفسه تأسس حزب اخر اسمه (سلطة الشعب) بدعم من اليابان أيضا، كما اطلقت سراح المسجونين والمباعدين، ولا سيما احمد سوكارنو، كمحاولة لكسب دعمهم من للعمليات الحربية اليابانية، إلا أن الحركة الوطنية كان همها الوحيد الضغط على اليابانيين لنيل الاستقلال، وخلال السنوات الأخيرة من الحرب بدأت سلطة اليابان تضعف بعد الضربات التي تلقوها من جيوش الحلفاء الغربيين، لذلك منحت إندونيسيا استقلالها في اغسطس ١٩٤٥ لأحمد سوكارنو قبل خروجها منها بسبعة ايام، وفي سبتمبر ١٩٤٥ وقعت اليابان على وثيقه الاستسلام بدون قيد او شرط وانسحبت من الاراضي التي احتلتها جميعاً ومن ضمنها إندونيسيا.

استقلال إندونيسيا ووحدتها ١٩٤٥ - ١٩٥٤م:

بعد انسحاب اليابان من إندونيسيا أعلن احمد سوكارنو استقلال البلاد في ١٧ اغسطس ١٩٤٥، غير ان جيوش الحلفاء باشرت بالنزول على شواطئ الجزر الاندونيسية، لإعادة السلطة الهولندية على البلاد، وجرت محادثات عده بين الزعماء الاندونيسيين وبين هولندا ما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ لكنها اخفقت كلها؛ إذ حاولت هولندا فرض فكرة (الحكم الذاتي)، بينما كان الوطنيون يطالبون بالاستقلال التام، وفي مارس ١٩٤٧م وقع الطرفان على اتفاقية (ليفاجاني) التي نصت على:

- ١- استقلال إندونيسيا شريطة أن يطلق احمد سوكارنو واعوانه صراح الالاف من الهولنديين المعتقلين في أيدي القوات الوطنية.
- ٢- إقرار دستور جديد للدولة الاتحادية.

٣- انضمام إندونيسيا المستقلة في وحدة فيدرالية مع هولندا

٤- السعي لقبول إندونيسيا المتحدة عضواً في الأمم المتحدة.

وبعد تنفيذ الشرط الأول من الاتفاقية، اتصلت هولندا عن منح إندونيسيا استقلالها، فقامت الحرب بين الطرفين من جديد في أبريل ١٩٤٧م، وحينها تدخلت الأمم المتحدة لحل القضية، وأصدر مجلس الأمن قراره في أول أغسطس ١٩٤٧م بإنهاء الحرب والعودة إلى المفاوضات السلمية، على الرغم من ذلك استمرت هولندا بحربها على إندونيسيا وفرضت حصاراً بحرياً عليها خلال عام ١٩٤٨، وألقت القبض على أحمد سوكارنو وعدد من اعوانه وزجتهم بالسجون، وباستمرار الضغط من الأمم المتحدة عاد الهولنديون إلى المفاوضات، وتم عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لاهاي بحضور ممثلين عن هولندا وإندونيسيا، وانتهى المؤتمر باعتراف هولندا باستقلال إندونيسيا مرتبطة مع هولندا بوحده فيدرالية وعلى أساس المساواة بين الدولتين في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩م .

وظلت الوحدة الفدرالية هذه حبراً على ورق حتى عام ١٩٥٤م، عندما أعلنت إندونيسيا فك ارتباطها بالوحدة الفدرالية، ثم اعلن احمد سوكارنو رئيساً لجمهورية إندونيسيا، وتغير اسم العاصمة من (بتيفيا) إلى (جاكارتا)، وحدد احمد سوكارنو سياسة البلاد الجديدة التي استندت وفق المبادئ الخمسة (التوحد بالله، والوطنية، والديمقراطية، والانسانية، والعدالة الاجتماعية).

الفلبين

الموقع الجغرافي:

تقع الفلبين في إقليم جنوب شرقي آسيا، ويُقسم هذا الإقليم على فرعين الأول إقليم الهند الصينية والآخر إقليم الملايو الذي يضم الفلبين وماليزيا واندونيسيا وغيرها، ويعد إقليم جنوب شرقي آسيا من اغنى اقاليم العالم المدارية، إذ تميز خلال العصور التاريخية بوصفه منطقة لالتقاء النشاط التجاري بين الهند والصين من جهة، واسيا الغربية من جهة اخرى، كما انتشرت في هذا الإقليم الكثير من العقائد الدينية إذ انتقلت إليه البوذية، ثم الديانة الاسلامية ولاسيما إلى إندونيسيا، ويتميز هذا الإقليم ايضاً بان الطرق المائية البحرية والنهرية تؤلف الطرق التجارية الرئيسية، أما الفلبين وهي إحدى دول هذا الإقليم فأنها دولة واسعة تبلغ مساحتها (٣٠٠) الف كيلومتر مربع ، على شكل ارخبيل، يقع في المحيط الهادي مكون من عدد من الجزر يبلغ عددها (٧١٠٠) جزيرة، إلا ان معظم السكان يتركزون في (١١) جزيرة، وتنقسم الفلبين إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

- ١- جزيرة لوزون (Luzon) في الشمال، وبها العاصمة مانيلا.
 - ٢- جزيرة مينداناو (Mindanao) في الجنوب، ويعيش بها غالبية مسلمي الفلبين.
 - ٣- والقسم الاوسط يعرف باسم ميسايا.
- أُطلق على الفلبين وجزرها اسماء متعددة، اما اسم فيلبين فقد أطلقه الاسبان عليها نسبة إلى ملك اسبانيا فيليب الثاني Philip II، وكان والده قد أرسل حملة لاحتلال الفلبين عام ١٦٤٢م، ومنذ ذلك التاريخ شاع هذا الاسم في العالم، فسميت باسمه تخليداً له.

أما سكان الفلبين، فقد بلغ عددهم عام ١٨٩٨م حوالي (٨) ملايين نسمة، منهم مليوناً مسلم ، وهؤلاء ينتمون إلى الجنس المعروف باسم (فيليبونس)(Filipinos)، وقد تزوجت هذه الجماعات السكانية مع اجناس صينية وهندية واسبانية، وقد وصل عدد الجماعات السكانية إلى (٤٣) مجموعة، وهذا يعكس مدى اتساع التنوع العرقي في الفلبين.

فضلاً عن التنوع العرقي هناك تنوع في الأديان واللغات، فهناك الدين الإسلامي، الذي يعد أول دين سماوي وصل إلى الفلبين، عن طريق بعض الرحالة والتجار والفقهاء. وانتشر الإسلام في الأقسام الجنوبية من الفلبين، ويحمل المسلمون اسم شعب مورو، وعاشوا في جزيرة مينداناو التي تعد من أكبر جزر الأرخبيل الفلبيني.

ويتكلم سكان الفلبين أكثر من ثمانين لهجة محلية أهمها (الناغال)، وهي اللغة الرسمية، أما أكثر اللغات استعمالاً فهي الإنجليزية، فضلاً عن الهندية والصينية، أما المسلمون فيتكلمون لغة (الهاوسو).

وصول المسلمين إلى الفلبين .

أدى سقوط بغداد بأيدي المغول عام ١٢٥٨ إلى هجرة الكثير من علماء المسلمين إلى إيران والهند، وخلال القرن الرابع عشر انتشر الإسلام في منطقة جنوب شرقي آسيا ومنها الفلبين وماليزيا وإندونيسيا وبقية مناطق شبه جزيرة (الملايو)، لاسيما شواطئ جزيرة (سولو) الفلبينية.

أسهم التجار والدعاة المسلمين الذين قدموا إلى الفلبين من اليمن والحجاز، أواخر القرن الرابع عشر، في نشر الإسلام مستندين في ذلك إلى سماحة الدين الإسلامي وتحقيقه العدالة في المجتمع، وما إن جاء منتصف القرن الخامس عشر حتى أصبح عدد الذين اعتنقوا الإسلام في (سولو) كبيراً لدرجة أنهم تمكنوا من تأسيس سلطنة مستقلة عام ١٤٥٠ في (منداناو) التي مثلت أول نظام سياسي مركزي إسلامي في الفلبين.

وبعد انتشار الإسلام في الفلبين وازدياد معتنقيه أسهم المسلمون بدورهم في نشر الدعوة الإسلامية، ولكن دون أن يمارسوا أي نوع من الضغط أو القوة، واستقر قسم كبير منهم وتزوجوا واختلطوا مع السكان وأصبحوا خير وسيلة لنشر الإسلام .

وصول الإسبان ١٥٢١م.

ابتدأ الاستعمار الإسباني للفلبين عام ١٥٢١ بقيادة القائد الإسباني (ماجلان) المبعوث من لدن الملك الإسباني (فيليب الثاني)، لأهداف اقتصادية ودينية وسياسية، واستطاع (ماجلان)

لقوته العسكرية نشر المسيحية في بعض مناطق الفلبين، الأمر الذي أدى إلى التصادم مع المسلمين، فجرد (ماجلان) حملة عسكرية تألفت من سفن عدة لإخضاع مسلمي جزيرة (مككن) عام ١٥٢١، إلا إن الحملة فشلت واستطاع المسلمون الدفاع عن مناطقهم تمكنوا من قتل (ماجلان)، بعدها استمر الاسبان بالإبحار نحو الجنوب صوب جزر (الملوكا) البرتغالية، ولما علمت السلطات البرتغالية بوصولهم احتجت دولة البرتغال للبلاط الاسباني على وجودهم مما أدى إلى عقد معاهدة (ساراجوسا) عام ١٥٣٠م بين اسبانيا والبرتغال، وفيها وعدت الاولى بالابتعاد عن جزر (الملوكا) وحتى عن جزر الفلبين.

وعلى الرغم من عقد معاهدة (ساراجوسا) عام ١٥٣٠، إلا إن الحملات التجارية الاسبانية توالى نحو الفلبين، لكن الاحتلال الحقيقي لم يبدأ إلا في عام ١٥٦٥م، عندما أمر الملك (فيليب الثاني) إرسال حملة اسبانية جديدة اتجهت من المكسيك كانت تحت الحكم الاسباني إلى جزيرة (سيبو) بالفلبين، لضرب المصالح البرتغالية في اسيا، وتمكنت هذه الحملة من إخضاع جزيرة (سيبو) في أبريل ١٥٦٥ وأقاموا فيها مستوطنة إسبانية اتخذوها منطلقاً لهم للسيطرة على بقية البلاد.

وفي عام ١٥٦٩م احتل الاسبان جزيرة (باني)، وبعد عام من حملة إسبانية لاحتلال بلدة (مانيلا) في اواسط جزيرة (لوزان) واتخذتها مركز الادارة الاسبانية في الجزر عام ١٥٧١م.

الفلبين تحت الحكم الإسباني:

خلال مدة حكم الاسبان التي طالت أكثر من ثلاثمائة وعشرين عاماً، اهتموا كثيراً بنشر المذهب الكاثوليكي المسيحي بشكل خاص بعد اهتمامهم بالاستيلاء على أحسن الاراضي وتوزيعها كإقطاعات لنبلاء الاسبان ورؤساء الابريشيات والكهنة هناك ، كما عملوا على تفعيل دور الكنيسة التي أسهمت بدورها في التوسع الاستعماري الذي حققه الاسبان خلال القرن السادس عشر، كما سيطر الرهبان على الوضع الاقتصادي في البلاد، أما النبلاء وأصحاب الاقطاعات الذين عرفوا باسم (الكاسيك) اي الأسياد فكانت لهم صلاحيات واسعة، ولهم السلطة المطلقة والتحكم بمستخدميهم في المزارع الذين كانوا عبيداً لهم، فضلاً عن فرض اعمال السخرة

وتباطئ دفع أموال مستحقيها من المواطنين، ومن جهة أخرى حاولت اسبانيا نشر الثقافة الاوربية لاسيما الاسبانية على حساب الثقافة الفلبينية.

أما من الناحية الادارية، فكان الاسبان يرسلون موظفين إلى الفلبين؛ لإدارتها يساعدهم في ذلك بعض سكان البلاد، بعد أن أخضعت اسبانيا جزر الارخبيل لسيطرتها بعد أن كان الكثير من سلاطينها مستقلين في جزرهم، وصار الحكم الاسباني المتمركز في (مانيلا) صاحب السلطة العامة هناك، ويمثل التاج الاسباني، وقسمت الادارة في (مانيلا) الجزر إلى مناطق عدة يحكم كل منها مندوب عن الحاكم ويعين من لدنه ويلقب (كورجدور) ، وصارت سلطة الكاهن هناك تكاد تفوق سلطة المندوب عن الحاكم، ولما استبدلت سلطة الكهنة بالأهالي كثرت الانتفاضات والثورات المحلية، ومنها في جزيرة (بهول) عام ١٧٤٢م وأخرى في (مانيلا) بين عامي ١٧٤٥ و١٧٤٦م، وثالثة في (مانيلا) أيضا عام ١٧٦٢م، وازدادت هذه الثورات ضد الوجود الاسباني ، لاسيما بعد عام ١٨٢٠م عندما استقلت دول امريكا الجنوبية عن اسبانيا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض التجارة الاسبانية مع جزر الفلبين، وازدادت في الوقت نفسه كمية التجارة البريطانية والأمريكية، مما أدى إلى زيادة الثورات لاسيما الثورة الأهلية ضد اسبانيا عام ١٨٤٣م التي كانت فاتحة لثورات فلبينية عدة أخرى شهدتها البلاد.

ويبدو أن سبب فشل هذه الثورات يعود إلى:

- ١- افتقارها إلى التنظيم والوعي السياسي.
- ٢- افتقارها إلى الشخصيات القيادية الكفاء.
- ٣- التفوق العسكري للقوات الاسبانية قياساً بالإمكانات الثورية الفلبينية.

ثورة أميليو ١٨٩٦م ونهاية الحكم الاسباني:

أخذت مقومات الحركة الفلبينية تتصاعد في أواسط القرن التاسع عشر، ويعود ذلك لأسباب عدة منها:

- ١- أصبح للفلبين موروث ثقافي مشترك كان لإسبانيا إسهام كبير فيه.
- ٢- منحت السلطات الاسبانية والجزر الفلبينية حكومة مركزية على إثر الثورات التي شهدتها البلاد خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر.

- ٣- كان لنشر المسيحية والحضارة الاسبانية عاملاً أسهم في وحدة الشعب الفلبيني.
- ٤- افتتح ميناء مانيلا أمام التجارة الدولية عام ١٨٣٤ كان عاملاً أسهم في انفتاح الفلبين على العالم الخارجي.
- ٥- أثرت الثورة الاسبانية عام ١٨٦٨ ضد النظام الملكي في تصاعد الحركة الوطنية في الفلبين، من خلال تجسيد القوانين الرجعية والأحكام الدينية وانتشار الصحافة الحرة في اسبانيا، فسرى تأثير هذه التغييرات في الفلبين.
- ٦- وصول الحكام من ذوي الأفكار الديمقراطية إلى جزر الفلبين التي حصلت على حكم ذاتي فانتشرت الصحف والكتب ذات الافكار التحررية.
- ٧- أثر فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ في ازدهار التجارة والحركة الاقتصادية في الفلبين، التي أسهمت بدورها في ظهور الطبقة البرجوازية التي بدأت تتنافس مع الأسر الاجنبية.
- ٨- تمكنت الأسر البرجوازية من إرسال أبنائها للدراسة في أوروبا ممن تأثروا بالأفكار التحررية والنهضة العلمية التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر.
- ٩- ظهور طبقة من المثقفين الذين نادوا بتطبيق مفاهيم الحرية الفردية والديمقراطية وقيادة النهضة الفكرية والسياسية والمطالبة بإجراء الاصلاحات في البلاد.
- وفي ٣٠ أغسطس ١٨٩٦ قامت ثورة على اسبانيا في الفلبين تزعمها قائد وطني اسمه (اميليو)، وكان زعيم لحزب وطني سري عرف باسم (حزب كاتي بونان)، الذي طالب باستقلال البلاد من الاستعمار الاسباني، والتخلص من الاستبداد الديني الذي فرضه الكهنة الاسبان الكاثوليك على البلاد، وتمكن (اميليو) وجماعته الثورية المسلحة من تحقيق انتصارات عدة على القوات الاسبانية، إلا إن انقسام الثوار أضعف الثورة ودفع زعيمها لقبول الهدنة ونفيه إلى (هونج كونج)، بعد أن وعدت اسبانيا بتنفيذ بعض الاصلاحات في البلاد، غير أن الإدارة الاسبانية نكثت بوعدها بإجراء تلك الاصلاحات، بل سعت إلى تطبيق اجراءات تعسفية عدة بحق الثوار، الأمر الذي أدى إلى استمرار الثورة.

الاحتلال الأمريكي للفلبين ١٨٩٨.

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر سياسة توسعية في نصف الكرة الشرقي ومنها الفلبين، ويعود ذلك إلى عوامل عدة شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منها:

- بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ - ١٨٦٥)، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً صناعياً وتجارياً كبيراً، الأمر الذي استدعى ظهور شركات رأسمالية كبرى، كان لها أثر في السياسة الأمريكية لاستثمار الرأسمال في الخارج.

- رافق مرحلة الازدهار الاقتصادي، ظهور عدد من الأزمات الاقتصادية، كان من أبرزها كساد عام ١٨٩٣ بسبب الإنتاج المفرط الذي تجاوز استيعاب الأسواق المحلية، مما دعا إلى إغلاق عدد من المصانع وتسريح عدد كبير من العمال، مما تسبب في انتشار البطالة.

- حاجتها إلى أسواق خارجية لتصريف، فائض الإنتاج الصناعي، والسيطرة على الجزر لاستخدامها كمحطات لتزويد سفنها بالوقود اللازم.

لذلك وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أنظارها صوب المستعمرات الإسبانية، وتنفيذاً لخطتها التوسعية أعلنت حرباً على اسبانيا عام ١٨٩٨م، مستغلة حادثة غرق سفينة أمريكية في ميناء (هافانا) في كوبا (المستعمرة الإسبانية)، فقام الأسطول الأمريكي في الشرق الأقصى بتدمير القطع البحرية الإسبانية الراسية في ميناء (مانيلا) عاصمة الفلبين، ونظراً لقلّة عدد القوات الأمريكية فإنها لم تتمكن من النزول إلى البر، لذلك بادر قائد الأسطول الأمريكي (ديوي) إلى الاتصال بقائد الثورة (اميليو) في منفاه في (هونج كونج)، وطلب إليه المجيء إلى بلاده لمساعدته في تحريرها من السيطرة الإسبانية، مقابل ذلك تحقيق استقلال الفلبين، فباشر (اميليو) بمحاربة الاسبان وتمكن من تحقيق الانتصار عليهم، وانتهت الحرب باستسلام الاسبانيين في أغسطس ١٨٩٨م، وانتهى معها بشكل فعلي الحكم الاسباني في الفلبين وحينها بدأت محادثات السلام بين الطرفين، التي انتهت بالتوقيع على معاهدة باريس في ١٠ ديسمبر ١٨٩٨م بين اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي نصت على تنازل اسبانيا عن جزر الفلبين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل عشرين مليون دولار.

بعد أن تم طرد الاسبان شكل الوطنيون جمهورية في (مالولوس)، وسن دستور للبلاد، ونصب (إميليو) زعيماً لها، إلا إن هذه الحكومة أصبحت تحت الهيمنة العسكرية الامريكية، ولكن ما إن انكشفت لجماهير الشعب الفلبيني حقيقة الاحتلال، حتى بادرت الحمل السلاح، وقامت ثورة استمرت بين ١٨٩٩م حتى عام ١٩٠٢م بزعامة (اميليو)، إلا إن القوات الامريكية تمكنت من إخمادها ونفي زعيمها.

على الرغم من فشل الثورة في تحقيق استقلال الفلبين، إلا إنها غيرت من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البلاد، فلتهدئة المشاعر الوطنية لدى الثوريين أعلنت فيه حكومة الولايات المتحدة الامريكية أنها لن تبقى طويلاً في استعمار جزر الفلبين، وإن أهالي الفلبين هم مواطنون فلبينيون وليسوا امريكيين، مع إقرار إقامة برلمان للبلاد مكوناً مجلسين إحداهما للنواب والآخر للشيوخ، وسارت البلاد نحو الاستقلال، وسن دستور للبلاد، وفي عام ١٩٣٥م جرت انتخابات رئاسية في البلاد ربحها الحزب الوطني بزعامة (مانويل كويزون)، وخلال تلك المدة ظل هناك حاكم عسكري أمريكي بصفته مراقب، ترافقه بعثة عسكرية؛ لتدريب الجيش الفلبيني ترأسها الجنرال (مارك ارثر).

الفلبين خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م:

شاركت اليابان إلى جانب المانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية ضد دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ومن ثم الاتحاد السوفيتي، لهذا قامت اليابان باحتلال الفلبين عندما هاجمت الطائرات اليابانية الأسطول الامريكي في (بيرل هاربر) في ٧ ديسمبر ١٩٤١، بعدها باشرت القوات اليابانية نزولها في جزيرة (لوزان) الفلبينية، فانسحب، على إثرها الجنرال الامريكي (ماك ارثر) .

بادر اليابانيون إلى حل الاحزاب والنقابات الفلبينية، واعتقل قادة الأحزاب الثورية، ولاقت تلك القوات مقاومة عنيفة من الحركة الوطنية، كما توحد الحزبان الاشتراكي والشيوعي الفلبيني لمواصلة الكفاح المسلح، وفي عام ١٩٤٢م تشكلت منظمة (المقاومة الشعبية للجيش الياباني) التي عرفت باسم جيش (مك) بزعامة (تاروك)، وخلال المؤتمر الاول لجيش (هك) صدرت وثيقتان أساسيتان، الاولى تعلقت بـ(التنظيم الحديدي)، وتناولت واجبات المقاتل وحقوقه من أفراد

الجيش، والثانية تعلقت بـ(الروح الأساسية)، وتناولت كيفية بناء العمود الفقري للجيش على أساس المساواة والوحدة .

وتألف غالبية الجيش من الفقراء لاسيما الفلاحين المعدمين من ملكية اراضيهم، لذلك طالب جيش (مك) بإجراء الاصلاحات اللازمة في ملكية الاراضي وتوزيعها على فقراء المزارعين.

وخلال عام ١٩٤٢ شن جيش (هك) هجمات واسعة ضد القوات اليابانية التي ضمت الفلبين عام ١٩٤٣ إلى (دائرة الازدهار المشترك في شرق آسيا)، كما هاجم اليابانيون في مارس ١٩٤٣ القاعدة الاساسية لقوات (هك) في الغابات، إلا إن المقاومة المسلحة سرعان ما أعادت تنظيم صفوفها نهاية عام ١٩٤٣م، فانتشرت القواعد ولم تعد تتركز في نقاط محددة، أمام تعاضم قوى الكفاح الوطني أخذت القوات اليابانية تتراجع، وتمكنت من طرد القوات اليابانية من أغلب المناطق عام ١٩٤٤م.

بعد انسحاب القوات اليابانية من الاراضي الفلبينية، سارعت القوات الامريكية إلى احتلالها مباشرة، وتم طرد اليابانيين منها، وبعد توقيعهم على وثيقة الاستسلام في سبتمبر ١٩٤٥م، دخلت الفلبين مرة أخرى تحت السيطرة الامريكية، وعاد الجنرال (ماك ارثر) إلى مانيلا، ونتيجة لتصاعد الحركة الوطنية الفلبينية التي قادت تظاهرات واسعة في سبتمبر ١٩٤٥ طالبت من خلالها منح الفلبين الاستقلال، وعندها باشرت السلطات الأمريكية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح الفلبين الاستقلال، الذي أعلن في يوليو ١٩٤٦م استناداً إلى قانون عام ١٩٣٥، وإقامة الانتخابات في البلاد، وتم انتخاب زعيم (الحزب الوطني) (مانويل) رئيساً لدولة الفلبين، الذي أبقى على المصالح الأمريكية في الفلبين، فأصبحت الأجهزة التشريعية والتنفيذية للفلبين تسير وفق الخطط الامريكية، وظل الاستقلال اسماً؛ بسبب القيود العسكرية والاقتصادية التي ارتبطت بها الفلبين مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات.

فيتنام

تعد فيتنام إحدى دول شبه جزيرة الهند الصينية الواقعة في إقليم جنوب شرق آسيا الممتد من سيلان -سريلانكا غربا إلى الفلبين شرقا، وهو منطقة تكثرت فيها الجزر واشباه الجزر، ومنطقة يلتقي عندها المحيطان الهادي والهندي وتمثل شبه جزيرة الهند الصينية المنطقة الواقعة ما بين خليج البنغال وبحر الصين الجنوبي، لذلك يعد الإقليم حلقة وصل ما بين عالمي المحيطين الهادي والهندي الأمر الذي يؤهله ليكون مركزاً تجارياً واستراتيجياً مهماً.

وكان الإقليم بصورة عامة ملتقى الحضارتين الهندية والصينية، وعاش لفترات طويلة تحت ظلال القوتين أعلاه بالتناوب، الأمر الذي يفسر التسميات التي كانت تطلق عليه قبل الحرب العالمية الثانية، فكثيراً ما عرف الإقليم باسم (الشرق الأقصى) الأمر الذي يجعله يبدو تابعاً للصين أو (بلاد الهند البعيدة)، ونتيجة لذلك فقد شهد الإقليم تيارات وثقافات متعددة، فتحرك الصينيون نحوه من الجهة الشمالية الشرقية وأسسوا منطقة عرفت باسم (تونكين Tonkin)، والتجارة الهندية جاءت عن طريق البحر وأسست محطة تجارية على طول الساحل الممتد على كمبوديا ونهر (الميكونج -Mekong) ، ويلاحظ أن الوجود (الهندي-الصيني) قد تركز في منطقة شبه الجزيرة المذكورة والتي تضم (فيتنام وكمبوديا ولاوس)، وهذا يفسر لنا اقتصار مصطلح الهند الصينية على هذه المنطقة فيما بعد.

وبعد مجئ القوى الاستعمارية الغربية وسيطرتها على عموم الإقليم أصبحت منطقة شبه الجزيرة تحت السيطرة الفرنسية فأصبحت تعرف بالهند الصينية الفرنسية.

وتمتد فيتنام حوالي (١٠٠٠) ألف ميل على طول الجبهة الشرقية لشبه الجزيرة بين دلتاوات نهرها الأحمر شمالا والميكونج جنوبا، وتطل من جهة الشرق على خليج تونكين، ويفصلها عن كمبوديا ولاوس من جهة الغرب جبال (الأناميت -Annamite) الصينية، ومن جهة الجنوب بحر الصين الجنوبي، ومن جهة الشمال الصين الشعبية.

وتقسم فيتنام جغرافياً إلى ثلاث مناطق هي (باك بو -Bag Bo) (الشمال)، وتمثل مع دلتا النهر الأحمر منطقة غنية بالمصادر والامكانيات الزراعية والصناعية، (وترونج بو - Trung

(Bo) (الوسط) وتمثل شريطا طويلا وضيقا من الأرض يربط بين دلتا النهر الأحمر ونهر الميكونج والقسم الثالث هو (النام بو - Nam Bo) (الجنوب) وهو منطقة زراعية غزيرة.

واللغة الرسمية هي اللغة الفيتنامية او الـ(كيوك نغيو - Quoc Ngu)، ولها ثلاث لهجات (لهجة الشمال، والوسط، والجنوب)، كما ان هناك لغات اخرى تنطق بها بعض الأسر الفيتنامية كلغة (الكاداي او التاي- Kadai or Thai) و(التبتية البورمية - Burman Tibeta)، و(المياوياو - MiaoYao) وتنتشر في الشمال، وغيرها من اللهجات المتعددة بتعدد الأسر هناك.

اما اللغة الفرنسية فهي اللغة الرسمية الثانية، وينطق بها عادة كبار السن الذين عاصروا الاستعمار الفرنسي اما اللغة الإنجليزية، والروسية، والصينية فهي محددة الاستعمال وتكاد تقتصر على التعليم.

أما الديانة فهي الاخرى متعددة، فهناك الكونفوشوسية، والبوذية وفروعها الكاوداي والهاواو، فضلا عن المسيحية (الكاثوليكية).

السيطرة الفرنسية على فيتنام:

خضعت المنطقة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية منذ عام (١٨٦٢م) مبدئة (بكوتشين تشاينا) وفي عام ١٨٨٤ سيطرت على (تونكين)، وخلال الفترة (١٨٦٢-١٩٠٧) كانت فرنسا قد احكمت سيطرتها على شبه جزيرة الهند الصينية، واستمرت هذه السيطرة حتى الحرب العالمية الثانية.

بدأ التغلغل الفرنسي في فيتنام عن طريق البعثات التبشيرية، التي تزايدت بشكل ملحوظ منذ القرن التاسع عشر، وبدأ المبشرون بممارسة تأثيرهم في أسرة (نغوين - Ngoun) التي كانت تحكم فيتنام آنذاك، ولما حاول الامبراطور الفيتنامي وضع حد لهذا النفوذ، قررت فرنسا في الثاني من سبتمبر عام (١٨٥٨) التدخل بحجة حماية المبشرين.

وفي عام ١٨٨٣ أصبحت كوتشين تشاينا محمية فرنسية، وفرضت الحماية على تونكين وانام، واستكمالا للسيطرة الفرنسية على كل شبه الجزيرة، قامت في الحادي عشر من يوليو

١٨٦٣ بتوقيع معاهدة الحماية مع كمبوديا، وفي السابع عشر من اكتوبر ١٨٨٧ اوجدت الاتحاد الفدرالي بين كمبوديا ولاوس، وفي الاول من يناير ١٨٩٥ وضعت لاوس تحت الحماية الفرنسية.

ومن الناحية الادارية قامت فرنسا بتقسيم فيتنام إلى ثلاث وحدات إدارية الاولى (كوتشين تشاينا) ،وكانت تحت الادارة الفرنسية المباشرة والثانية (انام)، التي عدت محمية فرنسية واعطيت الادارات الفيتنامية بعض السلطات الشكلية، أما تونكين فكانت محمية شكلاً ومستعمرة فرنسية إدارة، وكان نظام كل وحدة يختلف عن الاخرى، وحرمت السلطات الفرنسية استخدام كلمة (فيتنام)، وعملت على طمس الهوية الفيتنامية فأصبحت اللغة الفرنسية أساس التعليم تليها الانجليزية ثم الفيتنامية بالدرجة الثالثة.

وعلى هذا الحال استمرت الادارة الفرنسية في استغلال هذه البلدان حتى قيام الحرب العالمية الثانية، واحتلال اليابان للمنطقة، ولم تكن الاخيرة اصلح حالا من سابقتها، فازدادت معاناة المنطقة وحاولت الحركة الوطنية استغلال الظروف وتسلم زمام الامور ، ونجحت في القيام بثورة أغسطس عام ١٩٤٥م، إلا انها لم تستمر طويلا اذ سرعان ما عادت السيطرة الفرنسية من جديد بمعية الولايات المتحدة وحلفائها لتبدأ صفحة جديدة من الكفاح الوطني من اجل الاستقلال تحت راية الحزب الشيوعي الفيتنامي بزعامة (هوشي منه)، واندلعت الحرب بين الطرفين في عام ١٩٤٦، ودامت قرابة تسع سنوات وانتهت بهزيمة الفرنسيين في ديان بيان فو وعقد مؤتمر جنيف ليبدأ استعمار جديد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

السيطرة الامريكية على فيتنام:

ترجع اهمية المنطقة بالنسبة للامن القومي الامريكي، ان خمس ولايات امريكية تقع على المحيط الهادي، الذي هو الفاصل الوحيد بينها وبين منطقة جنوب شرق اسيا، ففي حالة سيطرة قوة معادية لها على هذه المنطقة فأن الامن القومي الامريكي سيصبح في خطر جسيم، كما ان المنطقة يتداخل عندها المحيطان الهادي والهندي ،وهذا الموقع جعلها أحد أهم المنافذ البحرية المسيطرة على حركة الملاحة البحرية بين المحيطين.

وبما ان المنطقة لا يفصلها عن الولايات المتحدة سوى المحيط الهادي فمن الطبيعي ان تسعى للسيطرة عليها ،لاسيما ان المنطقة بكثافتها السكانية العالية تمثل اسواقا ممتازة لتصريف

فائض الانتاج الامريكى، كما أن موقعها الجغرافي بالنسبة للصين الشيوعية اهلها لتكون جسرا لها نحو كل جنوب شرق اسيا، الامر الذي لا يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة، لاسيما ان المنطقة تمثل مصدرا للمواد الاولية التي تعتمد عليها الصناعة الامريكية، ومن تحصيل حاصل ان يمثل ذلك تهديدا لأمنها القومي.

نزلت القوات الامريكية في فيتنام لأول مرة في النصف الاول من القرن التاسع عشر وتحديدا في العاشر من مايو ١٨٤٥م، وذلك حينما قامت مجموعة صغيرة من مشاة البحرية الامريكية بالنزول على الشاطئ الفيتنامي في محاولة لإنقاذ احد الاساقفة الفرنسيين هناك، الا انها انتهت بالفشل وغادرت على اثرها هذه القوات، وكان من الممكن ان يكون للولايات المتحدة دور مباشر في فيتنام في سبعينيات القرن المذكور حينما حث احد الضباط الفيتناميين الامبراطور (تودوك - ToDuck)، الحاكم آنذاك على طلب المساعدة الامريكية لمواجهة مخاطر الحملات الفرنسية إلا ان هذه المساعي فشلت هي الاخرى.

وفي عام ١٨٩٩م اصبح الامريكيون قريبين جدا من فيتنام باحتلالهم للفلبين الا انهم لم يتدخلوا في شؤونها، وبعد حوالي خمسين عاما أصبح للولايات المتحدة الأمريكية دور أساسي في فيتنام.

بدأت ملامح اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة شرق وجنوب شرق اسيا تظهر خلال فترة ما بين الحربين حينما بدأت اليابان تؤدي دورا واسعا في المنطقة كلها، وتمثل هذا الاهتمام في دعوة الرئيس الامريكى هاردينج في نوفمبر ١٩٢١، الدول القريبة إلى عقد مؤتمر في واشنطن وكان الاخير يخشى من المخاطر السياسية للتحالف (البريطاني-الياباني) المعقود في عام ١٩٠٢ فاليابان، ومنذ عام ١٩١٠ احكمت سيطرتها على كوريا ، وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت بوضع يدها على الصين، الامر الذي لا يمكن للولايات المتحدة ان ترضى به لان سيطرة اليابان على الصين سيؤدي إلى غلق الباب المفتوح، الذي دعت اليه منذ عام ١٨٩٩.

وفي فبراير عام ١٩٢٢ انتهى المؤتمر الذي عرف باسم (مؤتمر واشنطن) والذي نتج عنه عقد اتفاق بين كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان ، وحقق هدف الولايات

المتحدة بتحطيم التحالف (الياباني-البريطاني)، كما تعهد اطراف المؤتمر باحترام مصالح كل طرف في الباسفيك، والتشاور مع بعضهم البعض لمنع أي عدوان على المنطقة.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية عادت جنوب شرق اسيا لتشكل اهمية كبيرة في الامن القومي الامريكي، وذلك حينما وافقت حكومة فيشي الفرنسية (الموالية للالمان) على احتلال اليابان للمنطقة.

وخلال الحرب العالمية الثانية، عانت فيتنام من الاحتلالين الفرنسي من جهة والياباني من جهة اخرى، إذ زحفت القوات اليابانية للسيطرة على فيتنام واتخذت منها قاعدة للأسطول الياباني للتحرك نحو سنغافورة لمحاربة دول الحلفاء هناك، مما اضطر الثوريين إلى الهرب نحو الحدود الفيتنامية - الصينية، وشكلوا عام ١٩٤١ جبهة وطنية ضمت العناصر المعارضة للحكم الاجنبي جميعها سميت بـ(جبهة تحرير فيتنام) التي تزعمها (هوشي منه)، أعقبها إصداره أوامر بتشكيل (وحدات الدفاع الذاتي المسلحة)، وفي أوائل عام ١٩٤٢ قادت الجبهة حرب عصابات لمدة ثمانية أشهر في إحدى المناطق الشمالية في فيتنام، وخلال عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أقيم هناك معسكر للثوريين ، وخلال عام ١٩٤٤ توصلت الحركة الوطنية إلى قناعة بأن الصدام سيقع بين اليابانيين والفرنسيين، وبالفعل تمكن اليابانيون من طرد الفرنسيين من الهند الصينية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً لهزيمة اليابان امام الحلفاء، وعند هزيمتهم وبينما كانت القوات الحليفة تستعد للدخول إلى الهند الصينية، قررت الحركة الوطنية الفيتنامية انتهاز الفرصة وانتزاع السلطة من أيديهم قبل وصول الجيوش الحليفة، وفي أغسطس ١٩٤٥ انفجرت الثورة في أرجاء البلاد، وأصبحت على رأس مهامها إنجاز الاستقلال الوطني، وفي مطلع سبتمبر ١٩٤٥ وقف (هوشي منه) أمام حشد من الجماهير الفيتنامية قرأ بيان الاستقلال وتكوين جمهورية فيتنام الديمقراطية.

الفصل الثالث

شبه القارة الهندية

*الهند

*باكستان

*مشكلة كشمير

الهند

الهند شبه جزيرة تمتد في جنوبي قارة آسيا ، وتتفصل الهند عن بقية بلاد آسيا بحاجز من الجبال الشاهقة منها، جبال (الهمالايا) التي تفصلها عن الصين، وجبال (سليمان) التي تفصلها عن افغانستان، وفيها سهول واسعة تمتد من الغرب الى الشرق بين خليج البنغال وبحر العرب، تقع الهند في القسم الاوسط الجنوبي من قارة اسيا، ويحدها من الشمال جبال (الهمالايا)، ومن الجنوب المحيط الهندي، كما تشكل جمهورية الهند وباكستان وبنغلادش وسيريلانكا الأجزاء الرئيسية في شبه القارة الهندية.

تتجلى أهميتها من موقعها المتميز على المحيط الهندي الذي يتصل بالخليج العربي والبحر الاحمر، ويعد العامل الجغرافي من العوامل المهمة لخلق مكونات النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للهند ، فالموقع الجغرافي أدى إلى تقسيم الهند الى أجزاء مختلفة مما أحدث ذلك عدم امكانية وضعها تحت نظام سياسي مركزي واحد.

تقع المدن الرئيسية على ساحل شبه جزيرة (الدكن) مثل (بومباي) و(مدراس) و(كلكتوتا)، ويضم السهل الواسع الذي ينحصر بين (نيو دلهي) و(كلكتوتا) مئات عدة من ملايين الهنود، وتعد الهند مقر الديانة البراهمية التي تنسب إلى (براهما) كما تسمى (الهندوكية) نسبة الى الهند، وهناك أيضاً المعتقدات الهندوسية والجينية والبوذية، فضلاً عن السيخ.

الحكم المغولي للهند:

تعرضت الهند إلى الغزو المغولي الذي اجتاح الشرق منذ القرن الحادي عشر، وتمكن المغول من حكم الهند منذ عام ١٥٢٦م، من لدن (بايور)، الذي مهدت غزواته قيام دولة مغولية قوية تولى حكمها عدد من الأمراء من نسبه ، وتوصل من بعده الاباطرة (أكبر) و(جهانكير) و(شاه جهان) و(اورانك سيب) إلى توحيد شبه القارة الهندية من (كابل) إلى الهند الجنوبية .

دان المغول الذين سيطروا على أجزاء الهند معظمها بالديانة الاسلامية، في حين كانت أكثرية الهنود من الهندوس، وأعتد المغول على الهندوس في تسيير شؤون الدولة، إذ كانت

هناك بعض الولايات يديرها الهندوس كإقطاعيين للإمبراطور المغولي مع استقلال محدود، وكانوا يجهزون القطعات للجيش الامبراطورية ويعملون كجباة ريع للسلطة المركزية .

واستغل المغول في الهند قوة جيشهم وحسن تنظيم إداراتهم ليسيطوا سلطتهم على الهند، وأستندوا في الوقت نفسه إلى القوة، فضلاً عن اتباع سياسة التسامح الديني تجاه الأقليات الدينية.

إلا إن سيطرة المغول لم تكن كاملة على الهند، إذ بقيت أجزاء من الهند لاسيما في الجنوب خارج حكم المغول لمدة طويلة، أمّا المناطق التي خضعت للحكم الاسلامي المباشر، فقد تبلورت فيها المعارضة للحكم حتى تحولت أحيانا الى ثورة، ولمل كانت الارض تعد المصدر الرئيس لمالية الدولة، وطبقاً للعرف الهندوسي فإن حصة الملك السدس من ريع الارض، لكن المغول اخترقوا هذا العرف منذ عهد الامبراطور (أكبر) الذي حكم بين (١٥٥٦-١٦٠٥)، إذ أصبحت حصة الملك هي الثلث، ثم رفع خلفاؤه، الحصة الى النصف، فعاش الهنود عيشة صعبة، الأمر الذي أدى الى حصول المجاعات وأنتشارها في أغلب مناطق الهند .

ومارس الحكام المحليون استغلالاً محلياً، إلا إن السياسة العامة للدولة كانت تتسم بالتسامح مع السكان والمساواة بين المسلمين والهندوس، وقام الامبراطور (أكبر) بتولية الهندوس مراكز رسمية عالية مدنية وعسكرية، وألغى ضريبة الرأس، وجعل سرقة البقر جريمة تختلف عن السرقات الاخرى وخاصة أمام الهندوس إذ إن عقوبتها الاعدام .

واصل خلفاء الامبراطور (أكبر) سياسة التسامح الديني، لكن السلطان (شاه جهان) منع بناء معابد هندوسية جديدة عام ١٦٣٢، وأمر بتدمير اي معبد تحت الانشاء، أمّا خليفته (اورانك سيب) الذي دام حكمه بين (١٦٥٩-١٧٠٧)، والذي كان أقدر أباطرة المغول إذ قرر تجديد الشخصية الاسلامية، كما مُنعت بعض الطقوس الهندوسية غير المقنعة مثل وزن الامبراطور بالذهب والسجود للإمبراطور، تمتع هذا الحاكم بالحزم والحكمة وأستطاع إرضاء فئات الشعب المختلفة، وكان ذا مقدرة حربية، وكان عهده عهد ازدهار ورفاهية ورخاء، فزادت مساحات الأرض المزروعة، وكثرت الغلات ونعم الناس بالخيرات وزادت واردات الدولة، وقام (اورنك سيب) بإصلاحات واسعة النطاق، وبعد وفاته أخذ حكم المغول يتدهور، بسبب ضعف الحكام الذين خلفوه، وطبيعة الحكم الذي كان مركزياً ويفتقر الى التنظيم، فضلاً عن كونه فردياً في

الوقت الذي كانت الدولة واسعة بشكل يصعب على الحكم الفردي إدارتها بهذا الأسلوب، ونتيجة لضعف السلطة المركزية أخذت بعض أجزاء الدولة تعلن الاستقلال، حيث أعلن بعض حكام الاقاليم أنهم أمراء مستقلون، وحتى بعض ملاكي الاراضي شكلوا ممالك خاصة بهم.

جاءت الضربة للمغول عام ١٧٣٩ على يد الحاكم الفارسي (نادر شاه) الذي دخل الهند ولم يجد إلا مقاومة قليلة، ولم يجد الامبراطور المغولي أية مساعدة من الحكام التابعين له، وعندما دخلت الجيوش الفارسية عمت البلاد حالة من الفوضى، فأنهزت السلطة المركزية، مما فسح المجال للطوائف والقوميات المختلفة في الهند، أن تمارس كل منها دوراً في الحصول على سلطة محلية، الأمر الذي زاد من حالة الفوضى.

وصول الاوربيين للهند:

وضع البرتغاليون أول ركيزة للاستعمار الاوربي في الشرق، وذلك من خلال إرسال اسطول برتغالي تألف من ثلاث سفن بقيادة (فاسكو دي جاما) الذي اكتشف رأس الرجاء الصالح، الذي وصل إلى الهند عام ١٤٩٧ إلى ميناء كلكتا، تمهيداً لغزو الهند وتحقيق أهداف دينية واقتصادية ، تمثلت بنشر الديانة المسيحية والإتجار بالتوابل التي اشتهرت بها الهند.

وعلى الرغم من معارضة نائب الملك البرتغالي في الهند (فرانسيسكو دالميدا) لكل سياسة ترمي الى التوسع، لكنه كان يقدر أهمية حصول البرتغال على السيادة في البحار الهندية وتكوين امبراطورية تجارية في بلاد الشرق .

تمكن البرتغاليون في السنوات اللاحقة من انشاء أول مستعمرة لهم في (كوتشين) جنوب كلكتا، وعندما شعر سلاطين المماليك في مصر بالخطر أعدوا اسطولاً لمقاتلة البرتغاليين، لكن البرتغاليين انتصروا عليهم في موقعة (ديو) عام ١٥٠٩، فشرعوا بعدها بإنشاء المراكز الحصينة في الهند، وأسسوا لأنفسهم في أعالي البحار سيادة لا ينازعهم فيها منازع، جعلت تجارة البحر الهندية تحت رحمتهم مدة تزيد على القرن ونصفه، وكان الشخص الذي نظم هذه الامبراطورية البحرية وحملها بالفعل الى المحيط الهادئ هو (الفونسو البوكرك)، الذي يعد من المع الأسماء في تاريخ العلاقات بين أوروبا واسبيا، كما عُد كونه باني السيطرة الغربية في اسيا .

ولم يكتفِ البرتغاليون بالنشاط التجاري، بل مارسوا ايضاً نشاطاً هدف إلى نشر المسيحية في آسيا، كما حافظوا على سرية الطريق إلى الهند حتى لا تقع في أيدي منافسيهم من الاوربيين، لاسيما هولندا التي توجهت إلى المحيط الهندي، وسيطرت على اندونيسيا وقضت على النفوذ البرتغالي في الهند، فبعد تأسيس شركة الهند الشرقية- الهولندية عام ١٦٠٢ عقد الهولنديون معاهدة مع أمير المسلمين (قاليقوط) المسلمين أعداء البرتغاليين عام ١٦٠٤ التي أكدت على اجلاء البرتغاليين عن أرجاء الهند كافة، فأنهات الامبراطورية التجارية البرتغالية أنهياراً سريعاً، ثم سقطت المحطات التجارية الصغيرة في يد الهولنديين الواحدة تلو الاخرى، وبذلك انهار الوجود البرتغالي في الهند.

ومنذ عام ١٥٥٣م أسس الانجليز شركة سميت ب(اتحاد التجار المغامرين للتجارة مع الشرق) ، وفي عام ١٦٠٠ أصدرت الملكة (اليزابيث) مرسوماً ملكياً بمنح هذه الشركة حرية التجارة في الهند والمناطق المجاورة لها لمدة خمسة عشر عاماً، فأسست شركة الهند الشرقية- الانجليزية، وشرعت بإنشاء المراكز التجارية، ومنها المركز التجاري في (مزولي) عام ١٦١١، وفي (سوارت) عام ١٦١٢، واشتبك الانجليز مرات عدة مع البرتغاليين، ثم تمكنوا من طردهم من الهند.

ولم يكن الفرنسيون بعيدين عن هذا التنافس، ففي عام ١٦٠٤ أسسوا شركة الهند الشرقية- الفرنسية، وأسسوا أول مركز تجاري لهم في الهند في سراب عام ١٦٦٨، والثاني بالقرب كلكتا عام ١٦٧٢، والثالث بالقرب من مدراس .

وبذلك عملت الشركات التجارية الثلاث على شراء الاراضي وبناء الحصون، إذ كانت المنافسة بينها شديدة، إلا إنَّ الانجليز كانوا الأقوى في هذا التنافس، وأصبحت كل من بومباي ومدراس وكلكتا، المراكز التجارية الثلاثة التي استطاع الانجليز النفاذ من خلالها الى داخل الهند.

التنافس البريطاني - الفرنسي حول الهند.

أدى التنافس البريطاني - الفرنسي حول الهند الى قيام حروب كثيرة بين الطرفين، إذ كان كل طرف يدرّب فتيان الهند ويسلّحهم بأحدث الاسلحة، وأستغل كل منهما الانقسامات التي سادت بين الولايات الهندية، والخلافات الموجودة بين الأمراء لتحريض أحدهم ضد الآخر .

وبعد أن تدهورت سلطة الامبراطورية المغولية في القرن الثامن عشر، وأصبح حكام الولايات مستقلين، لاسيما حكام (الدكن)، شرع الحاكم الفرنسي العام (فرانسوا دوبلكس) ومدير شركة الهند الشرقية - الفرنسية، بالتحالف مع أغلب هؤلاء الحكام، إلا إنّ الحاكم البريطاني العام (روبرت كلايف) أستطاع استمالتهم، فتمكن من طرد الفرنسيين من أغلب المناطق الهندية، فسيطر البريطانيون على البنغال عام ١٧٥٧، وأستمرت هذه المنافسة التي أّتمت بالتصادم الحربي احيانا بين الطرفين، حتى أنتهت بخروج الفرنسيين بعد الاتفاق مع البريطانيين من معظم المناطق التي كانوا يحتلونها في الهند، بموجب اتفاقية عام ١٧٦٣ التي نصت على تنازل فرنسا عن الهند الى بريطانيا، كما تم تحديد ببعض المناطق الصغيرة على أن تكون منزوعة السلاح، وهذا يعني إنّ هذه الاتفاقية أشرت الى حد كبير نهاية مرحلة التنافس والصراع على شبه القارة الهندية، وبروز بريطانيا كونها دولة استعمارية انفردت بإدارة شؤون الهند .

وتعود الأسباب التي أدت الى نجاح البريطانيين على الفرنسيين الى:

- ١- اهتمام بريطانيا ببناء أسطولها وقوتها البحرية بحكم موقعهم الجغرافي وسط البحر، وأنعزالهم عن القارة الاوربية.
- ٢- انتصارهم البحري على إسبانيا في موقعة (الارمادا البحرية) عام ١٥٨٨، منحهم القوة بحيث أصبحت الدول الاوربية تخشى مجابهتها في عرض البحر .
- ٣- إنّ تأسيس المراكز التجارية الغربية بالمناطق الساحلية الرئيسة في الهند، أسهم في ظهور طبقة قوية من الرأسماليين الهنود، أرتبطوا بالشركة البريطانية التي كانت تزودهم بالأموال اللازمة لاسيما بعد حدوث الاضطرابات التي شهدتها الهند بعد أضمحلال سلطة المغول.
- ٤- انشغال فرنسا في الامور السياسية والحروب الاوربية، لاسيما حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ .

٥- كان للفرنسيين مشاكلهم الخاصة بسبب الرسوم والضرائب الكثيرة المفروضة بين المقاطعات الفرنسية التي أدت الى إعاقة التجارة الفرنسية.

٦- فشل نابليون في احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس التي تعد الطريق الموصل الى الهند، بعد أن قرر انتزاع الهند من بريطانيا وقطع اتصالاتها سيوجه ضربة لها، فحمله هذا الاعتقاد على مهاجمة مصر والاستيلاء عليها .

الاحتلال البريطاني في شبه القارة الهندية:

بدأت اتصالات إنجلترا بالهند منذ عام ١٥٧٨م عندما قدم إلى الهند القسيس توماس ستيفنز، وفي عام ١٦٠٠م تأسست شركة الهند الشرقية بمرسوم ملكي ، وكانت في البداية لهدف تجاري فقط ، وذلك لكسر شوكة إسبانيا والبرتغال ، وكانت الشركة تشتري منتجات الهند بأثمان رخيصة وتبيعها في أوروبا بأثمان باهظة ، وفي عام ١٦٨٦م أعلنت الشركة عزمها على إقامة مستعمرة إنجليزية واسعة في الهند ، وأنشأت مراكز تجارية في مدراس وبومباي من المدن الهندية التجارية ، وقد بدأت الشركة عملها التجاري في أرض الهند ، ولم يأبه الحكام المسلمون في بداية الأمر لذلك الخطر الذي يهدد وجودهم بل قدموا لهم جميع التسهيلات التجارية ، وكانت هذه الشركة تعمل ومن ورائها حكومة بريطانيا بالحصول على الأرض والاستيلاء عليها والتوسع والاستعمار ، وساعدهم على ذلك التفتت والضعف الذي كان عليه الحكام المسلمون وانشغالهم بحروب بعضهم البعض ، بل وأسهمت شركة الهند الإنجليزية بضرب هؤلاء الحكام المحليين بعضهم ببعض ، وأمدت بعضهم بالمال والرجال ضد البعض الآخر حتى وضعت يدها على معظم ولايات الهند ، وقد حكمت بريطانيا الهند على مرحلتين :

المرحلة الأولى تمثلت بحكم شركة الهند الشرقية من العام ١٧٤٠ وحتى ١٨٥٨م.

أما المرحلة الثانية فتمثلت في حكم التاج البريطاني مباشرة من العام ١٨٥٨ وحتى ١٩٤٧.

أولاً: مرحلة حكم شركة الهند الشرقية من ١٧٤٠ - ١٨٥٨ م .

قامت بريطانيا بالاستيلاء على البلاد جزءاً بعد آخر ، فابتدأوا بالبنغال التي كانوا قد اتخذوها مركزاً للتغلغل إلى داخل الهند ، وأخذت الشركة تؤوى إليها كل ثائر على والي البنغال ، وكذلك أخذوا بالتدخل في شئون البلاد الداخلية ، مما أثار حفيظة والي البنغال الأمير (سراج

الدولة) الذي رأى أنه لا سبيل لإيقاف تدخل رجال الشركة إلا باستعمال القوة ، فقام بالهجوم على حصونهم ليقضي عليهم وذلك عام ١٧٥٧م ، ولكن صراع سراج الدولة مع بعض قادته واستغلال الإنجليز لتلك الصراعات أدى إلى فشله فقبض عليه وقتل .

وكانت هذه الموقعة مفتاح تحول في تاريخ الهند فمنذ ذلك الوقت دخلت البنغال في حكم الإنجليز وأصبح لشركة الهند الشرقية السيادة الفعلية على الهند، وأصدرت الحكومة البريطانية قانون تنظيم الإدارة ، فدخلت الهند دوراً من الاختلال والضعف الإداري أدى لانتشار الرشوة بين موظفيها ، فأصبحت البلاد بحالة من الاضطراب والضعف ، وفي أغسطس ١٧٦٥م تولت الشركة الإشراف على (الديواني) ، وهو الإدارة المالية للبنغال ، وأصبح لها الحق في تحصيل إيرادات البنغال ، وأصبحت الشركة هي المتحكمة باقتصاديات الهند ونهبت خيراتها ومارست أسوأ السياسات لتحقيق المكاسب ، فأخذت شركة الهند الشرقية تنقل البضائع من الهند إلى أوروبا ، فلما تم الانقلاب الصناعي في أوروبا سارت تنقل الصناعات من أوروبا إلى الهند ، وهذا ما دعا إلى فتح أسواق جديدة لها في الداخل ، وكانت تفرض سيطرتها على السواحل وتطبق على سفن غيرها ضرائب باهظة ، فانقلبت التجارة إلى استعمار وتبدلت ملكية الشركات من أفراد إلى الدولة البريطانية فتبعت الهند إلى الحكومة مباشرة ، واستولوا على أحسن أراضي المسلمين بشتى الوسائل فانتشر الفقر بين المسلمين وعمت الإرساليات التبشيرية في سبيل تعليم الهندوس وتبصيرهم ، ليكون النصارى الجدد وسيلة للمستعمرين لتنفيذ المخططات الصليبية ؛ ونتيجة لذلك انتشر الجهل والفقر بين المسلمين ، هكذا استولت بريطانيا على الهند وأصبح لهم الكلمة العليا في البلاد ، بعد أن أسقطوا الإمبراطورية المغولية التي حكمت الهند فترة طويلة.

أصبح الحكام المسلمون في الأقاليم المتعددة مستقلين ، ولم يعد لديهم سوى السيادة الاسمية فقط ، وفي نفس الوقت أصبح البريطانيون أقوياء للغاية ، وما أن قويت شوكة البريطانيين بتقادم الزمن حتى ضعفت مكانة المسلمين ضعفاً كبيراً، فابتعد المسلمون عن الإدارة وعن التعليم، إضافة إلى الخلافات الطائفة فيما بينهم .

لذلك أصبحت نفوس الناس تضطرم بنار الثورة مهياً لانتظار الفرصة المناسبة ، حتى أتاح البريطانيون لأنفسهم تلك الفرصة ، وذلك عندما قاموا في عام ١٨٥٧ باستعمال نوع من

الرصاص له فتيل مغموس بالشحم يجب أن يقطع بالأسنان قيل أن يستعمل ، وشاع في أوساط الهند إن الفتيل مغموس بشحم البقر والخنزير بقصد إفساد عقائد الهنادكة الذين يقدسون البقر ولا يجيزون ذبحها ، وعقائد المسلمين الذين لا يأكلون الخنزير فطلبوا إعفاءهم من هذه المهمة ، لكن الإنجليز أصروا علي ذلك ؛ وإزاء ذلك امتنع الجنود الهنود عن استعمال هذا الرصاص، فحُكم على ٨٥ منهم بالسجن عشر سنوات ، مما أثار الهنود وأدى إلى قيامهم بثورة عارمة توصف بأنها الحرب الأولى للاستقلال ، وأخذت أخبارها تنتشر في الهند بسرعة كبيرة، فقامت الثورة في عدة أماكن أهمها مدينة (دهلي) و (لكنو) أكثر المعاقل الوطنية صمودًا أمام القوات البريطانية ، وقد بدأت الثورة بخروج رجل اسمه أغا ميرزا جمع حوله مائتين من الرجال ، ولكن لم يلبث أن سقط في أيدي المستعمرين فأعدموه ، فأصدر العلماء فتوى بالجهاد في سبيل الله للدفاع عن الملة فخرج الناس بالآلاف ، وأشعلت نار الفتنة وتمرد الجيش في عدة أماكن، وانضمت إليه الجماهير ، وبدأ أثر الاعتداء يقع على حياة الإنجليز وأملاكهم في أنحاء متعددة ، وصارت الجيوش إلى دهلي يتزعمهم الضباط المسلمون وقاموا بمحاصرتها عدة أشهر ، ونادى الثوار باسم السلطان (بهادر شاه) واتخذوه رمزًا لثورتهم على الرغم من عدم رغبته هو نفسه بذلك ؛ لقلة همته وكبر سنه حيث تجاوز التسعين من العمر .

قمع البريطانيون الثورة بمنتهى القسوة ، وارتكبوا خلالها أفظع الجرائم الوحشية بحق الهنود ، وعلى الرغم من أن الثوار الهنود كبدوا المستعمرين خسائر كبيرة إلا أنهم كانوا بحاجة إلى مزيد من القيادة والتنظيم ، فضلاً عن أن رد الإنجليز على الثورة كان أشد وأقسى بكثير ، هذا فضلاً عن استمالهم لكثير من الهنود ليقفوا معهم ضد الثورة ، كما استطاعوا استمالة بعض كبار الملاك والزعماء الذين وعدوهم برد أراضيهم إليهم بشرط أن يظهروا ولائهم للبريطانيين، ومع ذلك فقد استمر البريطانيون سنتين وهم يقاثلون الهنود في كل مكان في الهند ، حتى أعادوا احتلالها من جديد وقضوا على جذور الثورة ، ولما فشلت الثورة أُلقت بريطانيا بغضبها على المسلمين ، وألقوا القبض على عدد كبير من هؤلاء المجاهدين وقدموا للمحاكمة .

ثانياً : مرحلة الحكم البريطاني المباشر من ١٨٥٨ - ١٩٤٧ .

بعد القضاء على الثورة بدأت مرحلة جديدة للاستعمار البريطاني ، فقد ألحق البريطانيون الهند ببريطانيا مباشرة دون وساطة الشركة ، وفي أول نوفمبر ١٨٥٨ أقر البرلمان البريطاني دستوراً جديداً في الهند جعل الملكة فكتوريا ملكة على إنجلترا والهند ، واستحدثت وزارة باسم وزارة الهند وحلّ مجلس الهند محل مجلس رقابة الشركة وأسندت له مهام استشارية ، وبذلك أصبحت الهند مجرد مستعمرة بريطانية يحكمها وزير شؤون الهند، وأصبح لقبه (حاكم الهند العام) أو (نائب الملك) .

قامت بريطانيا بفرض سيطرتها على البلاد بالقوة لإحكام سيطرتهم على الهند ، وخاصة على المسلمين ، وفي عام ١٨٧٤م قسم الإنجليز شبه القارة الهندية من الناحية الإدارية إلى قسمين كبيرين ؛ الأول حكموه حكماً إنجليزياً مباشراً وأطلقوا عليه "الهند البريطانية" ، والآخر جعلوا له في الظاهر استقلالاً ذاتياً وأطلقوا عليه " دول الإمارة " ، وكان الأمراء مستقلين داخل حدود إماراتهم ولهم محاكمهم وإدارتهم الخاصة ، غير أنهم كانوا مرتبطين عسكرياً وسياسياً بحكومة الهند ، وجعلوا من كلكتا مقرّاً للحكومة .

تطور الحركة الوطنية في الهند حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ظهور الأحزاب السياسية في الهند

(أ) حزب المؤتمر الهندي ١٨٨٥م.

أدت الحركة التي نادى بها زعماء الحركة الوطنية أمثال أحمد خان وغيره إلى تنامي الحركة الوطنية لدى الشعب، مما شكل خطراً يهدد المصالح البريطانية في الهند ؛ لذا فبدلاً من أن تسمح الإدارة البريطانية للحركة الوطنية في الهند بأن تسير في مجراها الطبيعي ، ورأت بريطانيا أن تنتزع هذه الحركة حتى تستطيع تنفيذ سياستها ، وتوجه الحركة الوطنية الهندية وجهة تخدم مصالحها، فقامت بإنشاء حزب المؤتمر الوطني الهندي ، وكان هدفه الدعوة لعقد مؤتمر سنوي يحضره القادة السياسيون في الهند لمناقشة المشاكل والقضايا السياسية، وقد عقد مؤتمره التأسيسي في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٥، ويعتبر حزب المؤتمر هيئة غير رسمية ، تهدف إلى توحيد

الروابط بين الهند وبريطانيا ، وتولى رئاسته المسلم تارة والهندوسي تارة أخرى ، وكان لحزب المؤتمر الوطني الهندي مجموعة من الأهداف والتي منها تعزيز الألفة والمودة والمشاعر الوطنية بين كل العاملين في القضية الوطنية ، واستئصال الأحقاد العنصرية والإقليمية والطائفية، ومناقشة القضايا التي تهم البلاد، وقد ظل المؤتمر حائزاً على رضى البريطانيين وتأييدهم مادام أنه يعمل ضمن الحدود المسموح بها، لكن تطور الأمر بعد ذلك حيث طالب الحزب بتوفير تمثيل أكثر للهنود في المجالس الإقليمية والمركزية، وطالب بتحسين فرص العمل للهنود في الخدمة المدنية والعسكرية ، أما المسلمون فقد أخذ الإنجليز منهم وظائف الحكومة الكبرى وحصروهم في الوظائف الصغيرة ، فبقوا منعزلين بضياح هويتهم الإسلامية في حركة حزبية يتفوق فيها الهندوس عدداً على المسلمين بنسبة كبيرة.

وبهذا بدأ المؤتمر يتخذ طريقاً آخر غير الطريق الذي رسمته بريطانيا ، فأخذت تتشكك فيه وقد عدت مطالبه بالرغم من اعتدالها غير مقبولة، ولذلك بدأت بوضع العراقيل في طريقه، وأخذت في رسم السياسة الجديدة التي تستطيع من خلالها إضعاف شعبية حزب المؤتمر، وذلك باللجوء إلى سياستها المعهودة (فرق تسد) ، وقد وجد البريطانيون أن أفضل وسيلة لتحقيق أغراضهم هي تقسيم البنغال ، وقد أعلن التقسيم في الأول من سبتمبر ١٩٠٥ ، حيث قاموا بتقسيم البنغال إلى منطقتين؛ منطقة إسلامية يكثر فيها المسلمون وأخرى هندوسية ، وكان لهذا التقسيم تأثير كبير على المسلمين إذ عدوه مقدمة لإنشاء ولايات خاصة بهم يحكمونها بأنفسهم، وعلى ذلك ثار الهندوس ؛ لأنه جاء في صالح المسلمين وأعطاهم حقوقاً لا يجب أن تعطى لهم، وعدوه تشجيعاً للمسلمين للمطالبة بمناطق أخرى وحكمها، مما أدى إلى سوء الأحوال والاضطرابات الطائفية في الهند .

(ب) حزب الرابطة الإسلامية ١٩٠٦.

جاءت الخطوة الثانية لكسب المسلمين في الاستجابة لمطالبهم ، حيث قام عدد من كبار زعماء المسلمين بطلب مقابلة نائب الملك في سلا ، وطالبوا فيها بتحديد مقاعد خاصة للمسلمين في الانتخابات المحلية حتى لا تسطو الأكثرية الهندوسية عليهم إذا اجريت الانتخابات بطريقه التصويت العام ، وقابل الوفد نائب الملك في الأول من أكتوبر ١٩٠٦، وأكد لهم نائب

الملك أنه متفق مع قضيتهم، مما شجع زعماء الوفد على أن يخطوا خطوة أوسع ويؤلفوا هيئة خاصة تنطق باسم المسلمين وترعى حقوقهم. وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦ أعلن عن تأسيس هذه الهيئة تحت اسم الرابطة الإسلامية لعموم مسلمي الهند (Muslim League) ، وقد أعلن البيان الأول للرابطة في مدينة (دكا) بأن أهدافها تتمثل في حماية حقوق ومصالح المسلمين في الهند، وتقريب وجهة النظر بين الحكومة والمسلمين حتى يستطيع المسلمون الحصول على حقوقهم ، إضافة إلى العمل على إزالة العداء ومحاولة التفاهم بين الجماعات المختلفة في الهند .

المهاتما غاندي وسياسة اللاعنف .

منذ بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، استخدم البريطانيون أعداداً كبيرة من الهنود في خدمة القوات البريطانية، إذ غالباً ما كان الهنود يكلفون بأعمال شاقة في المعارك كحمل الأثقال أو جر العربات، هذا من جانب ومن جانب آخر وخلال هذه المدة تطورت حركة التحرر العالمية، مثل قيام ثورة (اكتوبر الاشتراكية) عام ١٩١٧ في روسيا، وتصاعدت الحركة الوطنية الصينية بقيادة (سن يات صن)، وتصاعد النضال الوطني في منطقة الهند الصينية ضد الحكم الفرنسي، فانعكس هذا التطور على حركة التحرر الوطنية الهندية فزادت معنوياتها، كذلك زاد حجم الطبقة العاملة الهندية، وزادت معها متاعبها بتعرض أعداد كبيرة من العمال إلى البطالة.

وخلال هذه المدة برزت شخصية سياسية وطنية على الساحة السياسية، متمثلة بشخصية (المهاتما غاندي) الذي كان شديد التمسك بمعتقداته الهندوسية، دخل المدارس في الهند ثم سافر إلى بريطانيا إذ درس القانون، ثم مكث في جنوب افريقيا عام ١٨٩٣ حتى عام ١٩١٥، وأثرت فيه الحقبة التي عاشها هناك في بلورة افكاره ومبادئه واتجاهاته السياسية، لاسيما سياسة التمييز العنصري التي مارسها البيض ضد السكان الأفارقة.

امتازت السياسة التي نادى بها (غاندي) بسمة تكاد تكون فريدة في حركات التحرر في

العالم الثالث، والتي استندت الى

١. اتباع سياسة اللاعنف.

٢. ممارسة المقاطعة المدنية الاقتصادية والسياسية.

٣. ممارسة العصيان المدني.

أخذ (غاندي) يدافع عن الفلاحين ضد كبار الملاكين، ويدافع عن العمال عند مواجهة التعسف من أرباب العمل، ونظراً لما لمسوه الفلاحون والعمال من شدة إخلاصه لهم فضلاً عن كونه عضواً بارزاً في (حزب المؤتمر الوطني الهندي)، أصبحت له شعبية كبيرة بين أوسع جماهير الشعب الهندي، ففي عام ١٩١٧ استعان العمال، في (حيدر آباد) به لحل مشكلتهم إذ كانوا يعانون من الاجور المنخفضة وطالبوا بزيادتها، فأشار عليهم بالاضراب بشرط ألا يلجأوا إلى استخدام العنف.

وهكذا بدأ الاضراب الذي استمر (٢١) يوماً، وحاول (غاندي) أن يحصل على حقوقهم بالاتصال بأرباب العمل الذين رفضوا الإذعان إلى مطالب العمال، فأعلن (غاندي) الصيام حتى تلبى مطالبهم، مما اضطر أرباب العمل بعد ذلك إلى تلبية حقوق العمال.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ تزعم (غاندي) (حزب المؤتمر الوطني الهندي) عام ١٩١٩، فكان ذلك فاتحة لتحوله إلى حزب شعبي جماهيري، وقاد غاندي العديد من الاضطرابات خلال عشرينيات القرن العشرين لحل المشكلة الهندية، وخلال الفترة من (١٩٣٠-١٩٣٣) أعلن الحزب العصيان المدني، وفي نهاية عام ١٩٣٣ اخذت الحكومة البريطانية تتفاوض مع حزب المؤتمر وطلبت منه إيقاف العصيان المدني، ووعدت بإجراء إصلاحات دستورية شاملة بحيث تفسح مجالاً أكبر لإسهام الهنود في السلطة، وفي عام ١٩٣٤ صادق البرلمان البريطاني على قانون حكومة الهند الذي وضع دستوراً جديداً للهند، منحت بموجبه المقاطعات قسطاً من السيادة المحلية، حينها أوقف حزب المؤتمر العصيان المدني، ورفعت الحكومة الحظر المفروض عليه، وفي عام ١٩٣٧ أعلنت عن نيتها إجراء انتخابات عامة في عموم الهند، وقرر الحزب الاشتراكي في هذه الانتخابات، وأحرز الحزب نجاحاً ساحقاً في أغلب المقاطعات، وشكلت وزارات من أعضاء الحزب نفسه، وأفرج عن الزعماء السياسيين، وازاء هذا التطور سارت الأمور في الهند بشكل اعتيادي وانتعشت الحالة الاقتصادية .

الهند خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ .

بقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وبما أن بريطانيا كانت من دول الحلفاء وكانت الهند دولة تابعة لها، فكان لزاماً عليها اتخاذ موقف من الحرب، فظهرت ثلاثة تيارات داخل

(حزب المؤتمر الوطني الهندي)، فالتيار الاول الذي نت الأكثرية تؤيده رأى ان ليس من مصلحة الهند الانحياز في الحرب إلى جانب بريطانيا الاستعمارية في وقت تكون فيه الهند غير حرة ، ورأى التيار الثاني إن على الهند أن تسهم في الحرب لضمان حريتها وتطوير الحكم الذاتي، بينما رأى التيار الثالث التعاون مع أعداء بريطانيا، ولما كان رأي التيار الاول هو السائد، وجهت حينها الحكومة البريطانية تعليماتها الحكومة الهند ببذل المساعي لإعادة التعاون بينها وبين حزب المؤتمر، فدارت المناقش بين الطرفين عام ١٩٤٢ حول تعاون الهند مع بريطانيا مقابل منح الهند الاستقلال بعد الحرب، ومنح باكستان الاستقلال عن الهند اذا رغبت، إذ كان (محمد علي جناح) زعيم (حزب الرابطة الاسلامية) من المطالبين باستقلال باكستان عن الهند .

إلا إن الحركة الوطنية رفضت ذلك، وانطلقت في انتفاضة جماهيرية ١٩٤٢، فردت عليها بريطانيا بإلقاء القبض على قادة الانتفاضة كافة وزجوا في السجن، وكان من بينهم (غاندي)، وعلى الرغم من ذلك عاودت الجماهير الهندية الانتفاضة عام ١٩٤٣، وواصلت الحركة الوطنية نضالاتها بمقاطعة الحكم البريطاني وممارسة العصيان المدني، الذي استمر منذ عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٥، وهو تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

استقلال الهند ١٩٤٧م.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بقى الوضع السياسي في الهند منذراً بالخطر، ووجد البريطانيون بأنه لم يعد بإمكانهم الاحتفاظ بالهند لأطول من هذا كمستعمرة، وبوصول حزب العمال البريطاني اي (الحكومة العمالية) إلى الحكم البريطاني عام ١٩٤٥، عندها ناقش مجلس العموم البريطاني شؤون الهند، وتوصل إلى قرار أكد ضرورة الانسحاب من الهند ، لاسيما وان الحرب قد أنهكت قوى الحكومة البريطانية واستنزفت قواها، فأعلن نائب الملك البريطاني في الهند أن انتخابات المجالس التشريعية المركزية ستجري خلال عام ١٩٤٦، التي خاضها حزب المؤتمر على أساس استقلال الهند ووحدها، وخاضها حزب الرابطة الإسلامية على أساس إنشاء دولة باكستان .

ونتيجة لتلكو الحكومة البريطانية في حل المشكلات ومنح الهند الاستقلال، زاد تدمير الشعب، وعمت الاضرابات الطائفية في كلكتا، وعلى إثر ذلك شكل (حزب المؤتمر الوطني

الهندي) في سبتمبر ١٩٤٦ حكومة مؤقتة برئاسة (جواهر لال نهرو) - احد اعضاء الحزب البارزين- وكانت هذه أول حكومة وطنية في الهند، وعلى الرغم من موافقة حزب الرابطة الاسلامية على اشتراكه في الحكومة المؤقتة إلا إنه لم يشترك في الجمعية التأسيسية، ومنذ عام ١٩٤٧ ابتداءً حزب الرابطة بحركة عصيان مدني، فقررت بريطانيا إعلان استقلال الهند وقيام دولتي الهند وباكستان في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م.

باكستان

يرجع تاريخ باكستان -وكانت آنذاك جزء من الهند- إلى تاريخ فتح المسلمين للهند في القرن السابع الميلادي وإنشائهم أول دولة إسلامية فيها على يد محمد بن القاسم، حيث ظلوا يحكمونها إلى عام ١٨٥٧م، وظل الإسلام يشكل أحد المرتكزات الأساسية في شبه القارة الهندية التي دخلت صراعًا عقائديًا مريبًا مع الإنجليز الذين سلبوا المسلمين السيادة، وقد ترافق ذلك مع نضالهم ضد الارهاب الهندوسي الذي وقف مع الإنجليز في التآمر على الإسلام والمسلمين

بدأ تاريخ نضال المسلمين في الهند لنيل استقلالهم منذ أن سقطت الخلافة الإسلامية، فأصيب المسلمون في شبه القارة الهندية بالضعف، وكانت أوروبا في هذه المرحلة التاريخية تخطو خطوات قوية في حركة الاستعمار الحديث، وكانت آخر إمبراطورية آسيوية أخضعت لهم إمبراطورية المغول التي ظهرت بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، فمن هذه المرحلة يبدأ تاريخ هذه المنطقة باتخاذ شكلاً جديدًا، إذ تبدأ القوى الأوروبية بالتصارع عليها حتى ظهر البريطانيون إلى أن تم لهم السيطرة التامة على شبه القارة الهندية حتى منتصف القرن العشرين.

وقد اتبع الإنجليز سياسة تقوم على التقرب إلى الهندوس وإبعاد المسلمين وتفريق شملهم بإثارة أحقاد الأغلبية الهندوسية، وبتث التفرقة والمنازعات، وإشعال نار الخلاف الديني والتعصب الطائفي بين الهندوس والمسلمين، فقاموا باضطهاد المسلمين وهدم مساجدهم وتحويلها تكنات للجيش، وشردّ المواطنين، وصودرت أملاكهم وعقاراتهم ، وأبعدتهم عن الوظائف الحكومية والتي كانت سابقًا من نصيبهم ، ووضعت العراقيل أمامهم وقاموا بنزع الأوقاف الإسلامية التي كانت توفر لهم الأموال وجاهدوا في القضاء على كل أوضاعهم الاقتصادية والثقافية، ثم اتجهوا إلى إضعافهم بالجهل ، فبعد أن كان المسلمون يملكون كثير من المدارس، أخذوا يحاربوهم في مدارسهم فقاموا بحركة قوية للقضاء على اللغة الأوردية التي كان المسلمون يستخدمونها ، فأرادوا بذلك القضاء على الإسلام حتى لا يتسنى لمسلم العمل في الدوائر الحكومية، وعملوا على القضاء على كل العادات والتقاليد الخاصة بالمسلمين التي تتعارض مع مصالحهم في الهند ،

مثل تغييرهم للقوانين الإسلامية، وطرد القضاة المسلمين من وظائفهم وتعيين قضاة بريطانيين يمارسون القضاء على أساس سن قوانين تخدم مصالحهم بدلاً من أحكام الشريعة الإسلامية.

كل هذه التغيرات التي استحدثها البريطانيون في الهند في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحدثت شرخاً بين الهندوس والمسلمين، حيث كانت معظم هذه التغيرات تلائم الهندوس بينما رفضها المسلمون، فبسبب سياسة التفرقة والتمييز الطائفي والمذهبي التي طبقتها بريطانيا في شبه القارة الهندية تولد ما يعرف بالصراع الهندوسي الإسلامي في بلاد الهند، وبعدها عرف بالصراع الهندي الباكستاني بعد انفصال باكستان عن الهند.

وهكذا تأخر المسلمون في شتى نواحي الحياة وتعرضوا للاضطهاد ، في حين أن سكان البلاد الآخرين من الهندوس وغيرهم قد أقبلوا على البريطانيين وساعدوهم بعد أن مد البريطانيون لهم أيديهم واحتضنوهم كي يضربوا من خلالهم أبناء بلدهم من المسلمين، وقد أشعل المستعمر نار الخلاف الديني والطائفي بين الهندوس والمسلمين .

لم ترضي هذه الحالة التي وصل إليها المسلمون كثير من علماء المسلمين والذين رأوا الحالة التي وصل إليها المسلمين ، حيث تقدم غيرهم ممن أقبلوا على الثقافة الغربية وأخذوا يسيطرون شيئاً فشيئاً على مقاليد الأمور في البلاد ، في حين بقى المسلمون بعيدين عن المشاركة في خيارات البلاد ووظائفها العامة ، وأن العزلة التي فرضها المسلمون على أنفسهم منذ الاحتلال البريطاني قد أضرتهم ضرراً بالغاً ، فأصبحوا محكومين بعد أن كانوا حاكمين ، وجاهلين بعد أن كانوا علماء أفاض .

المسلمون الهنود وإصلاحات مولي_مونتو ١٩٠٩-١٩١٤م.

بدأ المسلمون يشعرون بأن الإنجليز والهندوس يأترون بهم ويبيتون لهم الغدر والشر، فبدأت تظهر لديهم فكرة تحرير الهند واستقلالها، ولذلك قاموا في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦م بتأسيس هيئة تحت اسم الرابطة الإسلامية لعموم مسلمي الهند (Muslim League)، وفي فبراير ١٩٠٩م طلب وفد مسلم من اللورد جون مولي John Merely لوزير الدولة لشئون الهند في الحكومة البريطانية التخلي عن المخطط الانتخابي القديم ، وكان طلبهم يقوم على أساس أن أعضاء المجلس يجب اختيارهم بطريق التصويت المباشر وعلى أساس المجموع الطائفي من

أجل الحفاظ على حقوقهم ، وفي أبريل ١٩٠٩ تمت الموافقة على قبول طلب المسلمين ، وبالفعل منح المسلمون تمثيلاً منفصلاً في هذه المجالس ، وتم دمج هذه المطالب في قانون المجالس الهندية الصادر عام ١٩٠٩ ، والذي عُرف أيضاً باسم إصلاحات مورلي مونتو Morley Reforms-Minto ، وبهذا فقد أدخل لأول مرة مبدأ الطائفية في الحياة السياسية الهندية ، وذلك بفصل الناخبين المسلمين عن جمهرة الناخبين ، وهو الذي أدى بدوره إلى تفاقم الصراع بين الهندوس والمسلمين ، مما أغضب الهندوس ، فزادت الاضطرابات الطائفية في الهند مما أجبر الحكومة البريطانية على إعلان إلغاء التقسيم ، وذلك في عام ١٩١١م ، فأصيب المسلمون بالغضب نتيجة الظلم الذي وقع بهم وشعروا بأنهم مضطهدون ، فنقلبوا ضد بريطانيا ، فقد رأى المسلمون أن قرار الإلغاء هو استسلام من البريطانيين لإرادة الهندوس وحزب المؤتمر الذي رفض التقسيم رفضاً قاطعاً .

وجاءت نقطة التحول في عام ١٩١٣ عندما دمر البريطانيون جزءاً من مسجد في كانبور شمال وسط الهند لتسهيل بناء الطرق فتجمع المسلمون للاحتجاج وفتحت قوات الأمن النار على العديد من الشباب المسلمين ، فانضم عدد كبير إلى الرابطة الإسلامية ومن بين الأعضاء الجدد الذين انضموا إليها عام ١٩١٣ محمد علي جناح ، أي بعد تأسيسها بسبع سنوات ، والذي كان له دور مهم في إيجاد نوع من التقارب بين المؤتمر الوطني والرابطة الإسلامية ، خاصة وأنه كان من أعضاء المؤتمر الوطني البارزين، فقد بقي مشتركاً في حزب المؤتمر حتى عام ١٩٢١، وكان يؤمن بضرورة التقارب بين مختلف الأقليات في الهند في سبيل الهدف الأسمى وهو القضية الهندية برمتها، وضرورة التعاون بين الهندوس والمسلمين .

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢ اغسطس ١٩١٤م اهتمت بريطانيا بالهند ، وذلك للاستفادة من مواردها البشرية والاقتصادية لتغطية نفقات الحرب ؛ ولهذا وعدت بريطانيا الهند أثناء الحرب اعطاءها الاستقلال عقب انتهاء الحرب ، حيث أعلن وزير الهند في مجلس العموم أن الهند سيؤخذ بيدها في طريق الحكم الذاتي مثل كندا وغيرها ، وكانت حاجة بريطانيا للهند شديدة خاصة في مجال التجنيد إلا أنها كانت تعاني صعوبة في كسب الجندي المسلم عكس الجندي الهندوسي ؛ لان الهنود المسلمين كان من الصعب عليهم مقاتلة المسلمين إخوانهم (لأن تركيا في ذلك الوقت كانت تشكل دولة الخلافة الإسلامية) من أجل هذا فقد أعلنت بريطانيا أن

دولة الخلافة في خطر ويجب على المسلمين إنقاذها لتسهيل عملية تدفق المتطوعين المسلمين، وبذلك استطاعت بريطانيا أن تحصل على مشاركات الآلاف من الهندوس والمسلمين في ساحات القتال للمشاركة في الجيش البريطاني في ميادين القتال المختلفة ، حتى أنها جندت من منطقة البنجاب وحدها ٤٠٠.٠٠٠ مقاتل ، وعن طريقهم استطاعت تحقيق النصر .

وقد وجد محمد علي جناح من اندلاع الحرب فرصة مناسبة لتقديم مطالب الهند والضغط على بريطانيا من أجل استقلال الهند ، وبذل الجهد لعقد مؤتمر يضم حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية معاً في مدينة بومباي لتوحيد مطالب كلا الهيئتين، وكان ذلك فرصة مناسبة لتعاون أكبر كيانين سياسيين في الهند وتوحيدهما ضد إنجلترا التي كانت في حاجة إلى المساعدة الهندية في الحرب.

وفي عام ١٩١٤ أعلن الإنجليز أنهم سيقومون ببعض الإصلاحات ، وكان حزب المؤتمر قد عقد اجتماعه السنوي في بومباي، وعقدت الرابطة اجتماعها في بومباي أيضاً ورأي جناح أن يتقدم الجميع بمطالبهم وكان الهنود يطالبون بالاستقلال الداخلي ، وقد اشترك مع الرابطة الإسلامية بعض كبار زعماء الهند ، واتفق الجميع على أن يتقدموا للحكومة بمشروع مشترك ، وكونوا مجلساً لذلك ، وفي عام ١٩١٥م أرسل المؤتمر بعثته إلى بريطانيا لشرح نظرية المؤتمر الصحيحة أمام البرلمان البريطاني ، وكان على رأس البعثة محمد علي جناح ، وإليه يرجع الفضل في التقريب بين الرابطة الإسلامية والمؤتمر في وقت لا يستطيع فيه أحد المسلمين أن يسمع كلمه المؤتمر الهندي .

المسلمون الهنود والحركة الوطنية الهندية عقب الحرب العالمية الأولى:

اتجهت الحركة الهندية عقب الحرب العالمية الاولى بزعامه غاندي إلى الضغط على بريطانيا من أجل استقلال الهند ، وفي الجانب الآخر الإسلامي الهندي كان المسلمون الهنود يسعون إلى تحرير الهند من الانجليز وإلى إنقاذ الخلافة العثمانية الإسلامية ، ورأوا في سقوط الخلافة سقوط لهم في أعين كلاً من الإنجليز والهندوس ، وكان المسلمون مستاءين أشد الاستياء لقسوة شروط الصلح المقدمة إلى الأتراك في معاهدة الصلح ، كما أنهم كانوا غير راضين عن الإصلاحات ولذا فإن الجميع قد ثار وقضت الحكومة البريطانية على الثورة بقوة السلاح فزاد

غضب الشعب، وهاجم محمد علي جناح الإنجليز ، كما هاجم غاندي الذي نادي بالمقاطعة السلبية والعصيان المدني إذ أدرك غاندي أن بريطانيا في حاجة إلى الهند لتسويق بضائعها والحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعتها ، فأراد غاندي التأثير على بريطانيا لتحقيق مطالب الشعب الهندي في الاستقلال ، غير أن محمد علي جناح أنتقد سياسة غاندي واعتبر أنها تضر بالشعب الفقير أكثر مما تضر بالإنجليز .

حاولت بريطانيا أن تتدرج في منح الهنود الحكم الذاتي في نطاق الإمبراطورية البريطانية ، حيث أصدرت قانون لتحقيق ذلك ، لكن هذا القانون خيب آمال كثير من الهنود مما دعاهم فيما بعد إلى الثورة ، وفي الوقت ذاته أحدث تمزيق الدولة العثمانية وانهيار الخلافة الإسلامية ثورة في نفوس المسلمين الهنود واجتاحتهم موجه كراهية شديدة للإنجليز، وقد وحدت خيبة الآمال المعقودة على الإنجليز بين الهندوس والمسلمين جميعاً ضد الاستعمار، وقد اغتم الهنود مسلمين وهندوس تلك الظروف حيث أنه لا يمكن أن يتحقق لهم مواجهه البريطانيين إلا إذا تضامنوا واجتمعوا على رأي واحد ، وبالفعل تم وضع ميثاق لوكنو Lukno لوضع حد للفرقة الطائفية فيما بينهم وتوحيد مطالبهم في الحكم الذاتي وترقية الهند سياسياً من تابع إلى الإمبراطورية إلى بلد يتمتع بنظام الدومنيون على مثال ما تتمتع به كندا وأستراليا ، لكن الحكومة البريطانية اكتفت عقب الحرب بمنح القانون الدستوري للهند الذي وضع لهم بعض الشيء في سلطات المجالس التشريعية والتنفيذية في المقاطعات وترك للهنود المسائل الأكثر سهولة مثل الشؤون الاجتماعية والتعليم وغيرها من المسائل العادية ، ومعنى هذا التقسيم أن يحتفظ البريطانيون بالجزء الأكثر مسؤوليه ويختص الهنود بالجزء الأقل مسؤولية .

وقد عمل المشروع الذي أطلق عليه (الحكم الثنائي) على إعداد الهنود لتحمل المسؤولية وإشراكهم في الأعمال الإدارية ، وتنفيذاً لهذا المشروع تبقى سلطه إصدار القوانين والإشراف على تنفيذها والمسائل المالية والشؤون الخارجية من اختصاص البريطانيين ، وعندما عقد مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩ دُعي إلى حضوره مندوبون عن الهند ، وكانت هذه الدعوة هي الخطوة الأولى نحو الاعتراف بالهند كدولة أكثر من اعتبارها إحدى الممتلكات البريطانية .

وكان لانتصار الأفغان على الإنجليز في الهند بقياده أمان الله خان (١٩١٩-١٩٢٩) تأثيرًا كبيرًا على سياسة بريطانيا في الهند ، فلجأت لسياسة القمع ، وذلك خوفًا من انتقال المشاعر العدائية من أفغانستان إلى الهند أثناء الحرب ، فعينت بريطانيا في ١٥ ديسمبر ١٩١٧ ، لجنة برئاسة القاضي سيدني رولات Sidney Rowlat ، وذلك لدراسة حالة التمرد المستمر في منطقة البنغال مع وضع المقترحات لإنهاء التمرد ومحاولة إلغاء قانون الدفاع الهندي المفروض على الهند ، وتحولت توصيات اللجنة إلى إجراءات قانونية بعد مصادقة نائب الملك عليها في ٢ مارس ١٩١٩ ، وسميت بلوائح رولات rowlat acts ، وقد تضمنت اللائحة الأولى تعطيل قانون الدفاع عن الهند وصيغ هذا القرار بشكل يعطي السلطة التنفيذية الصلاحيات التي تمكنها من اعتقال الأشخاص لمجرد الاشتباه بهم ومن غير محاكمة أمام القضاء ، وتضمن هذا القرار أيضًا مصادرة البيوت والممتلكات، وتضمنت اللائحة الثانية إجراء بعض التعديلات على القانون الجنائي الموجود في الهند ليخدم الغرض ذاته ، وكان هدف الحكومة البريطانية من قانون رولات هو احتواء الاضطرابات ، إلا أنه كان له تأثير عكسي عليها، فعند وضعه موضع التنفيذ تصدى له الشعب الهندي بمختلف طوائفه .

أما موقف حزب المؤتمر فتمثل في موقف غاندي الذي دعا الشعب إلى مقاومته ، لأنه هدم حقوق الشعب ، وقد حدد غاندي يوم ٦ أبريل ١٩١٩ يوم لحركته (اللاعنف) ؛ أي يوم تتوقف فيه الأعمال ، وقد انتشرت حركة المقاومة خاصة في منطقة البنجاب ، وكانت الشرارة التي أشعلت البنجاب أن قام حاكم مدينة إمرتسار Amritsar باستدعاء اثنين من زعماء حزب المؤتمر واحتجزهم ثم منع الاتصال بهما ، فاحتشدت الجماهير بسرعة ، ثم بدأت الزحف على المدينة للمطالبة بإطلاق سراح الزعيمين ، ولكن رجال الشرطة قد سدوا الطريق أمام الجماهير ، وعلى ذلك وقع اشتباك سقط فيه بعض المتظاهرين ، وعاد الباقون يملؤهم الغضب ، وأخذوا بثأرهم عندما أحرقوا خمسة من الأوروبيين مما دعا إلى إعلان الأحكام العرفية ومنع الاجتماعات العامة .

من ناحية أخرى أبدى محمد علي جناح معارضته الشديدة لحركة اللاتعاون التي قادها غاندي ؛ لأن هذه الحركة مهلكة وحركة تخريب ، وقد أوضح جناح موقفه قائلاً " نعم قد أغلقت مدارس المسلمين وكياناتهم وجامعاتهم ، ولكن بقيت جامعة تيارس الهندوسية لا تغلق أبوابها يومًا

واحدًا وذهبت جامعة عليكرة إلي قبرها " ، وأخذ يتساءل ما جدوى مقاطعة الطلاب للتعليم في المدارس والجامعات الحكومية ، وما جدوى مقاطعة المصانع الحديثة والأقمشة الأجنبية والآلات الحديثة ، فكان يرى في ذلك مقاطع سلبية تضر بالشعب الفقير أكثر من إنجلترا ، وأنها تقود البلاد إلى الفوضى .

عادت الأحداث الطائفية مجددًا في عام ١٩٢٢ ، ففي ٢ فبراير ١٩٢٢ وقع صدام في مركز شرطة شوري شورا chauri shaura بين جماعة من المتظاهرين والشرطة ونتج عن الحادث أن أشعل المتظاهرون النار في مركز الشرطة، فأحرقوا المبنى بمن كان فيه ، ويعتبر هذا الحادث خروج على مبدأ اللاعنف لدى غاندي ، الأمر الذي أجبر غاندي إلى وقف حركة العصيان المدني بجميع أشكاله ، وفي مارس ١٩٢٢ قامت بريطانيا بإلقاء القبض عليه وسجنه لمدة ٦ سنوات إلا أنه أطلق سراحه بعد سنتين لأسباب صحية ، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من مراحل الكفاح السلمي .

بعد اعتقال غاندي شهدت الحركة الوطنية الهندية فترة هدوء نسبي ، وفي شهر نوفمبر ١٩٢٣ حدد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية في ظل قانون حكومة الهند الصادر عام ١٩١٩ ، وكان موقف حزب المؤتمر من الانتخابات هو عدم المشاركة إلا إذا أراد أحد الأعضاء المشاركة فيه للحصول على عضوية المجلس التشريعي فيحق له ذلك ، وقد كانت فرصة مواتية للبريطانيين لبث روح التفرقة مجددًا بين المسلمين والهندوس ، وذلك عندما قاد عدد من قادة الهندوس حملات منظمة لتحويل عدد من المسلمين إلى الهندوسية ، وبخاصة من الذين كانوا من أصول هندوسية واعتنقوا الإسلام ، مما دفع المسلمون إلى تنظيم حملات للدفاع عن أنفسهم وعن إخوانهم والحفاظ على دينهم ، فأدى هذا إلى حدوث مشاكل طائفية كبيرة راح ضحيتها المئات من الجانبين .

المسلمون الهنود والسعي لتشكيل دولة إسلامية .

شهد عام ١٩٢٤ تطورات مهمة في شبه القارة الهندية ، ففي مايو ١٩٢٤ دعا محمد علي جناح إلى عقد اجتماع الرابطة الإسلامية في لاهور ، ودعا فيه إلى وحدة الهندوس والمسلمين ، وأكد أن بوحدتهم ستحصل الهند على حريتها ، ولذلك طالب بالجهاد في سبيل وضع الدستور

والمطالبة بالضمانات الدستورية ، كما عقد حزب المؤتمر الوطني الهندي اجتماعًا آخر في محاولة منهم لتوحيد الصفوف وإزالة الخلافات بين المسلمين والهندوس، وتزامنت هذه الاجتماعات مع فوز حزب العمال البريطاني في انتخابات عام ١٩٢٤، وتشكيل أول حكومة بريطانية من حزب العمال ، وأخذ زعماء الحزب ينادون بمنح الهند استقلالها ، مما دفع حكومة الهند البريطانية إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة الوضع والنظر في إجراء بعض الإصلاحات اللازمة .

في اليوم الذي وصل فيه نائب الملك بالهند اللورد آيرون Irwin إلى بومباي في أبريل ١٩٢٦ اندلعت أحداث شغب طائفية في (كلكتا) نظرًا لعدم الثقة بين الطائفتين ، وفشل القادة في تقريب وجهات النظر الإسلامية والهندوسية ، فاجتمع القادة المسلمون في مارس ١٩٢٧ بمبادرة من محمد علي جناح في مدينة دلهي ، حيث أعدوا مذكرة تشتمل على مطالب المسلمين ، والتي منها إلغاء تبعية السند لبومباي ، وتكون مقاطعة مستقلة بذاتها ، وأن لا يقل تمثيل المسلمين في البنجاب والبنغال بالمجلس عن الثلث، ومقابل هذه النقاط يوافق المسلمون على توحيد هيئة الناخبين الهندوس والمسلمين ، وكذلك الموافقة على منح هذه الامتيازات نفسها إلى الأقليات الهندوسية في مقاطعات المسلمين ، أثارت هذه المطالب ضجة في الأوساط الهندية حيث قوبلت بالرفض من بعض المسلمين والهندوس المتعصبين ، وفي ظل هذه الأوضاع أعلن نائب الملك آيرون تعيين لجنة برئاسة جون سيمون Jone simon لإعادة النظر في دستور حكومة الهند الصادر في عام ١٩١٩ ومستقبل الهند السياسي .

وعندما وصلت اللجنة في ٣ فبراير ١٩٢٨ إلى بومباي استقبلت بالرايات السوداء واللافتات التي كتب عليها بخط عريض "عُد من حيث أتيت يا سيمون" ، وعلى رغم المعارضة التي لقيتها لجنة سيمون إلا أن اللجنة عملت على وضع الدستور للهند بعد دراستها لأحواله وأوصت بتحويل الهند إلى دولة اتحادية ، واعتبرت الطائفية أساس لكل تغيير دستوري ، ووضعت تحديد ضمانات لإسهام الهنود في الدفاع والشئون الخارجية والمالية ، ولكن هذا الاتفاق لم يشر إلى قريب أو بعيد إلى فكرة استقلال الهند، وعلى ذلك فشلت لجنة سيمون في التوصل إلى حل عملي لخطة الإصلاح السياسي .

وفي ١٩ مارس ١٩٢٨م عقدت الأحزاب السياسية الهندية اجتماع لها في بومباي لحل المشكلة الطائفية، وكان مسلمو غرب الهند قد قدموا طلباً إلى اللجنة البريطانية يتضمن تشكيل دولة إسلامية، إلا أن اللجنة رفضت ذلك بحجة أن قيام مثل هذه الدولة سوف يؤدي إلى فقدان مساحات واسعة لا يمكن السيطرة عليها ؛ ولهذا رفض، وعقد مؤتمر إسلامي عام في نيودلهي في الأول من يناير ١٩٢٩م ل طرح وجهات النظر الإسلامية حول الطريقة التي يجب ان يتم فيها تطوير الاستقلال الهندي.

ولما كانت بريطانيا حريصة على القضاء على علماء المسلمين، وتحويلهم عن القيم الأساسية لمفاهيم الإسلام، ظهر من المفكرين الذين أسهموا في حركة إيقاظ المسلمين السيد محمد إقبال(*) وأظهر رأيه في مؤتمر الرابطة الإسلامية ١٩٢٩م، والذي طالب بتأسيس دولة مسلمة في الناحية الشمالية الغربية من الهند، وقال أنه في التقسيم سيوجد دولة إسلامية موحدة بالهند؛ لأن ذلك سيكون في صالح الهند، كما هو في صالح الإسلام، فتكوين هذه الدولة الجديدة يعني إقرار السلام والطمأنينة وتحقيق لتوازن القوة في داخل الهند، ويحقق التعايش السلمي مع الطوائف الأخرى غير المسلمة في كل أنحاء الهند.

وقد حاولت الحكومة البريطانية معالجة الأوضاع السياسية في الهند لتهدئة الأوضاع فيها عبر مؤتمرات المائدة المستديرة بين الحكومة البريطانية، وزعماء الحركة الوطنية الهندية في ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢م، لكن الخلاف الطائفي وتصادم موقفي المؤتمر والرابطة منها، كان من أبرز أسباب فشل هذه المؤتمرات.

وفي ديسمبر عام ١٩٣٥م طلب محمد علي جناح من بريطانيا تنفيذ مطالب المسلمين وإيجاد حلاً للمشاكل الطائفية، وتتمثل مطالب المسلمين في الاعتراف بمركزهم السياسي المستقل

(*) محمد إقبال: شاعر وفيلسوف ولد عام ١٨٧٦م في مدينة سيالكوت في البنجاب الشمالي ، وكان أجداده قد هاجروا من بلاد كشمير ويرجع تاريخ إسلامهم إلى أواخر القرن السادس عشر ، سافر إلى بريطانيا للدراسة في جامعة كامبردج ونال شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٠٨م ، وعاد إلى وطنه عام ١٩١٠م وأقام في لاهور حتى وفاته عام ١٩٣٨م، وإليه يرجع الفضل في إظهار فكرة باكستان إلى حيز الوجود وتوفي عام ١٩٣٧م، انظر: رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٩٩.

ويمنحهم دستور اتحادي مستقل يتضمن إنشاء اتحاد واحد للهند بأجمعها يجعل من مسلمي المقاطعات الخمس الشمالية وهي البنجاب، مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، كشمير، السند، بلوختان، وتضمن مطلبهم أيضًا الاعتراف بمركزهم المستقل الذي يختلف عن بقية الهند لأسباب اجتماعية ودينية وسياسية وتاريخية، وأن الحل لهذه المسألة هو إنشاء اتحاد مستقل لهم نظرًا؛ لأن المسلمين يختلفون كل الاختلاف عن الهند في اللغة والدين والعادات والتقاليد والثقافة والتاريخ والنظم الاقتصادية وقوانين المواريث والزواج، وأن المسألة بالنسبة لهم تعتبر مسألة موت أو حياة.

وبذلك صدر في عام ١٩٣٥م قانون حكومة الهند الذي منح نوعًا من الحكم الذاتي للأقاليم، وأكد منذ البداية على مسألة الفصل بين الأقليات، معززًا بذلك الميول الانفصالية وهي المرة الأولى في تاريخ الحكم البريطاني يمنح للأقاليم الهندية مثل هذا، كذلك منح قانون حكومة الهند سلطة سياسية إضافية للاتحاد الهندي لكنه ترك ثغرات كثيرة للتدخل البريطاني، كما أنه زاد من أسباب الخلاف بين المسلمين والهندوس؛ لأنه أعطى الهندوس فرصة للتحكم في المسلمين.

استمرت الخلافات بين المسلمين والهندوس ، واشتد حزب الرابطة الإسلامية في معارضته لحزب المؤتمر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتدهور الوضع الدولي بشكل سريع ، وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد بدأت في أوروبا إلا أنها امتدت إلى أنحاء كثيرة من العالم ومن بينها شبه القارة الهندية ، فقد أعلن الحاكم العام البريطاني على الهند في ٣ سبتمبر دخول الحرب ، وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية الحرب على ألمانيا ، وبهذا الإعلان البريطاني كان على الهند أن تقدم كل إمكانياتها الاقتصادية في خدمة مطالب وزارة المستعمرات البريطانية .

شعرت بريطانيا بخطورة الموقف في الشرق فضلًا عن إنها بحاجة إلى مساعدة الهند لها خلال الحرب ، وفي مقابل ذلك بدأت بريطانيا تعطي الوعود إلى سكان شبه القارة الهندية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ؛ لكي تعمل من ورائها على استمرار وقوفهم جوارها في محنة الحرب ، ولكن دون أن تعلن صراحة من خلال تلك الوعود على إنها ستعطيهم الاستقلال التام ، وخاصة أن حزب الرابطة الإسلامية كان يرغب في تلك الفترة في الحصول من بريطانيا على

تأكيد لها بإنشاء دولة مستقلة للمسلمين، وهو ما يعني تقسيم شبه القارة الهندية حسب رغبة الحزب، فاجتمع حزب المؤتمر في ١١ اغسطس م١٩٣٩ وقرر بقاء الهند بعيدة عن الحرب ، وأعلن حزب المؤتمر عن عدم اشتراكه في الحرب إلا إذا أعطت بريطانيا وعد باستقلال الهند ووحدتها ، وأصدرت الرابطة الإسلامية في ١٨ سبتمبر ١٩٣٩ قرارًا طالبت فيه دورًا عادلاً ومنصفًا للمسلمين في الهند ، إذا كان ينبغي عليهم دعم بريطانيا في الحرب وضمًا بعدم إقرار أي دستور للهند دون التشاور معهم ، لكن نائب الملك في الهند لينثجولو (Linlithgow) أعلن دخول الهند الحرب بدون استشارة قادة الهنود ، واحتجاجاً على تصرف نائب الملك بعدم استشارة قادة المؤتمر في موضوع مهم مثل هذا وهو اشتراك الهند في الحرب ، فقد أعلن المؤتمر استقالة حكوماته في الأقاليم .

وهكذا دخلت شبه القارة الهندية بما فيها باكستان الحرب العالمية الثانية وهي ما تزال تحت السيطرة البريطانية، وكانت السنوات التي تلتها هي فترة الصراع بين الفكرتين الهند الموحدة أم الهند المقسمة.

نشأة دولة باكستان:

مع تطورات الحرب العالمية الثانية وبدء المحادثات بين الهند وإنجلترا ، وجد محمد علي جناح الفرصة مناسبة لإعلان قرار حزب الرابطة بضرورة تقسيم الهند وقيام دوله إسلامية منفصلة عن الهندوس ، خاصة بعد النجاح الذي أحرزته الرابطة وظهرت بوادره في انتخابات عام ١٩٣٩، مما أدى إلى استقالة حكومة حزب المؤتمر، فوجد جناح الفرصة مناسبة لشن الهجوم عليها ورفع مستوى المطالبة، ومن ذلك الوقت قطع الحزب على نفسه تأسيس دولة الباكستان، ولذلك أخذ يدعو إلى ضرورة قيام كيان للمسلمين والمطالبة بتقسيم شبه القارة الهندية .

وبدأت بريطانيا لضمان ولاء القوات الهندية الإسلامية تشجع حزب الرابطة الإسلامية الذي يتزعمه جناح ، واعترفت به الممثل الشرعي للمسلمين في شبه القارة الهندية من خلال تدعيم مركز محمد علي جناح الذي بدأ ينتهز الفرصة ، وقام بإجراء اتصالات مع السلطات البريطانية ، واتخذ محمد علي جناح قرار الرابطة الإسلامية الذي يقضي بتقسيم الهند وقيام دولة للمسلمين منفصلة عن الهندوس ، وهو القرار الذي اتخذته الرابطة في مارس ١٩٤٠ والذي سُمي بقرار

لاهور أو "قرار باكستان" ، والذي جاء في ذلك الوقت لضمان جذب الاهتمام ولفت الأنظار لمطالب ومصالح المسلمين .

ولذلك فقد أخذ محمد علي جناح في شرح القضية حتى يكون شعب الهند على وعي تام بها ؛ أي تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين ، ولجمع شتات المسلمين تحت لواء حزب الرابطة الإسلامية ، وبطبيعة الحال لم يكن الطريق سهلاً فقد كانت بريطانيا تحرض الزعماء الهنود كي يضعفوا استجابتهم ، وقامت ببذر بذور العداة ضد المسلمين من جهة ، ومن جهة أخرى تحريض المسلمين على عدم الاستجابة لزعيمهم.

وبهذا القرار التاريخي دخلت فكرة الدولة الإسلامية في نطاق جديد وأصبح حجر الأساس لفكرة قيام باكستان ، خاصة بعد أن أعلن قادة حزب المؤتمر التعاون مع بريطانيا في كفاحها بعد أن رفضت الاعتراف باستقلال الهند، وتم القبض على أكثر قادتها ومن بينهم نهرو وغاندي ، وبذلك استطاع المسلمون أن يدعوا إلى فكرتهم الجديدة .

انعكست ظروف الحرب العالمية الثانية على السياسة البريطانية في الهند ، وخاصة بعد أن سيطر الجيش الياباني على سنغافورة في ١٥ فبراير عام ١٩٤٢ ، وكان اليابانيون على مقربة من حدود الهند ، وقد خلق هذا التقدم الياباني تهديداً للهند من البر والبحر، مما ترتب عليه إعادة نظر الحكومة البريطانية في سياستها في الهند ، لهذا رأت بريطانيا أن من مصلحتها الوصول إلى حل لمشكلة الهند ، واضطرت بريطانيا إلى تقديم بعض التنازلات من أجل حماية الهند البريطانية من الخطر الياباني ، لحاجتها للهنود للدفاع عنها ضد الخطر الياباني ، فكان على بريطانيا توحيد الجبهة الداخلية في الهند إلى جانبها لتحقيق أهدافها .

وفي ١١ مارس ١٩٤٢ أرسلت بريطانيا إلى الهند بعثة برئاسة ريتشارد ستافورد كريبيس، (١٨٨٩-١٩٥٢) (Richard Stafford Cripps) رئيس مجلس العموم البريطاني ، وقد وصل كريبيس إلى دلهي في ٢٢ مارس ١٩٤٢، وكانت بعثة كريبيس عام ١٩٤٢ محاولة لتقريب حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية معاً .

ولذلك في ٢٩ مارس ١٩٤٢ قدم مقترح للتأكيد على أن هدف الحكومة البريطانية هو تشكيل دولة اتحادية جديدة في الهند وأنه سيطبق عليها نظام الدومنيون ، وترتبط مع الحكومة

البريطانية وحكومات الدومنيون الأخرى بالاعتراف بالتاج البريطاني، ولكنها ستكون مساوية لها من كافة النواحي وغير تابعة فيما يتعلق بالشئون الداخلية أو الخارجية ، وعندها سوف تنتخب الهند هيئة دستورية مسئولة عن وضع دستور جديد لكل الهند ، ويتم تشكيل الهيئة باتفاق قادة الرأي الهندي وذلك بعد انتهاء الحرب ، ونص أيضاً على أن يتم توقيع معاهدة تفاوض بشأنها بين حكومة صاحب الجلالة ومع الهيئة المكلفة بوضع الدستور بشرط أن تغطي هذه المعاهدة كافة الأمور التي تؤمن النقل الكامل للسلطة من بريطانيا إلى الهند مع حماية حقوق الأقليات الدينية ، وناشد (كريبس) الزعماء الهنود قبول مشروعه ، خاصة وأن مقترحاته محدودة ودقيقة ، وقد أجرى (كريبس) مفاوضات مطولة مع قادة حزب المؤتمر الوطني وقادة حزب الرابطة الإسلامية ، في محاولة منه لتقريب وجهات النظر من أجل إيجاد صيغة معينة لنظام الحكم في الهند.

رفض جميع الأحزاب في الهند مقترحات كريبس ، فقد رفض حزب المؤتمر عرض كريبس لأنه سيؤدي إلى حرب أهلية "، أما حزب الرابطة الإسلامية فقد أعلن في ١١ أبريل ١٩٤٢ رفض المقترحات للعديد من الأسباب منها ؛ أن المسلمين لا يستطيعون العيش في اتحاد الهند كأقلية ، كما أن الرابطة تريد أن تكون هناك هيئتان لوضع الدستور وليس هيئة واحدة ؛ وذلك لإيمان الرابطة بقيام باكستان ، كما أن الطريقة التي تنتخب فيها هيئة وضع الدستور هي غير مفيدة للمسلمين ؛ لأن حقهم في انتخاب ممثليهم من خلال هيئات مستقلة قد أخذ منهم ، كما لم تشر مقترحات كريبس إلى ما سيحدث في حالة عدم الاتفاق على بنود المعاهدة المقترحة بين السلطة والاتحاد ، وقد أكدت الرابطة على أنه ما لم يتم القبول وبشكل مطلق بمشروع باكستان كما هو معلن في قرار لاهور في ٢٣ مارس ١٩٤٠ ، وما لم يتم منح المسلمين الحق في تقرير المصير، فلن يكون ممكناً بالنسبة للرابطة الإسلامية قبول أي اقتراح أو خطة ، وعلى ذلك أصبحت أية مفاوضات مع الرابطة لا تضمن تكوين دولة إسلامية مرفوضة من أساسه .

وفي ١٢ أبريل غادر كريبس دلهي على أثر فشل مقترحاته، وقد ازداد الوضع سوءاً وخاصة بعد عدم توصله إلى أي اتفاق مع معظم الأحزاب هناك ، وقد عقدت اللجنة العاملة للمؤتمر الوطني اجتماعاً لها في بومباي في ٨ أغسطس ١٩٤٢ ، واتخذت قرارها التاريخي بإعلان استقلال الهند التام ورفع حزب المؤتمر شعار (أرحلوا عن الهند) ، وفي حال رفض

الحكومة البريطانية ضمان استقلال الهند سوف يؤدي إلى استئناف حملة العصيان المدني ، على شرط أن يسود تلك الحركة مبدأ اللاعنف ، وخاطب غاندي بريطانيا قائلاً " إما الاستقلال الوطني أو الموت " ، وردت السلطات البريطانية على هذا القرار بحملة اعتقالات واسعة ، فاعتقل غاندي ونهرو وعشرات غيرهما وتصدّت بريطانيا لحركة (ارحلوا عن الهند) ، وألقت بزعمائها في السجن .

اعتبر محمد علي جناح حركة "ارحلوا عن الهند" تهدف إلى إقامة حكومة هندوسية تظلم المسلمين كما فعلت عام ١٩٣٩ ، وعليه قررت الرابطة الإسلامية عدم المشاركة مع الهندوس في العصيان المدني ، وحذرت في الوقت نفسه حزب المؤتمر من استغلال هذه الحركة لضرب المسلمين مما يؤدي إلى نتائج خطيرة ومشاكل لا يمكن السيطرة عليها .

وفي ٢٦ يوليو ١٩٤٣ تعرض محمد علي جناح لمحاولة اغتيال ، ولقد أسهم هذا الحادث في تقريب المسلمين أكثر من محمد علي جناح وزاد من قوة الرابطة الإسلامية ، وقد رافقت الظروف الصعبة التي تمر بها الهند خاصة الوضع الاقتصادي السيء أثناء الحرب ، إذ شهدت الهند أكبر مجاعة راح ضحيتها مليون ونصف المليون من البشر ، واتهم محمد علي جناح حكومة الهند بالإهمال والتقصير بالواجب ، حيث كان يجب عليها اتخاذ التدابير السريعة لمنع وقوع مثل هذه الكارثة .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٤٣ جرى انتخاب محمد علي جناح رئيساً للرابطة وسط احتفالات كبيرة ، وخطب محمد علي جناح بالاجتماع قائلاً " إن الرابطة الإسلامية قامت خلال السنوات السبع الأخيرة بأعمال جيدة برهنت فيها للعالم أن مسلمي الهند أمة واحدة وبإمكانهم تأسيس أمة مستقلة " ، وشرح جناح الصعوبات التي تواجهه في سبيل تشكيل الدولة الجديدة ، وعن الطرق التي يجب على المسلمين إتباعها والعمل بها قائلاً " وخطواتنا التي يجب أن نخطوها بالمستقبل هي تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية ونشر التعليم في كافة أنحاء الهند المسلمة " .

لم تستمر الخلافات بين حزب الرابطة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني الهندي طويلاً ، وخاصة بعد فشل حركة (ارحلوا من الهند) في تحقيق أهدافها ، واعتقال غاندي بعدها عام ١٩٤٢م ، وقد طلب محمد علي جناح من السلطات البريطانية أن تسمح له بزيارة غاندي في

سجنه للتباحث معه، وكان جناح يأمل من المفاوضات بينه وبين غاندي توحيد وجهات النظر والوصول إلى حل للمشكلة الإسلامية في الهند دون إراقة دماء ، وقد بدأت المحادثات في ٩ سبتمبر واستمرت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٤م لبحث أسس النزاع بين المؤتمر الوطني الهندي والرابطة الإسلامية.

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٤٤ بعث غاندي برسالة إلى محمد علي جناح يطلب فيها إيجاد صيغة معاهدة للانفصال ، على أن تبقى الخارجية والدفاع والداخلية والمواصلات والتجارة وغيرها من الأمور مشتركة ، فرد محمد علي جناح بأن هناك هيئة ستشكلها باكستان لوضع الدستور هي التي ستعالج ذلك وبمجرد القبول بمبادئ قرار لاهور يتم البدء بتنفيذ التخطيط ، وفي نفس الرسالة طالب غاندي بوقف المناقشات حول قرار لاهور ، وقدم بدلاً من ذلك خمسة مطالب كان قد أعلنها غاندي قبيل بداية المفاوضات وهي موافقة الرابطة الإسلامية على مطالب حزب المؤتمر في تشكيل الحكومة المؤقتة أثناء مدة انتقال السلطة ، وبعد انتهاء الحرب تعين لجنة لتحديد المناطق ذات الأغلبية المسلمة عن طريق إجراء استفتاء عام وهو الذي يقرر انضمام هذه المناطق إلى هندوستان وباكستان ، ويحق لكلا الفريقين طرح مبادئه قبل إجراء الاستفتاء ، وعند الانفصال تعقد اتفاقيات بين الدولة الجديدة وهندوستان للدفاع والمواصلات ، على أن تكون عملية نقل السكان بصورة اختيارية وحسب رغبة السكان بالعيش بإحدى الدولتين .

وبعد هذه السلسلة من المحادثات توقفت ؛ لأنها لم تود إلى نتيجة بعد فشل المفاوضات بين محمد علي جناح وغاندي .

(أ) مؤتمر سملا (Simla) .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في مارس ١٩٤٥ وجدت الحكومة البريطانية نفسها غارقة في المشكلات والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها، حيث توالى حركات الاضطرابات والانتفاضات الشعبية ، ولم يعد لإنجلترا من أسباب اقتصادية قوية ، كما كان لها في الماضي لتحفظ بالهند ، وكانت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٢ قد وعدت بمنح الهند استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وبعد عودة ويفل نائب الملك من إنجلترا قرر عقد اجتماع في مقر مصيف الحكومة البريطانية في سملا فدعا جميع الأحزاب السياسية لمناقشة مستقبل الهند وحل القضية الهندية ، وفي هذا الاجتماع أصر محمد علي جناح على وجوب تحقيق فكرة باكستان التي أصبحت الهدف الذي يتطلع إليه حزب الرابطة ، ورفض أن يشترك في أية مباحثات ما لم تقبل هذه الفكرة أساساً لها .

ويبدو أن بريطانيا في هذا المؤتمر كانت راغبة في إرضاء المسلمين بمساواتهم في التمثيل السياسي مع الهندوس، وقد دخل محمد علي جناح في مفاوضات مع نائب الملك كان في ضمنها رسائل متبادلة بين محمد علي جناح إلى ويفل ، أبدى فيها جناح رغبته في أن يتم اختيار كل الأعضاء المسلمين في المجلس التنفيذي المقترح من أعضاء الرابطة الإسلامية ، وهذه النقطة تعتبرها الرابطة الإسلامية من المبادئ الرئيسية لأي تفاوض ، إلا أن ويفل رد على محمد علي جناح برفضه إعطاء الرابطة الإسلامية أية ضمانات ، وأن كل الأعضاء المسلمين في المجلس يكونون من أعضاء الرابطة الإسلامية .

وفي ١٤ يوليو ١٩٤٥ اختتم المؤتمر جلساته ، ووصف ويفل مؤتمر سملا بأنه مؤتمراً فاشلاً ؛ لأن جناح ظل مصرّاً على أن الرابطة لن توافق على أي دستور إلا على أساس المبدأ الأساسي وهو (باكستان) الذي تطالب به الرابطة ، واعتبره كشرط مسبق لأي تعاون، وعندما خسرت المعركة اجتاحت أمواج الطائفية هذه الوحدة احتجاجاً سريعاً ، حتى استفذت بريطانيا كل محاولاتها فلم يبق لها إلا خيار لا بد منه وهو خيار التقسيم .

في تلك الفترة تولت حكومة جديدة لحزب العمال الحكم في بريطانيا ، وقامت باستدعاء ويفل إلى لندن للتشاور معه في أمور الهند ، فأعلن في ٢١ أغسطس ١٩٤٥ أنه قرر أمرين ؛ أولهما إجراء انتخابات عامة للجمعيات الوطنية والإقليمية والمركزية في أقرب وقت، وثانيهما إنشاء هيئة لوضع الدستور بعد الانتخابات .

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤٥ أعلن ويفل أنه بعد إجراء الانتخابات سيتم إنشاء هيئة لوضع الدستور ، وسيقوم نائب الملك باتخاذ الخطوات من أجل استحداث مجلس تنفيذي ، وكان رد محمد علي جناح على هذا التصريح أنه لن تكون هناك أي تسوية مقبولة إلا على أساس

الباكستان ، أما اللجنة العامة لحزب المؤتمر فقد وصفت المقترحات بأنها غامضة وغير ملائمة ومتجاهلة للاستقلال.

جرت الانتخابات على مرحلتين ؛ الأولى هي انتخابات الجمعية التشريعية المركزية الرابطة الإسلامية في المرحلة الأولى لانتخابات الجمعية التشريعية المركزية ، وجاءت نتائج الانتخابات في أواخر فبراير ١٩٤٦ حيث حققت الرابطة فوزاً كبيراً فيها، أعطى هذا الفوز تفويضاً شرعياً بالمطالبة بباكستان من قبل الرابطة الإسلامية التي صوت لها المسلمون في الهند على أساس تبنيها لمشروع باكستان ، وأظهرت المحادثات إصرار جناح على موقف حزبه المطالب بتأسيس دولة باكستان ، بل وتأكيد أنه ذلك شرط ضروري لنجاح أية محادثات بين الأطراف، غير أن زعماء حزب المؤتمر لم يبدو استعداداً لقبول ذلك ، وكان الخلاف جوهرياً بين الرؤية الحزبية لمستقبل الهند وكانت نتائج الانتخابات انتصاراً حاسماً.

(ب) البعثة الوزارية ١٩٤٦ م.

أدى تدهور وضع بريطانيا ومشكلاتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، إضافة إلى قوة الحركة الوطنية في الهند ، أن ترسخت القناعة لدى الحكومة البريطانية العمالية برئاسة كلiment آتلي Klement Attlee بضرورة دراسة الأوضاع بالهند ؛ ولهذا قررت الحكومة البريطانية إرسال بعثة من مجلس الوزراء البريطاني للتشاور مع الزعماء السياسيين في الهند حول طبيعة نظام الحكم المحتمل في الهند، وقد وصلت البعثة إلى كراتشي في ٢٣ مارس ١٩٤٦ وقابلت زعماء الأحزاب ورؤساء الوزراء في الولايات والمتحدثين باسم الأقليات ، وقررت تأليف حكومة مؤقتة وتنظيم انتخابات لوضع الجمعية التأسيسية .

وجدت البعثة نفسها أمام موقفين متعارضين ؛ إما قيام اتحاد لكل الأطراف الهندية، أقاليم الأغلبية الهندوسية، وأقاليم الأغلبية المسلمة والإمارات، ويكون الجميع تحت مظلة حكومة اتحادية تدير شئون الدفاع والخارجية والمواصلات ، وإما قيام هندية تتكون كل منهما من أراضي الهند البريطانية (هندوستان) و(باكستان) ، وتدعي الإمارات الهندية للاتحاد مع أي منهما وتحدد الحدود الباكستانية من الهوية الدينية ، للشمال الغربي والشمال الشرقي وسيكون من غير المنطقي إضافة المناطق ذات الأغلبية غير المسلمة إلى باكستان من أجل تكوين قاعدة

اقتصادية أفضل، ولا يفيد في استقرارها النهائي أن تضم مناطق أقليات كبيرة إليها دون إرادتها، ويجب أن يكون هناك شكل من أشكال المعاهدات التي تبرم بين هاتين الدولتين المستقلتين في سيادتهما وتعالج الأمور الأساسية الاقتصادية، ووسائل الدفاع، والسياسة الخارجية، والمواصلات الحيوية بالنسبة لكلتا الدولتين .

استمرت المباحثات طوال شهر أبريل وتمكن خلالها محمد علي جناح من شرح كل ما يتعلق بمشروع باكستان ، قال محمد علي جناح " أنه يتمنى لو أن البعثة تعرف الوضع الحقيقي وتقتنع بأن تقسيم الهند إلى باكستان وهندوستان هو الحل العادل والمعقول والوحيد للمشكلة" .

وفي ٨ أبريل ١٩٤٦م دعا جناح أعضاء الرابطة الإسلامية في الهيئات التشريعية والإقليمية والمركزية إلى اجتماع في دلهي ، واستمر الاجتماع لمدة ثلاثة أيام وحضره ٤٥٠ من كبار المسلمين واتخذوا قرارًا أكدوا فيه قرار لاهور في ٢٣ مارس عام ١٩٤٠ الخاص بوجوب تأسيس دولة باكستان، كما طالبوا الحكومة البريطانية بإصدار إعلان صريح عن قيام هذه الدولة، وأكد الحزب أن مائتي مليون مسلم في شبه القارة الهندية ينتمون إلى عقيدة تنظم كل ناحية من نواحي حياتهم ، ولا تقف عند حدود المسائل الروحية والعقائد والطقوس التي تختلف اختلافًا كليًا وجذريًا مع تعاليم الديانة الهندوسية وفلسفتها، وأن بريطانيا أدخلت إلى شبه القارة الهندية نظام الأكثرية على غرار الديمقراطية الغربية القائمة على حكم الأكثرية ، وحذروا البعثة إصدار أي قرار للحكومة البريطانية لا يقوم إلا على أساس باكستان ، وأن المسلمين لن يخضعوا لأي دستور يقضي بوحدة الهند ولن يشتركوا مع أيّة هيئة دستورية ترمي إلى هذه الغاية .

وفي ٢٧ يونيو ١٩٤٦ صرح محمد علي جناح بأنه غير راض عن قبول خطة بعثة الوزراء ، ويأسف في الوقت نفسه لتصرف وفد رئاسة الوزراء ونائب الملك في تأجيل تشكيل الحكومة الانتقالية ، وفق تصريح ١٦ يونيو الذي يهدف إلى إنشاء الحكومة الانتقالية في ٢٦ يونيو ١٩٤٦ .

(ج) مؤتمر دلهي ١٩٤٦م.

وفي نهاية عام ١٩٤٦ كانت الاضطرابات قد وصلت إلى مستوى سيء ، وأصبح الموقف أكثر خطورة عندما قامت الرابطة الإسلامية بحركة العصيان المدني في البنجاب وإقليم الحدود

وأسام ، إلا أن الجهود ذهبت سدى ولم تسفر عن شيء ، وبخاصة مع تأكيدات جناح المستمرة بأن اللجنة تسلم بما يريده حزب المؤتمر ، وبأن الحل الوحيد لمشاكل الهند هو باكستان، وهو ما كان يرفضه نائب الملك ، وأمام عدم إمكانية إيجاد توفيق بين المؤتمر والرابطة، وإصرار جناح على موقفه، دعا نائب الملك جواهر لآل نهرو ليقدم مقترحاته لتشكيل حكومة انتقالية يكون فيها نائباً لرئيس الوزراء ، وفي الثامن من أغسطس تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة جواهر لآل نهرو ، وهي أول حكومة وطنية في شبه القارة الهندية.

اعتبر جناح هذا التصرف من جهة نائب الملك تجاوزاً وإهمالاً للرابطة الإسلامية ، فدعا المسلمين إلى الاحتجاج على ذلك ورفع الأعلام السوداء فوق دورهم ومتاجرهم بوصفه احتجاجاً سلمياً صامتاً لاعتلاء نهرو الوزارة وسيطرة الهندوس على السلطة في البلاد ، مما أثار المشكلة الطائفية بشكل كبير، وأدى إلى إثارة الأحقاد والاضطرابات وأصبحت المسألة في نظر المسلمين مسألة كرامة، وعلى الرغم من محاولات تهدئة الفتنة إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، وكانت كلكتا من أكبر مواقع القتال الطائفي الذي حدث بين الهندوس والمسلمين، وفي يوم السادس عشر من أغسطس عام ١٩٤٦م وقعت مجزرة كبيرة جداً في هذه المدينة راح ضحيتها الآلاف من الجانبين، ولم تقتصر المصادمات على هذه المدينة بل امتدت إلى مدن أخرى مثل بومباي وغيرها من المدن الإسلامية واستمرت عدة أيام.

وأمام ذلك وفي محاولة لتهدئة الوضع تم الاتصال بجناح وعرض عليه مجدداً الاشتراك في الحكومة ، فلم يبد ممانعة كبيرة في اشتراك الرابطة مع حكومة المؤتمر، وكان جناح يريد كسب الوقت لصالح الرابطة ، واستجماع القوة من التعاون الظاهري مع حزب المؤتمر .

ولكن كل ذلك لم يخفف من العداء المتأصل بين الجانبين ، واستمرت المشاكل الطائفية تؤدي بحياة الآلاف ، وكان جناح يصر دائماً على أن الحل الوحيد هو قيام باكستان المستقلة استقلالاً كاملاً حيث لم يعد هناك مفر من التسليم بالأمر الواقع ، لذلك اضطر حزب المؤتمر إلى الموافقة على التقسيم.

(د) مباحثات التقسيم ١٩٤٧م.

أدت تلك الأحداث إلى أن يصدر رئيس وزراء بريطانيا (كليمنت أتلي Clement Attle) في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ تصريحًا في مجلس العموم البريطاني قال فيه " أن الحكومة البريطانية عقدت العزم على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ نقل السلطة إلى أيدي هندية مسؤولة في موعد لا يتجاوز يونية ١٩٤٨، وأعلن أن اللورد مونتباتن Lord Louis Mountbatten سيذهب إلى الهند ليتولى تنفيذ القرار التاريخي " .

وصل اللورد مونتباتن إلى الهند في ٢٢ مارس عام ١٩٤٧ ، مكلفًا من الحكومة البريطانية بإجراء التقسيم ، إلا أنه حاول أن يجعل شبه القارة موحدة تحت سلطة مركزية ، وأصدر مونتباتن خطة في الخامس عشر من مارس عام ١٩٤٧ ، لمنع تقسيم الهند لجعل الهند مستقلة وموحدة في كيان واحد ، واقترح أن تضم الهند كلاً من :

أ - دولة هندوستان (الهند) .

ب - البلاد التي أصبحت تعرف بباكستان الغربية .

ج - البلاد التي تعرف بباكستان الشرقية ، وكان في ضمن الخطة أن يتم تقسيم البنغال والبنجاب .

وقد رفض حزب الرابطة الإسلامية هذا المشروع لاعتقاده بأنه لا يضمن لهم شيئاً من حرياتهم ، بل يجعلهم أقلية في مجتمع هندوسي ؛ ولذلك فقد أكد أعضاؤه لنائب الملك أنهم سيقاتلون حتى الموت، إذا ما سلمت السلطة إلى الأكثرية الهندوسية ؛ لأن الفكرة الدينية عندهم أقوى من الفكرة القومية ، ولا بد أن يكون التقسيم بموجب قراري لاهور في ٢٣ مارس عام ١٩٤٠ ، ودلهي في ٨ أبريل عام ١٩٤٦، اللذين سبق وأن أصدرهما حزب الرابطة الإسلامية .

فشل مونتباتن بالإبقاء على الهند موحدة وبعد إجرائه مشاورات في لندن والهند ، أيقن بعدها أن استقلال باكستان بات أمراً مؤكداً وأدرك مونتباتن وجوب الإسراع في موعد نقل السلطة ، وترك مسألة إنشاء دولة أو دولتين في شبه القارة الهندية ، وفي الثالث من يونية أعلن في لندن ونيودلهي مشروع الحكومة البريطانية الذي ركز على تسليم السلطة قبل نهاية عام ١٩٤٧ إلى حكومة أو حكومتين لكل منهما وضع الدومنيون، حيث وجدت الحكومة البريطانية أنه ليس

أمامها سوى الموافقة على آراء اللورد مونتاجن القائلة بأنه ليس هناك أمل في نجاح الاتحاد الذي قام به الهندوس ؛ ولهذا فإن الحكومة البريطانية فضلت فكرة التقسيم ووضع دستور للهند على هذا الأساس ، والعقبة الوحيدة التي لا تزال قائمة هي الخلاف بين المسلمين والهندوس في شأن وضع هذا الدستور ، ويعتقد أن الهندوس سيصبحون بعد أن تراجعت بريطانيا في تأييدهم أكثر قابلية لتفهم وجهه نظر المسلمين .

وفي الثالث من يونيو ١٩٤٧م أعلن في لندن ونيودلهي مشروع الحكومة البريطانية، الذي ركز على تسليم السلطة قبل نهاية عام ١٩٤٧م إلى حكومة أو حكومتين لكل منهما وضع الدومنيون، وقد نص القرار على أنه " ابتداءً من الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٤٧م تقوم في شبه القارة الهندية حكومتان في مرتبة الممتلكات المستقلة؛ الأولى الهندوستان وعاصمتها نيودلهي، وتضم المقاطعات التي تسكنها أغلبية من الهندوس، والثانية الباكستان وعاصمتها المؤقتة كراتشي، وتشمل المناطق التي يغلب فيها المسلمون.

وعلى ذلك تحقق لمسلمي الهند ما كانوا يطالبون به وهو الاستقلال، وإنشاء دولة مستقلة لهم (باكستان) وفي ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧ سلمت الحكومة البريطانية السلطة في الهند إلى حكومتين مؤقتتين في الهند، وأصبح محمد علي جناح رئيس الحكومة المؤقتة في باكستان، وهكذا ظهرت دولة باكستان إلى حيز الوجود .

المشاكل التي واجهت الهند عقب استقلالها.

قضية كشمير

عقب إعلان بريطانيا تقسيم الهند وباكستان ظهرت مشكلة الحدود بين الدولتين الجديدتين؛ نظراً لأن هذا التقسيم قد وضع على الخريطة دون إجراء دراسة فعلية للمنطقة الجغرافية، ودون اي اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الاقاليم المختلفة، كما تم إهمال الروابط الاقتصادية والثقافية والجغرافية التي تربط المنطقتين ونظراً لتشعب الأنهار وتعددتها في المنطقة التي اختيرت لتكون الحد الفاصل بين الحدود الهندية الباكستانية في إقليم البنغال، فظهرت مشاكل الحدود بين البلدين، ومن بين هذه المشكلات مشكلة كشمير.

الموقع الجغرافي لكشمير:

تقع كشمير في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية وتتمتع بموقع استراتيجي مهم بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، فيحدها من الجهة الشمالية الغربية أفغانستان وتركستان الغربية ، ومن الشمال تركستان الصينية أو كما تسمى سينكيانج وتقع في الشمال الغربي من باكستان ، وفي الشمال الشرقي من الهند وتلاصق حدود الصين وروسيا وهي بذلك مفتاح الهند ؛ ولهذا تُعد قلب آسيا وتمتد حدود كشمير مع باكستان على طول ٧٠٠ ميل ، أما حدودها مع الهند فتتمتد على ٣٥٠ ميل ، وأغلب حدودها مع الهند عبارة عن منطقة جبلية تكسوها الثلوج في الشتاء ، وليس لها أي منفذ سوى فتحة طولها ٣٠ ميلا تسمح لوسائل المواصلات أن تصل بين الولاية والدولة ، أما حدودها مع باكستان فتخترقها الأنهار ولطرق عديدة ؛ ولهذا ترتبط بباكستان بموقع متميز غير متاح للهند.

تبلغ مساحتها حوالي (٢٤٠.٣٠٠) كم٢، وعاصمتها سيرينجار وتديرها باكستان، حيث تدير باكستان ٣٧% من مساحة كشمير أي حوالي ١٢.٣٠٠ كم٢ والمعروف بأزاد كشمير ، ومن حيث عدد السكان شكل المسلمون ٨٥% من سكانها، والباقي من السيخ والهندوس الذين كان لهم نفوذ سياسي كبير ؛لأن حاكم الإمارة منهم.

إضافة إلى الوضع الجغرافي المتميز تتميز كشمير بطاقة بشرية متميزة، كما تتميز كشمير باقتصاد مهم متنوع وبتضاريس جغرافية مناسبة للزراعة والاستغلال الاقتصادي، إضافة لتمتعها بمناخ وتضاريس، وتنوع في خيراتها الطبيعية .

وترجع أهمية كشمير لباكستان جغرافياً وسكانياً حيث أن أنهار باكستان الثلاثة (السند وجهليم وشناب) التي تمتد عبر جامو وكشمير من الشرق إلى الغرب ليصلا إلى إقليم السند بباكستان ، وتفتح الحدود بين باكستان والإقليم وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي الباكستاني في حالة سيطرة الهند عليه، إضافة إلى أن مصالح الإقليم الاقتصادية وارتباطاته السكانية قوية بباكستان، والإقليم ليس له ميناء إلا كراتشي الباكستاني فضلاً عن تقارب السكان الديني والعائلي، وجوهر المشكلة هو النزاع الهندوسي لشعب مسلم .

الخلفية التاريخية لقضية كشمير.

مرت منطقة إقليم كشمير بفترات تاريخية متعددة، كان أهمها فترات الحكم الإسلامي للمنطقة، حيث دخل الإسلام إلى إقليم كشمير عبر الأراضي الباكستانية في عهد الدولة الأموية وظلت تحت سيادتهم حتى عام ١٧١٥م، ثم حكمها ولاية من أفغانستان إلى أن استطاع الشيخ الهندوس غزوها في عام ١٨١٩م، إذ دخل المسلمون في حرب طاحنة ضد الشيخ حتى عام ١٨٤٦م، وهو نفس العام الذي احتلت فيه بريطانيا شبه القارة الهندية، وقد ظهر في تلك الفترة الهندوسي "جولاب" من أسرة الدوجرا الذي أصبح جندياً في جيش الشيخ، الذي انقلب ليتحالف مع الإنجليز، الذين باعوه الإقليم فيما بعد كمكافأة له على خيانتته لأسياده الشيخ مقابل ٧.٥ مليون روبية، خمسة ملايين تدفع عند توقيع الاتفاقية والباقي بعد توقيع الاتفاقية، كما يتولى الإنجليز حماية جولاب" من أعدائه، وبهذا أصبح حاكماً على الإقليم بموجب اتفاقية سميت باسم " أمرينسار" في أكتوبر ١٨٦٤، والتي تعتبر بمثابة البداية التاريخية للقضية الكشميرية كإقليم متميز عن الهند.

وقد اتسم حكم هذه الأسرة بالتعسف والطغيان والتمييز العنصري والطائفي ضد المسلمين؛ مما أثار حفيظتهم وطالبوا بالمساواة مع الهندوس، وقاموا بتنظيم انفسهم ضدهم؛ ولكن حركتهم كانت غير منظمة مما حد من فاعليتها، إلى أن برزت شخصية الشيخ عبد الله في أكتوبر عام

١٩٣٢م، وعندما بدأت الحركة الوطنية تجتاح شبه القارة الهندية ضد الاحتلال البريطاني عقب الحرب العالمية الأولى أخذت تلك الحركة تشتد، وحاول شعب كشمير المسلم أن يتخلص من هذا الظلم كبقية شعب القارة الهندية، فطالب بإقامة حكومة تكون مسئولة أمامهم ولكن المهراجا رفض، فحرض الشيخ أهالي كشمير على المقاومة والثورة ضد المهراجا الهندوسي حاكم كشمير، مما جعله يزيد من أعمال العنف ضد المسلمين، واعتقل الشيخ عبد الله وعدد من زعماء حزب كشمير.

وعندما تقرر تقسيم شبه القارة الهندية وقبل انسحاب بريطانيا أرسلت في ٢ مايو ١٩٤٦ بعثة إلى الهند ؛ لتبليغ الأمراء وحكام الولايات للاختيار في حالة الانسحاب في الانضمام لأي نظام يمكن أن يخلف الحكم البريطاني عام ١٩٤٧، وكان ذلك يعني إما الانضمام إلى الهند وإما إلى باكستان، إلا أن التوصية لم تقل شيئاً بشأن الحاجة، لأن يرجع الحكام في البلدين إلى استطلاع رغبات رعاياهم في اتخاذ قراراتهم ، وطبقاً لخطة التقسيم التي تمت على أساس طائفي، حيث انضمت المناطق ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان، والمناطق ذات الكثافة الهندوسية تنضم إلى الهند، وعليه كان على ولاية كشمير التي كان سكانها أكثرهم من المسلمين أن تنضم إلى باكستان، وهذا حسب شروط الانضمام، واستناداً إلى الناحية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية لكشمير وارتباطها التاريخي مع سكان البنجاب، ورغم توفر هذه الشروط في الإقليم بانضمامه إلى باكستان، إلا أن ذلك لم يحدث، فحاكم كشمير أحس بضعف موقفه أمام ضغط القوة الشعبية المطالبة بالانفصال عن الهند، وبضغط هذه الأخيرة الراضة لذلك، فسعى للوصول إلى اتفاق مع كلاً من الهند وباكستان للمحافظة على الوضع الراهن للولاية .

وعلى ذلك لم يبد حاكم كشمير هاري سنج أي عزم على اتخاذ أي قرار بالانضمام إلى أي من الدولتين ، بل ظهر أنه رغب في أن يبقى الحال على ما هو عليه ، وبذلك أصبحت مشكلة كشمير ومستقبلها أكثر تعقيداً من مجرد كونها إقليمًا ذا غالبية مسلمة ويحكمها حاكم هندوسي، إذ كانت كل من الهند وباكستان تطمح بضم هذه الولاية الكبيرة إلى أراضيها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية فضلاً عن الأسباب الدينية والسياسية والنفسية.

ولكي لا تحدث أعمال عنف واضطرابات في كشمير اقترح رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير جاناك سنج بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٧ تجميد موضوع انضمام ولاية كشمير لأي من الهند وباكستان، وقد وافقت باكستان على هذا الاقتراح ، أما الهند فقد ماطلت في قبوله، بسبب الاضطرابات والمصادمات التي عمت أرجاء الولاية بين الهندوس والمسلمين، فقد قامت مذابح قاسية استهدفت المسلمين الفارين من شرق البنجاب، وملأت قلوب سكان الولايتين رعباً وفرعاً من المستقبل، وجعلت أمر انضمامها إلى باكستان صوتاً لكيانهم، وقد استعمل الهندوس والسيخ كل قسوة مع مسلمي الولايتين عندما ثاروا في طلب استقلالهم، وكان الجيش الهندي في الطليعة في قيامه بهذه الأعمال.

كانت باكستان تخشى من سيطرة الهند عليها ، لذلك قامت بإثارة الاضطرابات ضد (المهراجا) حاكم الولاية المدعوم من قبل حزب المؤتمر الهندي ، وكان الثوار الباكستانيون قد أسسوا جيشاً في كشمير سمي الأزاد ، فتصدت الهند لذلك الجيش وأرسلت قطعاتها العسكرية للقضاء على قوات الأزاد ، لكنها لم تحقق النجاح المطلوب بسبب دعم الباكستان القوي لهم.

هنا لجأ المهراجا لطلب المساعدة الهندية، وقد وجدت الهند في ذلك فرصة ، فاستجابت مباشرة لطلبه ودخلت قواتها الإقليم في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ ، وقد جاء تدخل الهند عقب رسالة المهراجا إلى الحكومة الهندية التي عرفت بوثيقة الانضمام ، وذلك في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧، والتي صرح فيها؛ بأن دولته تتاخم الدولتين وأنه كان يأمل في بعض الوقت ليقرر انضمامه إلى أي منهما أو الاستقلال مع المحافظة على العلاقات الودية معهما، ولكنه إزاء تطور الوضع لم يعد هناك مفر إلا طلب المعونة من حكومة الهند، وبالطبع استغلت الهند الوثيقة لتجعلها سنداً لها في ضم كشمير وتعتبر باكستان كعدو محتل لأراضيها، وتعتبر وثيقة الانضمام من طرف المهراجا بداية مباشرة للصراع بين الهند وباكستان حول الإقليم - وخاصة في فترة الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، في إطار الحرب الباردة-.

ومهما يكن فإنه ما لم تستطع الهند التعبير عنه صراحة، أي الرجوع لاختيار شعب كشمير بالانضمام إلى الهند أو باكستان، أو الاستقلال التام، وقامت بتصعيد التوتر حول الإقليم مما فتح المجال أمام التدخل الدولي لمحاولة وقف القتال، ومن منطلق الإرث التاريخي أو

الوصاية التاريخية ، كانت أولى المحاولات هي محاولة التدخل من بريطانيا، وعليه أجرى اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند في نوفمبر ١٩٤٧ مباحثات بين الطرفين، حيث اقترح الرئيس الباكستاني "محمد علي جناح" على اللورد مونتباتن اقتراحات أهمها انسحاب قوات الدولتين ، وترك المحافظة على الأمن لحكام الولايتين على أن يقام استفتاء في أقرب وقت ، ولكن الهند قابلت هذه المقترحات بالرفض وماطلت في البحث عن حل كسباً للوقت لإبقاء قواتها .

استندت باكستان في أحقيتها بضم كشمير إلى حق تقرير المصير للأغلبية المسلمة، والاعتماد على المنافع الاقتصادية المتبادلة معه، وأن ضم كشمير إلى الهند يعني تحكمها في مياه نهر السند وروافده التي تمر في كشمير، بالإضافة إلى ارتباط الإقليم مع باكستان بوسائل المواصلات وعبرها مع العالم في حركته التجارية ، فضلاً عن الاعتبار الأمني حيث يشكل ضمه للهند خطراً أمنياً على باكستان بسبب انفتاح الإقليم على باكستان ؛ أما الهند فقد استندت في مطالبها على موافقة الحاكم الهندي لكشمير على الانضمام إلى الهند ، وارتباطها بالإقليم بشبكة واسعة من طرق المواصلات، فضلاً عن أهمية حماية الهندوس الموجودين في جنوب جامو.

قضية كشمير في الأمم المتحدة:

خلال الفترة من ٢٨ أكتوبر إلى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٧ جرت سلسلة من المحادثات الهندية الباكستانية حول مسألة كشمير ، وكان الاتجاه العام لهذه المحادثات يدور حول إجراء نوع من الاستفتاء في جامو وكشمير.

استمرت المواجهة بين طرفي النزاع حتى نهاية عام ١٩٤٧م، مما أسفر عن سيطرة الهند على ثلثي الولاية واحتفظت باكستان بالثلث الشمالي من الإقليم، ومن هنا بدأت المحاولات الدولية تأخذ طريقها لوقف تلك الحرب؛ وكانت أولى هذه المحاولات من بريطانيا، حيث أجرى اللورد مونتباتن في نوفمبر ١٩٤٧م مباحثات بين الطرفين، وتقدم بعرض إلى محمد علي جناح؛ لتسوية المشكلة عن طريق الاستفتاء لشعب كشمير، وهو ما رفضه نهرو، واقترح إلى دعوة مراقبين للأمم المتحدة حتى يتم الاتفاق حول الاستفتاء، وبينما كانت باكستان تستعد لرفع قضية كشمير إلى الأمم المتحدة، إذ بالهند تسبقها وتبعث بالاحتجاج إلى مجلس الأمن في الأول من يناير

١٩٤٨م، وطلبت من مجلس الأمن التدخل لمنع باكستان لمواطنيها المدنيين والعسكريين الاشتراك في غزو كشمير، ومطالبة المواطنين الباكستانيين الامتناع عن الاشتراك في القتال عن الولاية، ومنع إرسال مواد التموين، وبذلك تم عرض مشكلة كشمير على الأمم المتحدة لأول مرة في يناير ١٩٤٨م بناءً على شكوى الهند ، وبذلك أصبحت مشكلة كشمير مشكلة دولية بين الهند وباكستان

وعلى ذلك تم تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بهذا النزاع طبقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٠ يناير عام ١٩٤٨ ، حيث قرر المجلس أن يدعو الرئيس ممثلي الهند وباكستان للمشاركة في المفاوضات المباشرة، وقد استمع مجلس الأمن إلى ممثلي حكومتي الهند وباكستان، حيث استند الهند في أحقيتها في كشمير علي أن حاكم الولاية هندوكي ، وكان قد أعلن انضمامه إلى الهند عام ١٩٤٧ ، وأن باكستان بمهاجمتها للولاية يعتبر ارتكبت عدوان ، وأنها مستمرة في هذا العدوان باستمرار احتلالها لجزء منها (آزاد كشمير)، أما باكستان فقد استندت على أن إعلان المهراجا جاء باطلاً ، حيث أنه وقعه وهو خارج حدود الولاية عندما التجأ إلى الهند هرباً من ثورة أهلية عليه وأن الهجوم على كشمير لم يكن عدواناً بل أنه بدأ برجال غير مسؤولين من القبائل هبوا لنجدة إخوانهم أهل الولاية ، وعلاوة على ذلك فليس من حق الهند التمسك بإعلان المهراجا ، وهي التي لم تعبء بإعلان حاكم جوناغاد المسلم الذي طلب الانضمام لباكستان ، ومع ذلك احتلت أغليبيته برغم إعلانه الانضمام إلى باكستان.

وقد أتهم ممثل الهند باكستان بأنها كانت مسؤولة عن إثارة الفلاقل في كشمير ، وطلبت من مجلس الأمن أن يطلب من باكستان سحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية ، وقد رد ممثل الحكومة الباكستانية في الأمم المتحدة ، السيد "ظفر الله خان" وزير خارجية باكستان على ممثل الهند بنفي كل التهم الموجهة ضد حكومة باكستان ، وعلى الادعاءات الهندية التي تعتبر كشمير جزء من مخطط هندي كبير لخلق دولة باكستان الوليدة وإجهاض تقسيم شبه القارة الهندية ، واعتراض على أن كون ضم الولاية للهند من قبل المهراجا أمراً قانونياً موضعاً أن الوضع في كشمير يمثل انتفاضة شعبية ضد نظام المهراجا.

وعلى ذلك صدر قرار من مجلس الأمن في ١٧ يناير ١٩٤٨ أوجب على الهند وباكستان الامتناع عن أي عمل يزيد الموقف خطورة ، وصدر القرار في ٢٠ أبريل عام ١٩٤٨ والذي يقضى بإجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، لكن الهند عملت على عرقلته وعدم تنفيذه ونجحت في ذلك ؛ لأنها على ثقة بان هذا الاستفتاء إذا تم لن يكون في صالحها

وفي أثناء المناقشات داخل مجلس الأمن حول طريقة إجراء الاستفتاء ، إذ بالهند تشن هجوماً عسكرياً كبيراً على كشمير مستغلة ذوبان الثلوج ، وعليه فقد أصدر مجلس الأمن قراراً في ٢١ أبريل يقضي على سحب رجال القبائل ورعايا باكستان ، إضافة لسحب أكثرية الجيش الهندي مع إبقاء الحد الأدنى اللازم لإقرار النظام بالتشاور مع اللجنة مع تشكيل قوات محلية لحفظ الأمن والنظام في حالة عدم كفاءة هذه القوات لهذا العام ، وسوف تستعين اللجنة بقوات إما من الهند أو باكستان للقيام بهذه المهمة ، إضافة الى تأليف حكومة ائتلافية بكشمير عند إجراء الاستفتاء ، وإنشاء إدارة للاستفتاء في كشمير وإعطائها كل السلطات التي تراها لازمة لذلك ، وتعيين سكرتير للأمم المتحدة مديراً للاستفتاء

وبالرغم من تحفظ باكستان على القرار ، فقد طالبت في الثلاثين من أبريل ١٩٤٨ بتعديل بعض نصوص القرار ، وكذلك أبدت موافقتها على اللجنة المقترحة ، كما وافقت الهند أيضاً على التعامل مع اللجنة المقترحة .

وبعد مشاورات مع السلطات الهندية والباكستانية اتخذت اللجنة قراراً في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ قبلته كل من باكستان والهند ، وقد اشتمل هذا القرار على ثلاثة موضوعات أساسية هي ، وقف إطلاق النار بين الطرفين ، وتجريد الإمارة من السلاح ، وسحب القوات الباكستانية والهندية من جامو وكشمير على أن تقوم السلطات المحلية بإدارة الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة ، وإجراء استفتاء محايد تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير مصير الإمارة وانضمامها إلى الهند أو لباكستان .

أما عن الموقف الباكستاني من القرار ، فقد اشترطت أن تكون عملية ضم كشمير إلى الهند أو باكستان عبر استفتاء عام غير متحيز ، مع الأخذ بفقرات قرار الحادي والعشرين من أبريل وتنظيم جدول زمني لانسحاب قوات كلا البلدين ومعاملة الحكومتين الهندية والباكستانية

مسألة الاستفتاء على أساس المساواة ، وبعد أن رفض الطرفان الإذعان لقرار مجلس الأمن عادت منظمة الأمم المتحدة لمناقشة القضية من جديد ، تم الاتفاق على إرسال لجنة تقصي دولية إلى الهند والباكستان ، أقرت وضع هدنة بين الطرفين على أن تدخل حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٤٩ بعد ذلك تحل القضية بشكل نهائي بإجراء استفتاء لسكان كشمير .

وبذلك أصبح هم لجنة كشمير الدولية العمل على تأييد قرارها الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ ، والذي يقضي أولاً بتحديد خط واضح يقف إلى جانب قوات الدولتين ، ومراقبة خط الهدنة صوتاً للسلام الدائم وإجراء استفتاء عام ، كما نجحت اللجنة في حمل الطرفين على قبول إيقاف القتال حيث نجحت مرة ثانية في التوسط بين الطرفين المتنازعين لتحديد خط واضح يقف إلى جانبه قوات الدولتين ، فوجهت كلاً من الهند وباكستان أمرها إلى قواتها المتحاربة بإيقاف إطلاق النار في الدقيقة الأولى قبل منتصف أول يناير ١٩٤٩ ، وقد وقفت العديد من الصعوبات أمام تحديد خط واضح لوقف القتال ، كالأحوال الجوية القاسية وطبيعة الأراضي الجبلية الوعرة ، واعتبرت هذه الاتفاقية نهائية بعد تصديق كلاً من الهند وباكستان عليها في ٢٨ يوليو ، كما عقدت لجنة كشمير الدولية اجتماعاً بكامل هيئتها في سرينجار عاصمة كشمير الموالية للهند في ٣٠ يوليو ، وقررت انتداب عضوين منهما السيد سامبر الممثل الشخصي للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لزياره كلاً من كراتشي ونيودلهي ؛ لإجراء مباحثاتهم في كليهما لتنفيذ القسم الثاني من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨ المتنازع عليه ، وهو الخاص بقيام هدنة بين الطرفين ومراقبة تنفيذها .

وقد واجهت اللجنة صعوبة كبيرة في وضع الجزء الثاني من القرار موضع التنفيذ والمتمثل في التوصل إلى اتفاق هدنة ، تتمكن اللجنة في ظلّه من نزع السلاح في الولاية كمقدمة لإجراء استفتاء عام .

وبذلك وأمام إخفاق الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة أخذت كلاً من الدولتين المبادرة لحل المسألة بحسب ما تراه موافقاً لمصالحها ، فاستمر الباكستانيون بجهودهم من أجل كسب تأييد المحافل الدولية للوقوف إلى جانبهم في القضية ، وأبدت باكستان استعدادها للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة التي وصلت في أغسطس ١٩٤٩ ، والتي اقترحت عقد مؤتمر على مستوى وزاري

بين البلدين لمناقشة المشكلة ومحاولة حلها ، إلا أنّ المؤتمر لم يعقد لعدم إمكانية التوفيق بين وجهات نظر الطرفين قبيل عقده ، وبخاصة فيما يتعلق بحل الإدارات التي تم تشكيلها في كشمير .

وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٤٩ قدم مندوب كندا ورئيس مجلس الأمن اقتراح بشأن إجراء استفتاء حر في أقرب فرصة ، وكذلك الاتفاق على برنامج تخفيض القوات المسلحة المرابطة في خط إيقاف القتال في يناير ١٩٤٩ إلى الحد الذي يكفل الأمن والنظام في المنظمة على جانب خط إيقاف القتال ، وانسحاب القوات الهندية الباكستانية من ولايتي كشمير وجامو وتخفيض القوات المحلية الحكومة كشمير وأزاد الحرة ، وتتولى السلطات المحلية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة إدارة منطقة الحدود الشمالية ، كما يتعين على الهند وباكستان الوصول إلى اتفاق بما يعني أن تتعهد الحكومة الباكستانية إلى الحكومة الهندية بأن تتخذ الإجراءات الفعلية على حدودها لمنع رجال القبائل من دخول جامو وكشمير ، على أن تعطي الحكومتان تأكيداً بعدم اختراق خط القتال .

وقد عارضت الهند تنفيذ هذه الاقتراحات وأظهر المجلس استعدادها لقبول ملاحظات الطرفين ، وقد وافقت باكستان على هذه الاقتراحات مع تحفظات خاصة بانسحاب القوات الهندية ، ويظهر الموقف الباكستاني من تطورات المشكلة ومن الموقف الهندي في الخطاب الذي ألقاه لياقت على خان رئيس الوزراء الباكستاني في ١٩ يناير ١٩٥٠ بالجمعية التأسيسية عن مسألة كشمير ، حيث ذكر : "أن باكستان تبذل منذ أكثر من سنتين كل جهد للوصول إلى حل سلمي ومازال موضوعها أمام مجلس الأمن بلا حل ، ومع ما تبذله ترى للأسف أن الهند لا تبادلها هذه الرغبة السلمية ، بل على العكس تثير المشاكل في وجه الحلول السلمية ، وعلى الرغم من الوساطة الدولية بقيت المشكلة بلا حل ، ومع ذلك فإن باكستان استمرت في بحثها عن حل لمفاوضات سلمية ، وقد أعلن رئيس وزراء باكستان لياقت على خان تأييد باكستان عرض الأمر على مجلس الأمن ، وقبولها قيام استفتاء تحت إشراف لجنة دولية تابعة لهيئة الأمم " ، واختتم بقوله " أن من حق كشمير أن تحترم رغبة أهاليها وأن تختار مستقبلها بلا ضغط ، فإن باكستان التي تدين باحترام الحق لا تخاف عقبة الاستفتاء ، وهي واثقة من نجاحها في الوصول إلى ما تصبو إليه ومع احترامها هذا الحق وعدم رغبتها في الحرب وفي إثارة المشاكل ، لكنها لا

تستطيع ترك أهل كشمير تحت رحمة الهند ولن يثنيها عن مساعيها أي شيء ، ولن تسمح للهند بفرض القوة على هذه الولاية ."

وعلى الرغم من فشل منظمة الأمم المتحدة في إيجاد حل للمشكلة الكشميرية ، وعلى ذلك عين المجلس في جلسته رقم (٤٧١) المعقودة في ١٢ أبريل ١٩٥٠م، السيد أوين ديكسون Owin Dixon الأسترالي الجنسية ممثلًا عن الأمم المتحدة في الهند وباكستان، ومنحته سلطات واسعة للعمل على إنهاء النزاع بين الهند والباكستان ، وفي أغسطس ١٩٥٠ قام بجولة بين البلدين وبعد إجراء محادثات طويلة مع رئيسي وزراء الهند وباكستان قدم السيد ديكسون تقريره إلى الأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر ١٩٥٠ ، وتقوم خطته على إجراء استفتاء إقليمي بحيث يتم إجراء الاستفتاء في كل إقليم أو منطقة كلاً على حدة ، ويتم وضع كل إقليم أو منطقة في أي من الهند أو باكستان حسب نتيجة التصويت ، ودعا ديكسون كلا من نهرو ولياقت علي خان لمناقشة الصورة المقترحة لتطبيق الاستفتاء إلا أن رئيس الوزراء الباكستاني تراجع عن حضور المؤتمر المشترك ، واحتج على مفهوم الاستفتاء الإقليمي على أساس أنه يعني تراجعاً من جانب الهند للاتفاق على أن مصير ولاية جامو وكشمير ككل يجب أن يتقرر في استفتاء واحد يجرى في كامل الولاية.

وعلى ذلك فإن جهود مجلس الأمن فيما يخص الاستفتاء باءت بالفشل نظراً للموقف الهندي الصلب ورفضها لمقترحات مجلس الأمن الدولي .

عودة النزاع إلى الأمم المتحدة ١٩٥٧.

ظل الوضع كما هو عليه وظلت القضية الكشميرية معلقة بين طرفي النزاع مع ازدياد حدة التوتر إلى أن عادت المشكلة مرة أخرى إلى أروقة مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٥٧ م، وكان الرجوع هذه المرة بطلب من الحكومة الباكستانية، حيث تقدم وزير خارجية باكستان فيروز خان إلى مجلس الأمن بطلب إعادة النظر في النزاع حول كشمير ، ولقد تحدد له يوم ١٦ يناير لنظر القضية ، وفي هذه الجلسة ألقى وزير الخارجية الباكستانية خطاباً مطولاً تضمن وجهة نظر حكومته في أن يصدر المجلس قراراً بإجراء استفتاء حر ونزيه في الإقليم ، وأن تُسحب القوات

الهندية من أزيد كشمير وذلك طبقاً لقرار المجلس الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ بتعيين هيئة للإشراف على الاستفتاء الحر في كشمير

على ذلك وفي ٢١ فبراير ١٩٥٧، اتخذ المجلس قرار في جلسته رقم (٧٧٤) ، بتعيين السيد جونار يارنج Gunnar Jarring مندوب السويد ورئيس المجلس ودعوة ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان للحضور لمناقشة الأمر، واضعاً في اعتباره قرارات المجلس السابقة على ضوء قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩، وقد وصل السيد يارنج مندوب مجلس الأمن إلى كراتشي في ١٤ مارس ١٩٥٧ لسماع وجهة نظر باكستان في هذه المشكلة ، وقد عقد اجتماعات مع المسؤولين وسافر إلى نيودلهي في ٢٢ مارس ، وقد اتبع سياسة الكتمان في لبحث الاقتراحات التي قد تساعد في وجهه نظره على حل المشكلة مع الهند وباكستان ، مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات السابق إصدارها في مجلس الأمن ولذا تقدمت الحكومة الباكستانية بمطالبها التي تنحصر في :

- أ- انسحاب الجيوش ونزعها للسلاح.
- ب- إيجاد قوه طوارئ دولية قبل إجراء الاستفتاء وفي أثنائه .
- ج- تعيين مشرف من قبل الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء .
- د- إجراء الاستفتاء .

أما عن موقف باكستان من تقرير يارنج، فقد رأت فيه ما يخيب آمالها ويعقد السبيل أمامها على عكس ما كانت تتوقع.

وفي ٢ ديسمبر عام ١٩٥٧ أصدر مجلس الأمن قراراً بتعيين دكتور جراهام لإجراء مباحثات بين حكومتي باكستان والهند تهدف إلى الوصول إلى حل لتنفيذ قرارات المجلس في عامي ٤٨ و ٤٩ الخاصة بمشكلة كشمير ، وقد قام بزيارة البلدين وأجرى محادثات مع المسؤولين فيها ، ثم قدم تقريراً إلى المجلس ، ومما قدمه من توصيات إلى الحكومتين يتضح أن هذه التوصيات لم تقدم شيئاً جديداً باستثناء الاقتراح الذي وضع قوات دولية في الأراضي الباكستانية على الحدود بين باكستان وأزيد كشمير .

وقد رفضت الهند جميع ما قدمه جراهام من توصيات بما في ذلك الاقتراح الخاص بوضع قوات دولية في الأراضي الباكستانية ، بالرغم من اعترافها بان هذا حق الباكستان لا تستطيع الاعتراض عليه ، وذلك استمرارًا لسياساتها من صدور قرار مجلس الأمن في عام ١٩٤٨ و١٩٤٩ فهي ترفض جميع ما يطرح من حلول لهذه المشكلة في حين أن باكستان تقبل جميع ما يقدم من اقتراحات ، وواضح أن موقف الهند هنا راجع إلى معارضتها لمبدأ إجراء الاستفتاء في كشمير أصلاً بالرغم من أنها أعلنت من قبل قبولها لقرار مجلس الأمن الذي يهدف إلى إجراء استفتاء في الولايات ، بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس وزرائها البانديت نهرو أعلن أن الهند لا تخالف هذين القرارين كما هو واضح ، كذلك فإن الهند لا تعترم قبول أي حلول ، ورفضت قبول نظام كشمير على أساس اعتبار خط الهدنة كحدود النهائية .

أما باكستان فإن مصلحتها واضحة في الموافقة على كل ما يقدم من توصيات أو مقترحات ؛ لأن هذه التوصيات مهما كان مصدرها لا يمكن ان تتجاهل القرارين السابقين لمجلس الأمن وما جاء فيهما من حق أهل كشمير في تقرير مصيرهم ، وكانت حجة الهند في رفضها أن باكستان قد حصلت عن طريق العدوان على جزء من ولاية هندية ، وأنه يتعين على مجلس الأمن أن يسجل هذا العدوان عند سحب القوات المعتدية قبل كل شيء على مجلس الأمن ، وأن يتم سحب القوات المعتدية قبل كل شيء ، وإن لم يتم ذلك فلا يمكن للهند قبول أية مقترحات وتوصيات ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الدكتور جراهام فما زالت المشكلة ومازال موقف حكومة الهند وباكستان تجاههما بدون حل ، ومن المؤكد ان باكستان طلبت دعوة مجلس الأمناء للانعقاد لمناقشات تقرير جراهام ، وقد حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا تأجيل عودة المجلس إلى النظر هذه المشكلة .

وبعد مباحثات جراهام بين الدولتين قدم تقريره إلى مجلس الأمن في ١٨ مارس ١٩٥٨ بموافقه باكستان على مقترحاته بينما رفضتها الهند وبذلك توقفت جهود الأمم المتحدة .

الحرب الهندية الباكستانية الثانية ١٩٦٥م:

في عام ١٩٦٢م ازدادت الأوضاع سوءًا باحتلال الصين لأراضي تدعي الهند عانديتها لها؛ مما أدى إلى حدوث تغيير جذري في الحدود الهندية الصينية على حساب كشمير، وقد تطورت

العلاقات بين الصين وباكستان، وتجسد ذلك في عقد اتفاقية الحدود فيما بينهم في مارس ١٩٦٣م، وقد أقرت فيها باكستان بحدود الصين الجديدة، والتي اقتطع بموجبها أكثر من ٢٠٠٠ كم^٢ من كشمير ليضم إلى الصين، وقد أمن حدود الصين في كشمير من أي أزمة عسكرية قد تحدث مع الهند، وحقق لباكستان فرصة أفضل للمناورة والضغط على الهند، وفي الوقت نفسه عزز موقعها إقليمياً بإزاء الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب باتجاه تعزيز الدعم المقدم لباكستان؛ لضمان المصالح المشتركة في جنوب آسيا، وبالطبع فقد رفضت الهند هذا الاتفاق الباكستاني الصيني، فتفاقت الأوضاع في المنطقة.

وعلى ذلك عُرضت القضية على الأمم المتحدة في عام ١٩٦٢م؛ لكن لم تستطع الأمم المتحدة حل القضية ضد رغبات الهند؛ بسبب الموقف السوفيتي الموالي لها، وعادت القضية مرة أخرى عام ١٩٦٣م، وأيضاً لم يتم التوصل لحل بسبب تمسك باكستان بالاستفتاء لشعب كشمير ورفضت الهند هذا المبدأ.

أدرجت القضية مرة أخرى عام ١٩٦٤م، فطلت الأمم المتحدة تبحث الموضوع في شهري فبراير ومايو؛ لكن المجلس لم يتخذ قراراً كافياً لحل القضية، بل اكتفى بالتفاوض بين الطرفين وعدم اللجوء إلى العنف بينهما.

ازداد التوتر بين الهند وباكستان في عام ١٩٦٥م، حين أعلن رئيس وزراء الهند شاستري بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وطالب بضم كشمير بأكملها إلى الهند، كما أعلن وزير الدفاع الهندي بأن القوات الهندية قد قامت باختراق خط وقف إطلاق النار في كشمير، واحتلت أربعة مراكز داخل كشمير الحرة، كما قامت الهند بقمع المعارضة الكشميرية التي قامت ضدها في ٩ أغسطس ١٩٦٥م وقمعتها بكل قوة، مما دفع باكستان للوقوف إلى جانب مسلمي كشمير، وهكذا اندلعت الحرب بين الجانبين، واستمرت ١٧ عشر يوماً.

وقد ازدادت الأوضاع سوءاً بتأييد الصين لموقف باكستان، بل وجهت للهند إنذار في ١٥ سبتمبر، ونظراً لاشتداد الحرب عقد مجلس الأمن في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥م جلسة طارئة طالب فيها الفريقان بأن يوقف القتال، وأن يسحب قواتهما إلى الخط الذي كانت عليه في ٥ أغسطس ١٩٦٥م.

وجد الاتحاد السوفيتي في الحرب الهندية الباكستانية فرصة للتدخل في شبه القارة الهندية؛ فتوسط لإنهاء الحرب بين البلدين لعقد اتفاقية سميت باسم (اتفاقية طشقند) (عاصمة أوزبكستان) في يناير ١٩٦٦م، ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة الحل السلمي وروعي في هذا الاتفاق خط وقف اطلاق النار في كشمير الذي حدد في ١٩٤٩م، فوافق الجانبان على وقف إطلاق النار، وإعادة العلاقات بين البلدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما بذل الاتحاد السوفيتي جهوده من أجل قيام علاقات جوار طيبة بينهما؛ طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بعدم استخدام القوة لفض المنازعات بالطرق السلمية، كما وافقت كل من الهند وباكستان على سحب القوات إلى الأوضاع التي كانت عليها قبل الخامس من أغسطس ١٩٦٥م منذ اندلاع الحرب. وقد أدى هذا الاتفاق إلى هدوء المشكلة الكشميرية لمدة خمس سنوات حتى اندلاع الحرب الثالثة بين الهند وباكستان ١٩٧١م.

الحرب الهندية الباكستانية الثالثة ١٩٧١م:

وقد وقعت اضطرابات، وعصيان مدني في باكستان الشرقية (المسماة بنجلاديش حالياً) عام ١٩٧١م بعد رفض القيادة العسكرية الباكستانية بقيادة الجنرال يحيى خان الاعتراف، بنتائج أول انتخابات دستورية في البلاد، والتي أسفرت عن فوز حزب رابطة عوامي البنغالي بزعامة الشيخ مجيب الرحمن، وأجل يحيى خان اجتماع المجلس النيابي، فانفجرت ثورة في البنغال تطالب بالانفصال عن باكستان، قام خلالها الجيش الباكستاني بعمليات عسكرية قمعية راح ضحيتها مليون شخص، ونزح أكثر من عشرة ملايين آخرين إلى داخل الحدود فراراً من مذابح الجنرال الباكستاني.

استغلت الهند الفرصة واستغلت وقوع الاضطرابات في باكستان الشرقية، وقامت القوات الهندية بشن هجمات ساحقة على الجبهة الشرقية بحجة مساعدة اللاجئين، وكانت الهند تهدف من ذلك إلى ضرب قوة باكستان الاقتصادية والعسكرية، وإبطال حجتها في إقامة دولة واحدة للمسلمين في شبه القارة الهندية، مما يبطل حجتها في ضم كشمير، هنا تدخلت الهند وقررت مساندة هذه الحركة الانفصالية سياسياً وعسكرياً؛ حتى تحقق بعض أهدافها القومية والاستراتيجية ومنها إقامة دولة موالية لها في باكستان الشرقية، وإنزال هزيمة عسكرية قاسية بباكستان تفقدها

مكانتها ودورها السياسي في آسيا، وتضعف قوتها حتى لا تكون مصدر تهديد للهند، فقامت الهند بهجوم قوي وعنيف يوم ٣ ديسمبر ١٩٧١ بقوات تزيد على ٢٤٠ ألف مقاتل وطوقت باكستان الشرقية وسدت منافذها البحرية.

اعلنت رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي " بعد ثلاثة أيام من الحرب قيام دولة بنجلاديش، ثم سقطت مدينة دكا (عاصمة باكستان الشرقية بعد ثلاثة عشر يوماً من الحرب واستسلم الجيش الباكستاني هناك وكان عدده حوالي ٨٠ ألف جندي وكانت هزيمة قاسية على باكستان، تسببت في انفصال شطرها الشرقي، وافتقادها لمساحات ضخمة من اراضيها و(٨٠) مليون من سكانها، و ٩٣ ألف أسير من جنودها ورجالها لدى الهنود والبنغاليين، فضلا عن خسائرها الاقتصادية الفادحة.

كان من أهم النتائج المباشرة لهزيمة باكستان في هذه الحرب، هو انهيار حكم المؤسسة العسكرية بها، والتي سيطرت على الحياة السياسية الباكستانية لفترات طويلة دون جبرت ثورة الرأي العام في باكستان الغربية الجنرال يحي خان على الاستقالة من رئاسة الجمهورية واستغل وزير الخارجية الأسبق ذو الفقار علي بوتو تلك الأحداث وتولى رئاسة البلاد في تلك الفترة العصبية، وعمل ذو الفقار علي بوتو منذ توليه الرئاسة في باكستان على تصحيح أخطاء المؤسسة العسكرية السابقة والتغلب على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد وتخفيف أثار الهزيمة العسكرية الباكستانية، لذلك بدأ بإصلاحات حقيقية في شتى الميادين ابتداء من الجيش والإدارة إلى الحريات والعودة إلى الحياة الدستورية.

وعلى الجانب الهندي ادى الانتصار في هذه الحرب على باكستان إلى تحقيق اهدافها الاستراتيجية في تلك المنطقة من آسيا، وأمنت حدودها الشرقية، واضعفت خصمها باكستان، غير أن هذا النجاح كلف الخزانة الهندية تكلفة باهظة؛ حيث أن نجاح سياستها يقتضي مساندتها القوية لدولة بنجلاديش الوليدة، وعلى الهند أن تقدم ما يقرب من (٢) مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات لحكومة دكا.

وبدأت بوادر تقارب بين الهند وباكستان، حيث عقدت محادثات بين مبعوثي البلدين للإعداد لعقد قمة بين الرئيس الباكستاني ورئيسة الوزراء الهندية لإقامة سلام دائم في شبه القارة

الهادية، وكان الموضوعان اللذان سنتناقشهما هذه القمة: انسحاب القوات من الأراضي التي تحتلها على الجانبين، وتبادل الأسرى وإن اتفق الجانبين علي هاتين النقطتين فسوف تُعاد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ثم تأتي بعدها الحلول لمشكلة بنجلاديش وكشمير.

اتفاق سيملا ١٩٧٢ م :

بدأت محادثات القمة بين الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ورئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي" في مدينة سيملا الهندية يوم ١٣ يناير ١٩٧٢م في محاولة للتوصل إلى تسوية للمشاكل المعلقة بين البلدين والناجمة عن الحرب السابقة، وعن قيام دولة بنجلاديش .

وبعد جهود مضية طويلة خمسة أيام توصل الجانبان إلى اتفاق كانت أهم بنوده:

- استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب ديسمبر مع الهند، باستثناء المناطق الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار بينهما في إقليم كشمير، وتقدر هذه الأراضي بنحو ٨٩٢٠) كيلو متر مربعا، معظمها في المناطق الصحراوية من إقليم السند ومنطقة مراعي كوتشي وقطاع البنجاب.

- انسحاب القوات الهندية إلى مواقعها قبل الحرب في السند وكوتشي والبنجاب لتستعيد الهند اراض تبلغ مساحتها (٨٢٢٠) كيلومترا مربعا، وتستمر الهند في احتلال المساحة المتبقية والواقعة في كشمير .

- تعيد باكستان إلى الهند الأراضي التي احتلتها في قطاع البنجاب وصحراء راجستان، وتبلغ مساحتها (١٠٠) كيلومتر مربع.

- اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية والبحرية والبرية والجوية وتسهيل سفر مواطني البلدين.

- ترك مسألة إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية لمزيد من المحادثات بين ممثلي البلدين .

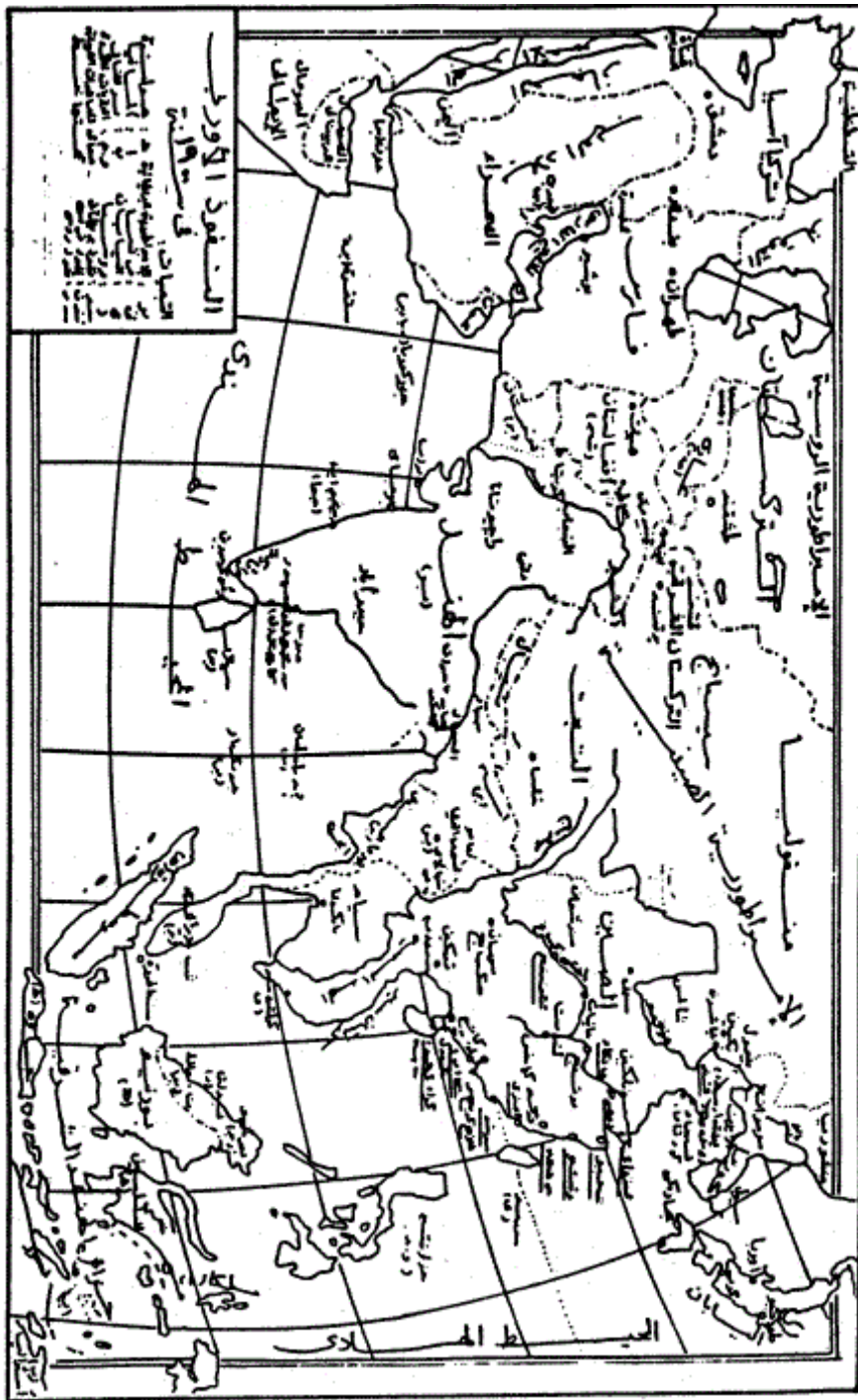
وأوضح الاتفاق أيضاً ضرورة نبذ البلدين للعنف واستخدام القوة لتسوية المنازعات بينهما،
واللجوء للوسائل السلمية لحل هذه الخلافات، واحترام كل منهما لسلامة ووحدة أراضي الآخر
وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

ويكمن الضعف الجوهري في اتفاق سيملا في غياب الطرف الثالث في النزاع وهو
بنجلاديش، والذي بسببه قامت الحرب بين البلدين، غير أن أهم إيجابيات قمة سيملا هو ما اتفق
عليه الجانبان من اعتبار هذه المحادثات بداية حوار ينبغي أن يستمر من أجل إنهاء قاطع لكافة
منازعتهما، وبدء مرحلة السلام الدائم في جنوب آسيا وشبه القارة الهندية .

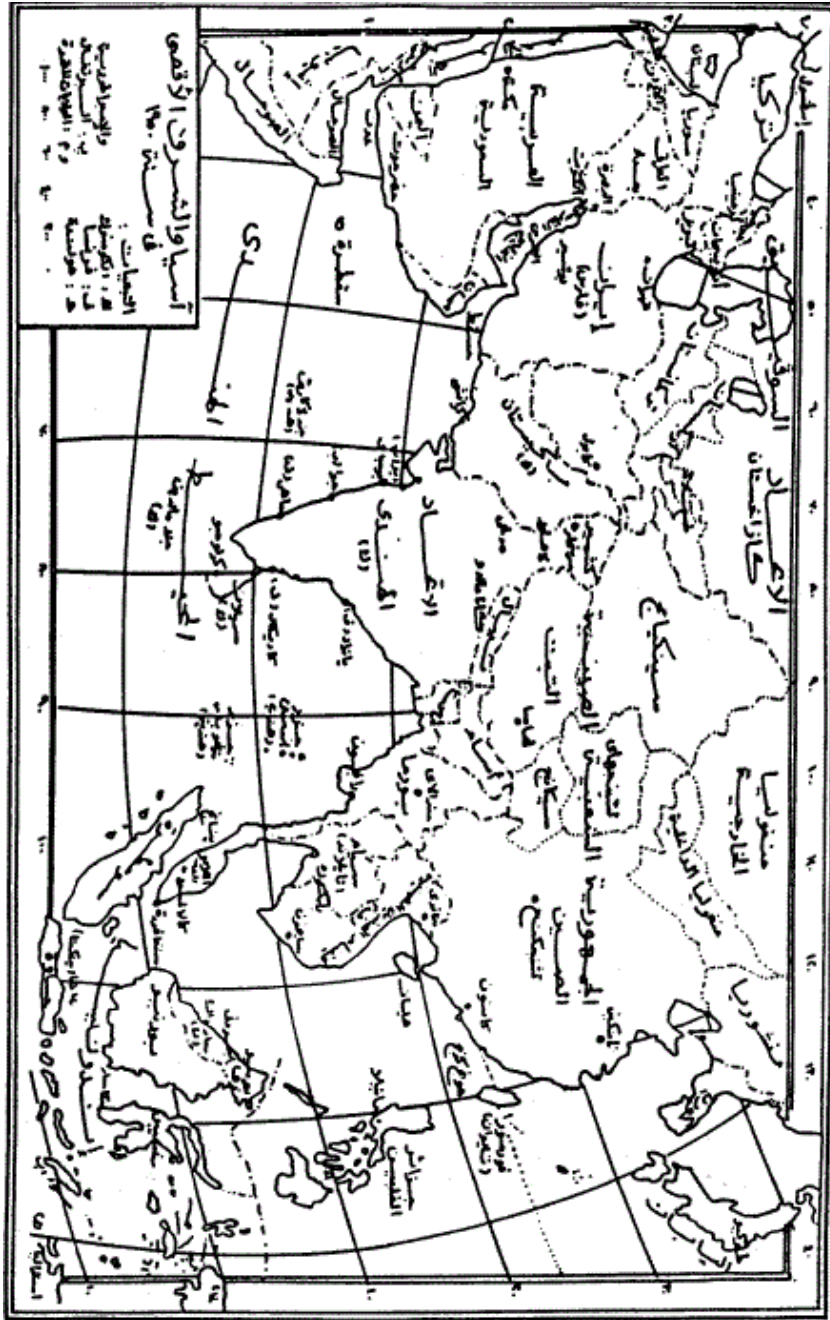
الخزائن



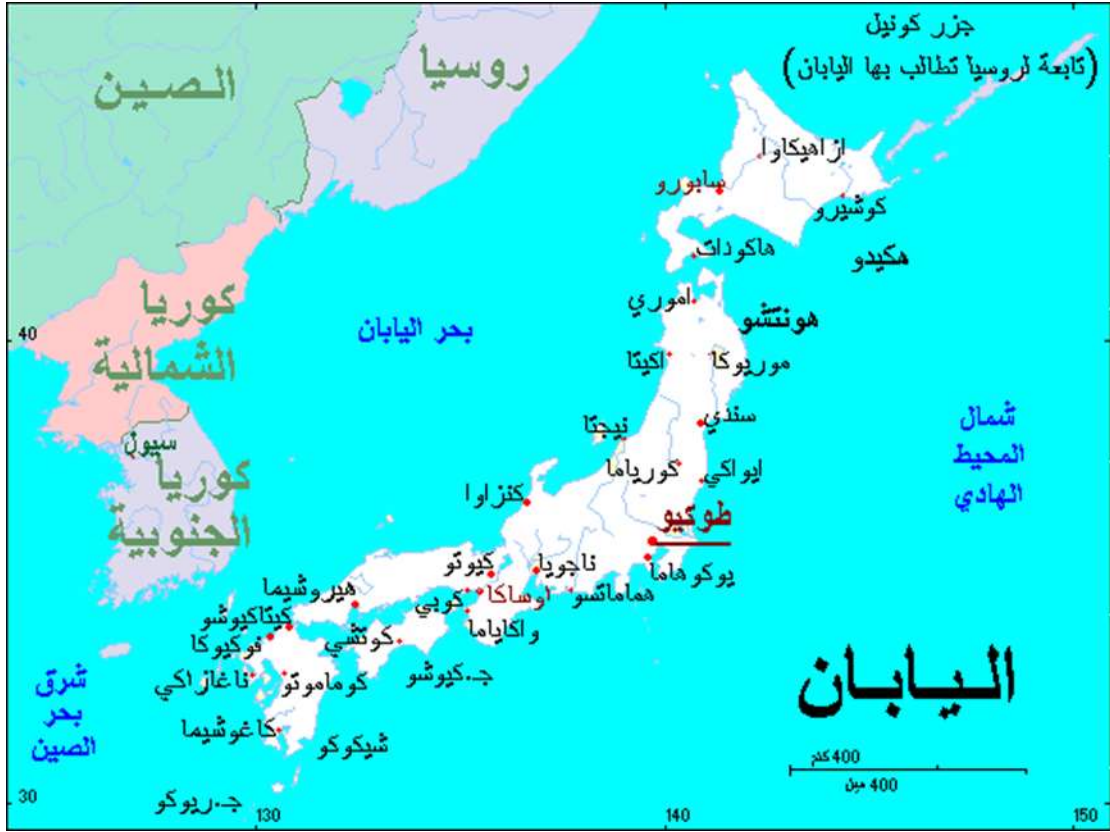
خريطة جغرافية سياسية لقارة آسيا



النفوذ الأوروبي في قارة آسيا في عام ١٩٠٠م



آسيا والشرق الأقصى

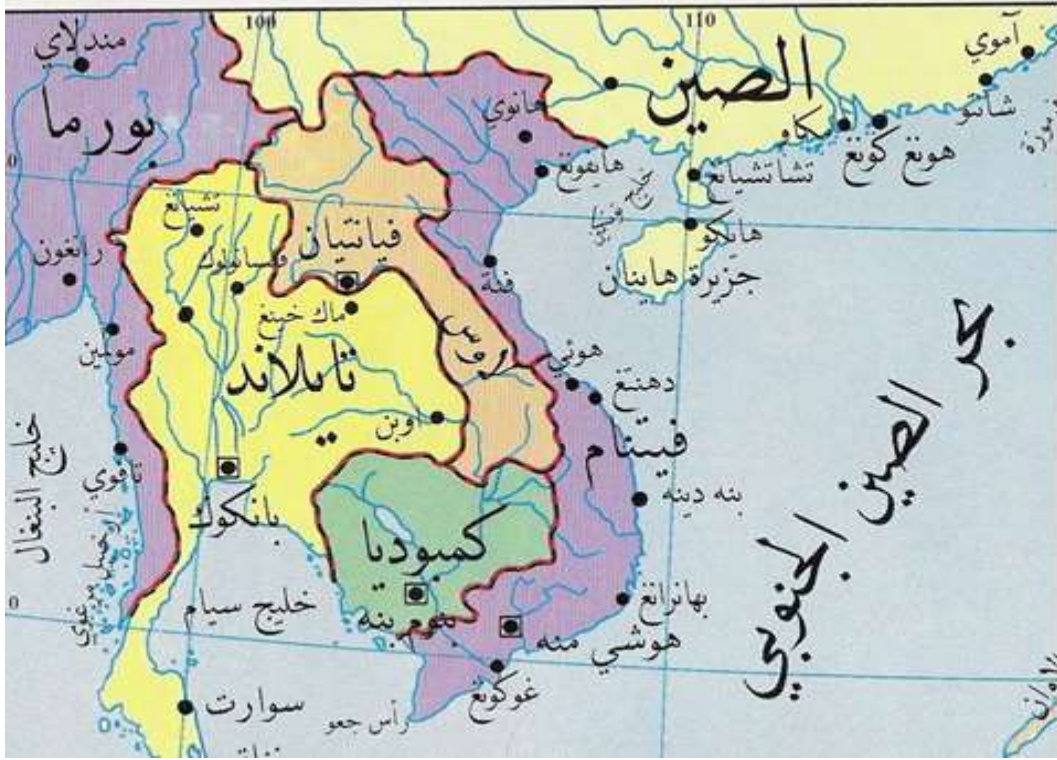


خريطة جغرافية لليابان



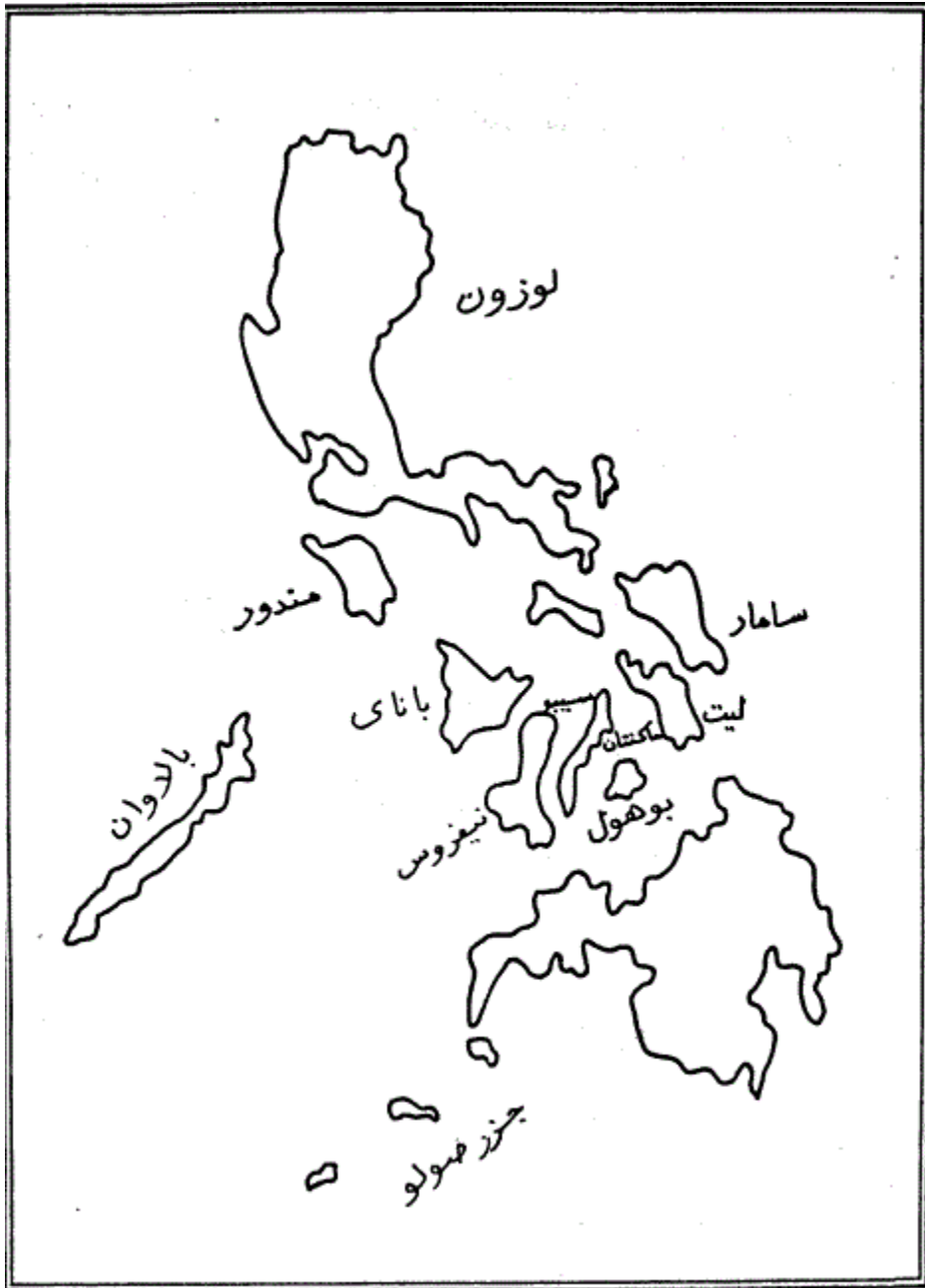
خريطة جغرافية للصين





فيتنام





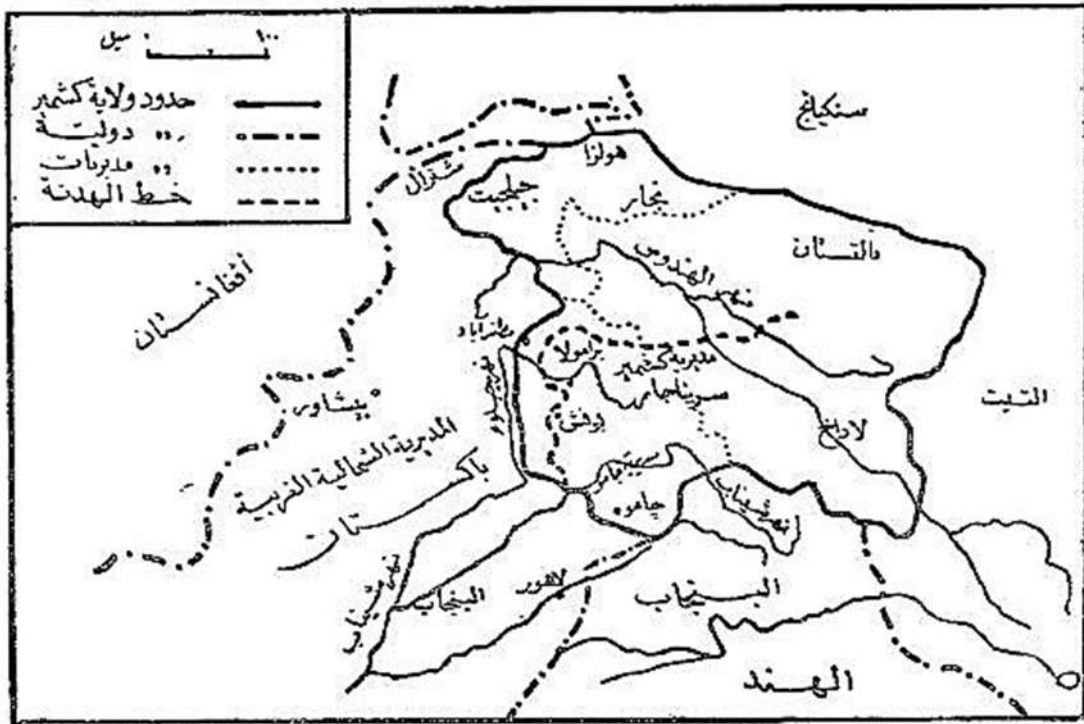
الفلبین



الهند



خريطة جغرافية لباكستان عند تأسيسها عام ١٩٤٧م



منطقة كشمير وجامو



خريطة جغرافية لإيران

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ شرق آسيا الحديث، ط ٢، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣م.
- بغدادى سيدى محمد: الصراع على كشمير في العلاقات الهندية الباكستانية، مركز الملك فيصل للبحوث وللدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١م.
- دميتري يفيموف: الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وأفريقيا، ترجمة عادل الجبوري، دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٩٠م.
- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٤م.
- عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا: باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥م.
- عبداللطيف الصباغ: تاريخ اسيا الحديث والمعاصر.
- فايز صالح ابو جابر: الاستعمار في جنوب شرقي اسيا، دار البشير، د.ت.
- كاظم هيلان محسن: دراسات في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، آشور بائيبال للكتاب، العراق، ٢٠١٨م
- محمد حسنين هيكل: أحاديث في آسيا، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، ط ٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧م.
- محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٩٨٧-١٤٠٠هـ / ١٤٩٢-١٩٨٠م (الجنح الأسيوي)، جزآن، ج ١، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٥م.
- مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ١٢ جزء، مؤسسة هانيداد، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٥.
- مسعود الندوى: تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند، دار العربية، بيروت، د.ت.
- منتهى طالب سلمان: الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، دار الوضاح للنشر بالاردن، مكتبة دجلة، العراق، ٢٠١٥م.

- ميلاد القرقي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة الى الحرب العالمية الثانية الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٥م.
- يسري الجوهرى: الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، منشأه المعارف بالإسكندرية، ط٣، ١٩٧٦م.
- يونس مؤيد يونس: أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤م.

رسائل جامعية:

- سيد عيسى محمد: مشكلة كشمير في العلاقات الهندية الباكستانية من ١٩٤٧-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م.
- لمياء محسن محمد الكنانى: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا "دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥-١٩٧٥م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.
- نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران (١٩٤٥-١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٢م.